



العدالة البيئية

عندما يكون الأقل تأثيراً أكثر تأثراً



محمد أحمد الفيلاي

العنوان: العدالة البيئية.. عندما يكون الأقل تأثراً أكثر تضرراً

الأستاذ: محمد أحمد الفيلاي

الموضوع : بيئي

عدد الصفحات: 180 صفحة

قياس الصفحة: 17x24 سم

عدد النسخ: 1000 نسخة

تدقيق وتقديم: د. طارق مبارك مجذوب

التصنيف العمرى: E

الرقم الدولى للسلسلة: 0-28-716-9948-978

الطبعة الأولى
1446هـ - 2025م

® جميع الحقوق محفوظة

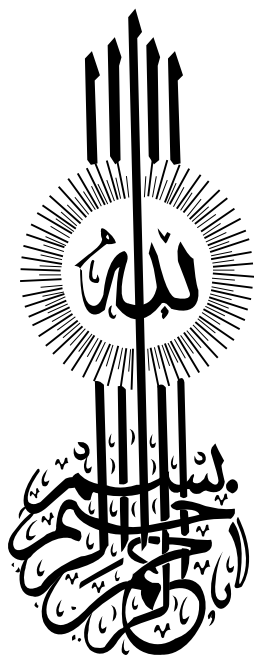
يمنع نسخ هذا الإصدار أو أجزائه بكل الطرق كالطبعم والتصوير والنقل والترجمة والتسجيل المرئى والمسموع والإلكترونى إلا بإذن خطى من " مؤسسة زايد الدولية للبيئة "

تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التى تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمرى الصادر عن المجلس الوطنى للإعلام

ص. ب. 28399 دبي- الإمارات العربية المتحدة
برج العلم - شارع الشيخ زايد - رقم (504)
هاتف: +97143326666 - فاكس: +97143326777
البريد الإلكتروني: ea@zayedprize.org.ae
البريد الإلكتروني: www@zayedprize.org.ae

الآراء الواردة فى هذا الكتاب

لا تعبر بالضرورة عن رأى مؤسسة زايد الدولية للبيئة ولا تتحمل أى مسؤولية
مهما كانت طبيعتها ناشئة أو متصلة بمحتويات هذا الكتاب.



تقديم السلسلة:

أطلقت مؤسسة زايد الدولية للبيئة سلسلة كتاب عالم البيئة ربع السنوية المُحكّمة في العام 2003 تحت شعار "كتاب المتخصصين لغير المتخصصين" مُستهدفةً متخذ القرار لمساعدته في اتخاذ قرارات تراعي الإعتبارات البيئية، والمعلم والإعلامي لمساعدتهم في نشر المفاهيم البيئية الصحيحة والطالب والمثقف العام للتوعية والتثقيف البيئي. وقد أصدرت هذه السلسلة حتى العام 2024 خمسة وثلاثين (35) كتاباً مرجعياً شملت أغلب قضايا البيئة الراهنة وهي الآن متاحة الكترونياً أيضاً على موقع مؤسسة زايد الدولية للبيئة على الإنترنت.

وفي العام 2024 رأت مؤسسة زايد الدولية للبيئة أن أغلب الشباب وعموم الطلاب والمثقفين لا يميلون إلى قراءة الكتب الكبيرة الحجم وقرّرت أن تدعم المكتبة بكتيبات خفيفة جاذبة يمكن قراءتها في فترة وجيزة والإستفادة من رسالتها المبسّطة، فجاءت فكرة سلسلة المعرفة البيئية لتؤدي هذه الرسالة. ستجدون في الصفحات الأخيرة لهذا الكتيب المعلومات العامة وشروط النشر في سلسلة المعرفة البيئية.

في هذا الكتيب (العدالة البيئية) اجتهد الأستاذ محمد أحمد الفيلاي في تبسيط المفاهيم العامة للعدالة البيئية وعلاقتها بحقوق الإنسان في بيئة سليمة معافاة وهو حق منصوص عليه في الدستور والقوانين المدنية في كل بلدان العالم تقريباً ولكن تطبيقها ينتظر إجتهد الحكومات وتفهمها لأهمية المحافظة

على حقوق الأجيال القادمة في بيئة سليمة وموارد كافية للحياة الكريمة.

نأمل أن يوفر هذا الكتيب دليلاً لكل فئات المجتمع وكل فرد يحرص على إدراك المفاهيم الأساسية التي يجب أن تبنى عليها القرارات الفردية والمؤسسية في التعامل مع مكونات البيئة المختلفة بحيث تراعي العدالة والشمولية. وأن يكون للإعلاميين والمعلمين مرجعاً لنشر الوعي والثقافة فيما يخص الحقوق البيئية للفرد والمجتمع.

الشكر الجزيل للإعلامي البيئي المخضرم الأستاذ محمد أحمد الفيلاي الذي اجتهد في تبسيط المعلومة البيئية بأسلوب شيق. والشكر موصول للدكتور طارق المجذوب الذي حَكم هذا الكتيب من منظور قانوني بيئي. والشكر لهيئة تحرير السلسلة مع تمنياتي للقارئ الكريم بسياحة شيقة في مروج هذا الكتيب المفيد.

أ.د. محمد أحمد بن فهد

رئيس هيئة التحرير

رئيس اللجنة العليا لمؤسسة زايد الدولية للبيئة

م	المحتويات	الصفحة
1	تقديم: السلسلة	5
2	تقديم: د. طارق مبارك مجذوب	11
3	مقدمة المؤلف	17
4	العنصرية البيئية.. للدموع دروب متعدّدة	23
5	- الظلم البيئي.	27
6	- فضيحة البنك الدولي.	29
7	- تحيُّز في لويزيانا.	34
8	- دروب الدموع.	35
9	- ليست اليابسة وحدها.	38
10	التنمية العرجاء.. العدالة وحقوق الانسان	43
11	- إطفاء النور.	44
12	- عرج التنمية.	49
13	- بين عالمين.	51
14	- التمييز البيئي.	55
15	- الشعوب الأصلية.	57
16	- ما لن يُنسى.	62
17	الأخلاقيات البيئية.. فلسفة حماية البيئة واستدامة الموارد	71
18	- المغالاة.	73
19	- قرارات أخلاقية.	77

20	- لكن لماذا؟	81
21	معاملة عادلة ومشاة ركة.. للنمو الإقتصادي ثمنه الغالي	83
22	- من يدفع الثمن؟	84
23	- نقل الخطر إلى مكان آخر.	86
24	- التدويل الأخضر.	89
25	- غرق أم إغراق؟	92
26	- يكاد عقلي يذهب!	96
27	- إفراط في الإفساد.	102
28	- قاعدة الرزق	108
29	حد إشعال الحروب.. البيئة الضحية الخفية والمهمشة	111
30	- السيطرة على المناخ.	112
31	- رائحة الحرب.	115
32	- إنتهاك مبدأ التناسب.	118
33	- قطبا الحياة.	124
34	العدالة المناخية.. الأقل تأثيراً.. أكثر تأثراً	127
35	- كفوا عن المسرحيات.	128
36	- المناخ قضية أمنية.	131
37	- المعادلة الصعبة.	134
38	- التنصّل الأمريكي.	135

139	- تواصل الرفض.	39
143	أرض واحدة .. ولكن... العدالة البيئية كحركة مجتمع	40
145	- تجريم الحراك.	41
149	- أرض واحدة.	42
150	- نموذج ناجح.	43
155	الخلاص	44
156	- لا عدالة بلا شفافية.	45
160	- عشر دقائق تصنع الفارق.	46
165	- العدالة بين الأجيال.	47
169	الخاتمة	48



توطئة:

راقت لي فكرة الكتيبات التعريفية بقضايا البيئة التي تبتتها مؤسسة زايد الدولية للبيئة سيما وأن التوعية البيئية تمثل عنصراً مهماً من عناصر المناصرة المستندة الى مبدأ المشاركة العامة في اتخاذ القرارات ضمن عناصر الحوكمة البيئية الرشيدة. وقد أسعدني أن كلفتني المؤسسة البيئية المذكورة كمحكم بتدقيق كتاب «العدالة البيئية؛ عندما يكون الأقل تأثيراً الأكثر تأثراً»، للكاتب محمد أحمد الفيلاي.

ولعل سر سعادتي بهذا التكليف ينبع من اهتمامي الشخصي كأكاديمي واستشاري في مجال القانون البيئي وتجربتي الخاصة في السعي المستمر لتقديم المعلومات بأسلوب مبسط مستخدماً مفردات وتعابير يفهمها غير المتخصصين وهذا ما نجده في كتيب الفيلاي الموسوم ، العدالة البيئية ،عندما يكون الأقل تأثيراً أكثر تأثراً ، والذي يخاطب قطاعاً واسعاً من المهتمين بالشأن البيئي من غير المتخصصين بما في ذلك الطلاب والمدافعين عن حقوق البيئة والتنمية المستدامة والمناصرين لقضايا كونية مثل التغير المناخي. والملاحظ أن الأسلوب الصحفي والإعلامي والمنهج النقدي التحليلي الغالب في الكتيب ربما يرسم صورة قاتمة عن العدالة البيئية بدءاً بعنوان الكتيب المذيل بالعبارة الساخرة «عندما يكون الأقل تأثيراً الأكثر تأثراً».

في المقابل تجدون هذه المقدمة إستهلت بالإشارة إلى

مجموعة من المفاهيم والمبادئ البيئية التي ترتبط بمبدأ العدالة البيئية وأرى من اللازم كمقدمة مفاهيمية للكتيب من تطرق عام ومبسط للمفاهيم والمبادئ المشار إليها.

يمكن تعريف العدالة البيئية من منظور العدالة التوزيعية بأنه مبدأ يهدف إلى توزيع العبء البيئي بعدالة بين الأفراد والمجتمعات داخل الدولة وعلى المستوى الدولي وذلك دون تمييز لأي إعتبارات عرقية أو ثقافية أو جغرافية ويشمل ذلك عدم التمييز في الوصول إلى أجهزة العدالة والحصول على جزء منصف عن الأضرار الناتجة عن التلوث البيئي أو سوء استخدام الموارد الطبيعية.

وبهذا المعنى يتداخل تعريف العدالة البيئية مع الحقوق البيئية والتي يجمع بينها الحق في بيئة سليمة وصحية وأمنة. كما يشمل الحق في المشاركة في صنع القرار بشأن البيئة والموارد الطبيعية. وهذه المشاركة مضافة إلى الإنصاف والمحاسبية والشفافية تجعل من مبدأ العدالة البيئية عنصراً أساسياً من عناصر الحوكمة البيئية الرشيدة

مفهوم العدالة الإجرائية يشترط مشاركة الأفراد والمجتمعات في عملية إتخاذ القرارات ذات الصلة بالبيئة والموارد الطبيعية كما يشير إلى معايير المحاكمة العادلة التي تضمن حق الوصول لأجهزة العدالة دون تمييز أو تعقيد أو تأخير، فكما ورد في رسالة القضاء الشهيرة من وصايا الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضي

الله عنه إلى أبي موسى الأشعري بأن «لا خير في تحدث بحق لا نفاذ له» وهذا يقودنا للإشارة إلى بعض المبادئ الإسلامية التي تؤصل لمبدأ العدالة البيئية ، ومنها مبدأ الإستخلاف المستمد من الآية الكريمة «هو الذي أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها» أي ألزمكم بتعميرها.

ومبدأ العدل الذي يفهم من الآية الكريمة «والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما» بمعنى العدالة والرشد في توزيع الموارد الطبيعية وحسن استغلالها. يشير مبدأ الإستخلاف إلى عدالة إستغلال الموارد الطبيعية كأمانة للأجيال القادمة.

وفيما يلي بعض الشواهد على مبدأ العدالة البيئية في الإتفاقيات الدولية:

نجد أن الإلتزامات بموجب الإتفاقيات الدولية تستبطن معنى العدالة البيئية وعلى سبيل المثال ، ورد ضمن أهداف إتفاقية التنوع الإحيائي 1992، حماية التنوع الإحيائي من خلال المحافظة على الموائل الطبيعية وحماية الأنواع المهددة بالإنقراض ، والاستخدام المستدام للموارد الوراثية والإقتسام العادل للمنافع المتولدة عنها (المادتان 8 , 15)

كما نص المبدأ 15 من اعلان ريو حول البيئة والتنمية 1992 على الإقتسام العادل للموارد الطبيعية. وبالنسبة للتغير المناخي نجد أن العدالة البيئية تتمثل في مبدأ الإلتزامات

المتفاوتة للأطراف بشأن تقليل الانبعاثات المؤثرة على طبقة الأوزون (الإتفاقية الإطارية للتغير المناخي 1992). وما يعضدها من نصوص في إتفاق باريس حول تغير المناخ 2015 بشأن توفير التكنولوجيا للدول النامية في إطار التعاون الدولي للتقليل من مخاطر التغير المناخي (المادتان 10,9)

كما نجد في الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب نصاً صريحاً على الحق في بيئة سليمة.

معلوم أن الإتفاقيات الدولية يغلب عليها الإلتزام بتحقيق أهداف تاركةً للأطراف تحديد التشريعات والآليات الملزمة لأنظمتها القانونية لتحقيق تلك الأهداف.

ويمكن إيراد أمثلة من التشريعات والسياسات الوطنية في بعض الدول لتحقيق العدالة البيئية.

فمثلاً تعتبر المبادرة المعروفة بقانون الهواء النظيف Clean Air Act في الولايات المتحدة الأمريكية إحدى الشواهد لتحقيق هدف تحسين البيئة من خلال وضع معايير للانبعاثات.

كما نجد حركة الحزام الأخضر Green Belt Movement في كينيا مثلاً للسياسة البيئية الرامية إلى تحسين البيئة من خلال التشجيع على غرس الأشجار. وفي ألمانيا نجد أن مبادرة الطاقة المتجددة Renewable Energy تهدف إلى المحافظة على الموارد الطبيعية من خلال إنتاج الطاقة.

وآخيراً تمثل أهداف التنمية المستدامة SDG التي تبنتها الأمم المتحدة مثلاً حياً على توفر الإرادة الأممية على تحقيق العدالة البيئية من خلال أهداف ملزمة لتحقيق التنمية المستدامة.

ملخص الكتاب:

استعرض الكاتب روايته بشأن الإخفاقات التي تناولها تحت مسمى العنصرية البيئية وهي نقيض مبدأ العدالة ورمز لها في العبارة المرادفة لعنوان الكتاب معبراً بسخرية عن مفارقة الواقع المتمثلة في تحمل الفئات الأضعف ذات التأثير الأقل النصيب الأوفر من الأضرار الناتجة عن اختلال موازين العدالة البيئية والتي تتسبب فيها الدول الصناعية.

ثم يسترسل الكاتب في توضيح رؤيته مستدلاً بأمثلة واقعية على مستوى العالم ويلقي إضاءة كثيفة على دبلوماسية المناخ وجهود المجتمع المدني في الضغط على الدول الأكثر تأثيراً بتحمل العبء الأكبر في استدراك المخاطر والأضرار المحدقة بالأرض والتي ستتحقق بالفئة الأكثر هشاشة في الدول النامية والأقل نمواً مع أن تلك الدول تؤثر تأثيراً لا يذكر في تلويث الهواء ومن ثم تنامي ظاهرة الإحتباس الحراري المهددة للكوكب الأزرق. ويمكن تلخيص النقاط الأساسية التي تضمنها الكتيب في الآتي:

- مفهوم العدالة البيئية

- الحق في المشاركة في القرارات المتعلقة بالبيئة
- حق الفئات الأضعف إقتصادياً في الوصول للموارد الطبيعية وتملك وحيازة الأرض واستغلالها
- حق المتضررين من الأضرار البيئية دون تمييز في الوصول إلى أجهزة العدالة والتظلمات الإدارية.

وتعتبر مساهمة الكتاب مميزة وأصيلة في الوصول إلى أكبر عدد من القراء والمدرّبين والناشطين من حيث منهجية الكتابة المبسطة والنقد التحليلي البناء.

ونخلص إلى أن الأهداف والرسائل التي يسعى الكاتب إلى المساهمة بها تتمثل في أهمية بناء ورفع الوعي البيئي الحقوقي وسط الجمهور المستهدف من القراء من الفئات المذكورة آنفاً من الشباب والطلاب وأعضاء المنظمات الطوعية ومراكز التدريب والتوعية والتثقيف البيئي لغير المتخصصين.

لكل ما تقدم أحث وأشجع القراء المستهدفين على قراءة الكتاب والإستزادة والتنوير المعرفي بمحتوياته القيمة.

طارق مبارك مجذوب LL.B (Hon.)LL.M

أكاديمي واستشاري في مجال القانون البيئي

مقدمة المؤلف:

قد تسمع الكثير من الشكاوى، وقد ترى بأَم عينك الكثير من التعديات السافرة على البشر، وعلى الموارد الطبيعية، والكائنات التي تشاركنا الحياة على الكوكب. لكنك قد لا تجد من يحدثك صراحة عن الأخلاق أو الأخلاقيات البيئية، ذلك لأن المصطلح غير متداول بما يكفي، ومثل ذلك الحديث عن الظلم والغبن البيئي، وعن العنصرية البيئية، الذي لا يخرج عن إطار الحكايات والشكايات. وقد تجد من يقول لك دون دراية كافية عن العدالة في مفهومها العام، لكن عن العدالة البيئية سيحدثك الخبراء والعارفين ببواطن الأمور، وتحديثك بعمق أكثر تجارب المضطهدين البيئيين في العالم الثالث، ما قد يجعلك تعيد النظر كرات ومرات فيما حولك.

من المتفق عليه أن للعدالة البيئية ثلاثة أنواع أو مبادئ هي العدالة التوزيعية، والتي يُقصد بها التوزيع العادل للمخاطر والميزات البيئية. ثم العدالة الإجرائية، التي تشير إلى المشاركة العادلة والهادفة في صنع القرار. وعدالة الاعتراف، والتي تعني الاعتراف بالإضطهاد والإختلاف في مجتمعات العدالة البيئية.

قد تقرأ شيئاً من ذلك هنا، أو في أي مكان آخر، وقد تعي الأمر تماماً، لكنك ستصطدم بالجذر السميكة المحيطة بالسؤال

متى تتحقق العدالة البيئية على الأرض؟

قد تقول بأن القانون يحمينا، في حال صياغته وتنفيذه كما يجب، ولكن هل تكفي الأطر التشريعية وحدها لتحقيق العدالة البيئية؟

لا نسوق مثل هذا الأسئلة الصعبة إلا لنعترف لكم أبناءنا وأحفادنا أننا..

- أورثناكم كوكباً مُفسَداً ومُلوثاً، ونماذج سيئة للا عدالة.
- وأنا صمتنا كثيراً عن صور التمييز البيئي والعنصرية البيئية، جهلاً أو تجاهلاً.
- وأنا أدمنا غض الطرف عن مظاهر التدهور البيئي حتى تفاقمت.
- وأن من بيننا من تغنى بالتنمية العرجاء دون إدراك منه بأن الأمر سيصل بنا إلى هذا الحد من النزاعات والصراعات والحروب، حد الخوف على كوكبنا الأوحـد.
- وربما كان الواحد من المتغنين بالفساد والمفسدين، والتنمية العرجاء يدرك المخاطر المحتملة لنشاطه الهدّام، لكنه يغلب مصلحته الآنية الخاصة على مصلحة أبنائه وأحفاده وحقوقهم في الإبقاء على البيئة معافاة، وقادرة على العطاء له ولسواه.

لكن من المفرح جداً أن هناك من يعملون على نشر الوعي

البيئي، ومن يجهدون في بناء وإعمار الديار، وقبل هذا إعمار النفوس. ذلك حتى يسهموا بجدية في توريث الأجيال القادمة عالماً خالياً من النفايات ومن الفساد والمفسدين، وجيلاً قادراً على محاصرة الظلم البيئي واللاعادلة.

هؤلاء هم من يتعيّن عليك التعلّم منهم واتباعهم، إنهم المؤيدون لفكرة أن كل فرد، بغض النظر عن وضعه الاجتماعي والاقتصادي، يمكنه المساهمة بنشاط في التخفيف من آثار تغير المناخ، والعمل بجد كوكيل للتغيير في مجتمعه.

وأنت - أيها القارئ - يمكنك أن تساهم في هذا التغيير..

نعم يمكنك ذلك.

وكل ما عليك أن ترتوي بالمعرفة، وتأتزر بإزار الاهتمام، وتتشارك مع من حولك فكرة المساهمة الجماعية في التغيير.

أبدأوا - اليوم، وقبل الغد - بتقييم وضعكم والوضع الراهن للبيئة حولكم. وحدّدوا بكل ثقة ما يمكنكم عمله. وماهي حاجاتكم للتغيير؟ ومنَ المهتمين بالأمر في محيط وجودكم من أفراد ومؤسسات ومبادرات يمكنكم الاستعانة به.

لا تنتظروا أحداً يأتيكم من كوكب آخر ليخرجكم مما أنتم فيه. حاولوا، ثم حاولوا، وكرروا المحاولات، وستجدون حتماً أنكم والناس من حولكم قادرين على تبني التغيير.

لطالما كانت المجتمعات الإنسانية مترابطة بعمق مع

النظم البيئية، ولكن اليوم تشهد هذه العلاقات المزيد من الاحتكاك والتوتر والأذى بشكل لم يسبق له مثيل. وتنعكس الأضرار على المجموعات المهمشة بشكل خاص.

وها نحن كـ(ناشطين بيئيين)، وبعد مرور أكثر من خمسين عاماً، تعايشنا فيها مع الأزمات الكوكبية الثلاث (تغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، واستمرار تعرّض كوكبنا للخطر من جراء التلوث والنفايات)، لا يزال يمسك بتلابيب أفكارنا الشعار وثيق الصلة أكثر من أي وقت مضى بحياتنا ومستقبلها (لا نملك سوى أرض واحدة). الشعار الذي صيغ في أول مؤتمر للبيئة في استوكهولم 1972، وأعيد رفعه في اليوم العالمي للبيئة (5 يونيو 2022). وما ذلك إلا لأنها الحقيقة. حقيقة أننا لا نملك سوى هذا الكوكب موطننا الوحيد، وعلينا الحفاظ عليه، وحماية موارده المحدودة.

وحتى نتمكن من بناء إستراتيجيات الحماية الممكنة، والتي تشبهنا وتشبه بيئتنا، دعونا نعود لتساءل..

- هل كان إدراك الأجيال السابقة البيئي يفوق ما توصل إليه العلم الحديث؟

- أم أن ما استقاه العلم من الخبرات التراكمية للسلف مثل النواة المعرفية التي إنبت عليها الأدبيات الحديثة فيما ما يتعلق بشؤون البيئة عامة، وقضايا العدالة البيئية بشكل أخص؟

ودون أن تتوقف في انتظار من يجيب عن التساؤل، دعونا نعمل. إذ لن يجدي أن نقف مكتوفي الأيدي والعالم من حولنا ينهار يوماً بعد يوم.

هذا الكتيب يقع ضمن سلسلة من الكتيبات الموجهة لغير المتخصصين في مجالات البيئية المختلفة، وإلى فئة الشباب بشكل أخص، بهدف رفع وعيهم، وفتح مسارات للحوار العلمي الجاد حول قضايا وعلاقاتها المتشابكة. كما تهدف السلسلة إلى تنمية الوجدان القرائي لدى الشباب فيما يتعلق بقضايا البيئة ومكوناتها.

أعترف أنني لست ضليعاً في القانون، ولا في مجال التغيير المناخي، لكنها ممارسة الكتابة التي تقف بك عند بوابات المعرفة، وتدفعك لنقل المعرفة للآخرين، إسهاماً في التغيير المنشود من أجل مستقبل عنوانه البيئة المعافاة، والعدالة البيئية المنبسطة على الأرض، والمنغرس عميقاً في وجداننا، ترتوي بالمعارف المتجددة والمتداولة لتنمو وتزدهر، وتنبث أفكاراً ومشاريع توفر للإنسان أمناً بيئياً ورغداً في العيش ورفاهاً.

وإن كان لي أن أسوق شكراً فسأبدأ بهذه المؤسسة التي روت عروق شجرة المعارف بما أنتجتته من علم وفير وغزير، ويكفي أنها تتسمّى باسم أحد رواد بناء الإنسان، الشيخ زايد رحمه الله وأبدله جنة الخلد عن جنة الأرض التي عمل على أن يورثها الأجيال في عالمنا العربي، لأنه تنبّه وظل ينبّه العالم أننا لا نملك سوى أرض واحدة، وكل ما علينا أن نعملها.

وآية الامتنان الثانية لهذا لعالم والخبير، والرجل الخلق
الدكتور عيسى محمد عبد اللطيف، والذي لم يهدأ باله يوماً،
يُعمل فكره، ويدعو سواه ليعملوا من أجل البيئة والإنسان.

وأختم بالشكر والتقدير للقانوني الضليع، والمستشار
الدكتور طارق مبارك مجذوب الذي تواضع لينظر في ما كتبت،
ويصحّ ويدقّق، ويمنح الكتيب مكانةً وهو يقدّم له.

والشكر من قبل ومن بعد لله أن منحي قدرة الإطلاع
والكتابة، ومشاركة القامات الرفيعة هذه هم البيئة، والوعي
البيئي.

والله من وراء القصد، وهو المستعان على كل أمر.

المؤلف

كمبالا - أوغندا - 16 ديسمبر/كانون الأول 2024

العنصرية البيئية

للموعد دروب متعدّدة

العنصرية البيئية هي "الاختيار المتعمّد لمرافق النفايات في المجتمعات التي يسكنها في الغالب أشخاص من ذوي البشرة الملونة، وعمال منخفضو الدخل، وعمال مهاجرون. وهي التمييز العنصري في صنع السياسات البيئية وإنفاذ الأنظمة."

بنامين شافيز



العنصرية البيئية

لدموع دروب متعدّدة

في طريقنا إلى أحد الأحياء الحديثة في طرف المدينة الجنوبي، عبرنا مكباً للنفايات يغطّي مساحة كبيرة على طرف ذلك المجرى المائي الموسمي الذي ينحدر نحو البحر.

سألني إبني ذو الـ (22 عاماً):

- لماذا تتخلّص المدينة من نفاياتها هنا؟
- ما ذنب هؤلاء المساكين؟
- ثم ألا تدرك السلطات أنه مع أول هطول ستنجرف هذه النفايات إلى البحر؟
- بلى، لكنهم حين اختاروا المكان مكباً للنفايات، لم تكن هذه الأحياء الحديثة قد وجدت، فقد كانت أحياء فقيرة قوامها الصفيح والأخشاب الواردة إلى الميناء كحاويات للسلع، ومنها ما هو مجرد عريشة من الخيش المعاد إستخدامه، كانت مساكن مؤقتة، ولمساكين بلا صوت يُسمع وراء هذا المكب.
- لكنها تقنّنت الآن، ونزح نحوها من يستطيعون تشييد البنايات الشاهقة.
- ولك أن تعلم أن من بين هؤلاء السكان الجُدّد أصحاب سلطات، لكنهم قد لا يستطيعون تغيير هذا الواقع المزري.

.....

وكما في أماكن أخرى، زحفت المدينة نحو هذه الأحياء الطرفية الفقيرة، لتتحول إلى بنايات فخمة، لكن بقي المكب في مكانه، بل زادت مساحته. وظل أصحاب البنايات الجديدة يكتفون بإحكام إغلاق زجاج السيارات، أو إحكام تكميم وجوههم ريثما يعبرون المكب. وحين تتمكن الروائح الكريهة من الوصول إليهم في منازلهم، مع أرتال الذباب والحشرات الأخرى، فإنهم يرشّون المبيدات لقتل الحشرات، ومُعطّرات الجو لطرد روائح المبيدات. لكنهم لا يدركون أنهم بهذا (إنما يزيّدون الطين بلّة)⁽¹⁾، إذ تؤكّد دراسات حديثة أن استخدام معطّرات الجو ومبيدات الحشرات قد يسبب حدوث تفاعلات خطيرة داخل المنزل، تؤدي إلى اضطرابات تنفسية حادة. وأوضحت الدراسات أن مُعطّر الجو ليس هو الطريقة المثلى للتعامل مع تلوث الجو والقضاء على الروائح الكريهة، لأن المواد الكيميائية التي يطلقها مُعطّر الجو تتفاعل مع غاز الأوزون وتطلق مواد مسرطنة⁽²⁾.

هنا يتعدّى الظلم البيئي قضية التعرّض لمشكلات صحية، إلى التسبّب في توليد مشكلات أخرى بسبب ضعف الوعي. والأمر بهذا ليس مقصوراً على الفقراء، بل حتى الأقل فقراً الذين استطاعوا تشييد منازل حديثة دون أن يكون لديهم الوعي الكافي بكيفية التعااطي مع مثل هذا النوع من القضايا التي يمكن أن تصنّف بأنها (عنصرية بيئية). وهي في تعريف بنيامين شافيز

(1) يساق المثل حين تزيد معالجات الأمر تعقيده وسوءه.

(2) وفاء أبو طه - مقال - الغد الأردنية 17 ديسمبر/كانون الأول 2024.

«الاختيار المتعمد لمرافق النفايات في المجتمعات التي يسكنها في الغالب أشخاص من ذوي البشرة الملونة، وعمال منخفضو الدخل، وعمال مهاجرون، وهي التمييز العنصري في صنع السياسات البيئية وإنفاذ الأنظمة والقوانين والاستهداف المتعمد لمجتمعات الأقليات في مرافق النفايات السامة والعقوبات الرسمية من وجود سموم مهددة للحياة والملوثات لمجتمعات السود وتاريخ استبعادهم من قيادة الحركة البيئية»⁽³⁾.

الظلم البيئي

هو فكرة مفادها أن الضرر البيئي موزع بشكل غير عادل، ويتأثر كثيراً بأنماط العنصرية وعدم المساواة. ويحدث الظلم البيئي عندما تتضرر المجتمعات ذات الدخل المنخفض أو المحرومة من الخدمات، ويُثقل كاهلها بعوامل مثل النفايات السامة، وما يترتب على استخراج الموارد من تلوث، واستخدامات الأراضي الأخرى التي لا يستفيد منها سكان تلك المجتمعات، كسكان الأحياء الواقعة بالقرب من المواقع الصناعية، ومحطات نقل ومدافن النفايات، وغيرها من مصادر التلوث، حيث تجد أنهم يتعرضون لمخاطر بيئية جمّة تشكل أثراً صحياً خطيراً على حياتهم، وحياة أبنائهم.

«يساهم الظلم البيئي في تباين الحالة الصحية بين

(3) الدكتور بنيامين شافيز زعيم الحقوق المدنية الأمريكية الأفريقية.

السكان من مختلف الأعراق والإثنيات والمستويات الاجتماعية والاقتصادية. ونتيجة للتعرض غير المتناسب للهواء الملوث والمياه والمواد الكيميائية السامة، وأماكن العمل غير الآمنة وغير ذلك من المخاطر البيئية، تواجه المجتمعات الفقيرة والمحرومة والأقليات المزيد من المشاكل الصحية. والأطفال هم الأكثر عرضة للخطر بسبب حالتهم النامية وأنماط التعرُّض المرتبطة بالعمر»⁽⁴⁾.

الأمثلة بلا حصر على غياب العدالة البيئية، ما قد «يؤدي إلى تدمير المحرومين والمتضررين، فيصبحون فريسة سهلة للأفكار المتطرفة، وهذا يؤدي إلى تفكك المجتمع، وزيادة نسبة الجرائم والمشاكل، وضعف الأمن والاستقرار في البلد»⁽⁵⁾.

في تسعينيات القرن الماضي، طرحت الحكومة السودانية أراض سكنية للبيع بأسعار زهيدة، في الجنوب من مركز العاصمة. كانت المنطقة حزاماً شجرياً يروى بمياه الصرف الصحي المعالجة. ونسبة لتفشي الفساد الحكومي مثل الأمر مصدر غنى لبعض القريبين من مواقع إتخاذ القرار، مثلما مثل حلاً لمشكلة آلاف الأسر الذين ضاقت بهم الأحياء القديمة من سكان المدن، أو القادمين من مواقع السكن العشوائي، الذين

(4) جون رانيجر - إي أتش إن المنصة الاخبارية المهمة بالصحة البيئية وتغير المناخ - يونيو 2020

(5) الكزني محمد أحمد مصطفى - العدالة تعريفها ومكانتها في الشريعة الاسلامية وأهمية أنواعها - www.gaznai.com

أحاطوا بالمدن هرباً من حروب الجنوب والغرب، أو من النازحين البيئيين أثر موجة الجفاف التي ضربت مناطق عديدة من الحزام الأفريقي الذي يشمل قطاعاً واسعاً من ولايات كردفان ودارفور في غرب السودان، ويتعمق في دول عديدة من غرب أفريقيا.

فيما بعد تبين أن الكثير من الأمراض بدأت تظهر بين السكان، دون أن يشير أحد إلى جذور المشكلة المتمثلة في استنشاق الهواء الملوث، والعيش فوق الأرض المشبعة بالمخلفات الآدمية والصناعية.

وفي العالم الأول، وعلى سبيل المثال، من الأرجح أن تمر شبكة الطرق السريعة بين الولايات عبر مجتمع مهمش في الأحياء ذات الأغلبية البيضاء والأثرياء، هناك عدد أكبر من الاستثمارات في البنية التحتية، وتجد تطبيقاً للقوانين البيئية، ومن المرجح أن تخضع الجهات المتسببة في التلوث للمساءلة. وغالباً ما يكون لقادة المجتمع في هذه المناطق روابط بعملية صنع القرار داخل مجالس تقسيم المناطق أو مجالس المدن، فيمكنهم حماية مصالحهم بشكل أفضل، دون النظر إلى من هم سواهم.

فضيحة البنك الدولي

تعد فضيحة البنك الدولي إحدى القضايا التي أسهمت بفعالية في لفت النظر إلى ما يسمى بـ(العدالة البيئية). فقد حملت المذكرة التي كتبها (لورانس سامرز) - رئيس البنك الدولي آنذاك عام 1991 - أبلغ تعبير عن عنصرية الممسكين

بالقرار العالمي، حين اقترح أن يشجّع البنك الدولي على ترحيل الصناعات شديدة التلوّث (الصناعات القذرة) إلى البلدان الفقيرة. قائلاً: «أعتقد أن المنطق الإقتصادي وراء التخلّص من النفايات السامة في الدول ذات الأجور الأدنى لا يمكن الاستغناء عنه، ويجب علينا تحفيزه». وتراجع سامرز في وقت لاحق عن تصريحه المستفز حين حاصرت وسائل الاعلام باتهام العنصرية، إذ قال أنه لم يكن جاداً بشأن هذه الحجة، وأنه كان يعني ببساطة أنها استكشاف للمنطق الذي يمكن أن يؤدي إليه المنطق الاقتصادي. ووفقاً للراجحي «وسواء كان سامرز جاداً في هذه الحجة أم لا، فإن المنطق من هذا النوع مدمج في العديد من التحليلات الإقتصادية لخيارات السياسة البيئية»⁽⁶⁾.

وفي مثال آخر مثال، أكتشف السكان في المنطقة القريبة من شلالات نياجرا - نيويورك في العام 1990 أنهم شيّدوا منازلهم على منطقة كانت شركة (هوكير كيميكال) قد دفنت فيها أطناناً من النفايات الخطرة، وقد ظهر التلوّث السام في نطاق المساكن والملاعب والمدارس والمؤسسات الأخرى. وفي ظل الإفتقار إلى الموارد اللازمة لشراء منازل بديلة، بدأ السكان في الضغط على الحكومة الفيدرالية، ليتم بعد سنوات من النضال نقلهم إلى مناطق آمنة.

أوردت مجلة البيئة والتنمية في عددها الثاني القصة التي

(6): عيد الراجحي - العدالة البيئية - السعيد للنشر والتوزيع

تحكي تجاوز الدول الصناعية لكل الأعراف:

تعدّدت حوادث تصدير النفايات من الدول الصناعية الغنية الى الدول النامية الفقيرة حيث لا رقابة ولا قدرة على المعالجة بطرق سليمة بيئياً. وفي مارس/آذار 1989 عقد برنامج الأمم المتحدة للبيئة مؤتمراً في بازل في سويسرا أُقرّت بموجبه اتفاقية التحكّم بنقل النفايات الخطرة، والتخلص منها عبر الحدود التي بدأ سريانها في مايو/أيار 1992.

فماذا غيرت اتفاقية بازل في الوضع؟

وما مصير ملايين الأطنان من النفايات الخطرة المدفونة في بقاع العالم الثالث؟

تقول دراسة حديثة أن تكلفة دفن طن واحد من النفايات الخطرة في إحدى دول إفريقيا يكلف الدول الغنية (2.5 دولار)، في حين أن دفن الطن نفسه في أوروبا يتجاوز سعره أكثر من (250 دولاراً)، وذلك بسبب ارتفاع معايير الأمان البيئي، وهو ما يمثل إغراء شديداً لتلك الدول، لتصدير تلوثها الإشعاعي إلى الدول الفقيرة، خاصة في ظل الاضطرابات السياسية المستمرة التي تعاني منها بعض الدول الإفريقية⁽⁷⁾.

(7) النفايات النووية.. لماذا يلجأ الغرب لدفنها في إفريقيا؟ تقرير _ سكاي نيوز

عربية - 14 نوفمبر 2021

وجاء في الحكاية التي أوردتها البيئة والتنمية..

عبرت شاحنة الحدود من إيطاليا الى فرنسا. كان في صندوقها 41 برميلاً من الفولاذ تحوي (مشتقات هالوجينية ناتجة من معالجة هيدروكربونات عطرية)، حسبما جاء في المعاملات. فظنّ موظف الجمارك الفرنسي أنها شحنة لا تؤذي. إذ كانت تلك الكلمات المدوّنة صحيحة من الناحية الفنية، لكن أصحابها أغفلوا وضع اشارة جمجمة وعظمتين متقاطعتين على البراميل التي كانت تحوي أكثر من طنّين من النفايات السامة الخارجة من مصنع كيميائي في (سيفيسو) قرب (ميلانو) تملكه شركة (هوفمان لاروش) السويسرية للصيدلة. وكانت الشركة سعت لسنوات الى التخلّص من تلك الفضلات، لكن الدول الأوروبية القادرة على التخلص السليم من النفايات السامة رفضت السماح بدخول البراميل الى أراضيها.

أخيراً لجأت (هوفمان لاروش) إلى شركة إيطالية - ألمانية عاملة في تصريف النفايات، حولتها بدورها الى مستشار فرنسي يدعى (برنار بارنغو)، فدبّر بارنغو نقل النفايات في شاحنة متوجهة إلى الشمال. ولف الغموض القضية طوال ستة أشهر، حتى تسرّبت أخبارها الى الصحافة الفرنسية. وفجأة هبّت أوروبا تتساءل أين أختفت براميل الموت. وقد أُلقي القبض على (بارنغو) الذي اعترف بوجود 41 برميلاً من الديوكسين المميت موضّبة على أساس أنها براميل خل ومخبأة في مسلخ مهجور في

قرية شمال فرنسا.

وإذا كان هذا ما قد حدث بين دولتين صناعيتين مصنفتين من دول العالم الأول، فإن من المعلوم أن معظم حوادث تهريب النفايات الصناعية الخطرة تتم من الدول الصناعية إلى الدول النامية، حيث الرقابة أقل، والقيود خفيفة أو غير موجودة، وحيث يجد الوسطاء دائماً من يخرق القانون لقاء عمولات.

برهنت براميل السموم المتجولة أن لا حدود لعواقب التخلص من النفايات الخطرة التي لا يكثر لها الناس العاديون. فمبيدات الحشرات والزيوت والشحوم وسوائل التنظيف والمعادن الثقيلة كالزئبق والكادميوم والديوكسين كلها نفايات سامة تضر بالصحة والبيئة. وكثيراً ما يعاد إستعمال بعض هذه النفايات، أو يتم حرقها أو إتلافها أو رميها في مقالع،⁽⁸⁾ أو حقول مرخص بها، أو تفريغها بطريقة غير شرعية في الأنهار ومكببات القمامة والأنفاق القديمة. وحوادث تهريب النفايات والتخلص منها بطرق غير مشروعة شائعة في البلدان الصناعية القادرة في معظم الأحيان على التخلص منها بطرق سليمة بيئياً وإن تكن مكلفة. لكن الأمر الخطير والمجحف أن ملايين الأطنان تحمّل ببساطة في شاحنات أو بواخر وتنقل لتفرغ بعيداً، وأحياناً عبر الحدود الدولية إلى البلدان النامية حيث لا قوانين ولا عقوبات ولا

(8) المقلع أو المحجر أو المعقل، يحفره الإنسان في سطح الأرض لغرض استخراج موارد طبيعية باطنية مثل الرخام والجبس والحصى أو الصخر.

قدرة على التخلص منها بطرق سليمة بيئياً⁽⁹⁾.

تحيز في لوزيانا

في عام 1989 أجرت (شركة لوزيانا للطاقة المحدودة)، وهي مجموعة بريطانية وألمانية وأمريكية بحثاً على الصعيد الوطني للعثور على أفضل موقع لبناء محطة تخصيب اليورانيوم (مملوكة للقطاع الخاص). وزعمت الشركة استخدام طريقة علمية موضوعية لاختيار ولاية لوزيانا باعتبارها أفضل مكان لبناء المصنع. وردا على الاختيار شكلت مجتمعات هوميروس، وغابة غروف ومركز الينابيع، التي تقع بالقرب من الموقع المقترح مجموعة تسمى المواطنون ضد النفايات النووية، وبمساعدة صندوق الدفاع القانوني لنادي سييرا) الذي تغيّر فيما بعد إلى صندوق الدفاع القانوني عن العدالة في الأرض)، قامت بعمل دعوى قضائية ضدها لممارسة العنصرية البيئية. وأخيراً بعد 8 سنوات في الأول من مايو/أيار 1997، أصدرت لجنة من ثلاثة قضاة من مجلس السلامة الذرية والتراخيص الذرية التابع للجنة التنظيمية النووية قرارها الأولي والنهائي، ووجدت اللجنة أن التحيز العنصري يلعب دوراً في عملية الإختيار. ورداً على هذا الإنتصار أعلنت صحيفة (ذي تايمز) في 11 مايو/أيار 1997 أن «سود لوزيانا يربحون الحرب النووية». وتم تأييد القرار بعد الاستئناف في 4 أبريل/نيسان 1998.

(9). النفايات السامة القصة الكاملة أيلول/ تشرين الأول 1996

البعض يعتبر أن قانون إزالة الهنود لعام 1830، و(درب الدموع) أمثلة مبكرة للعنصرية البيئية في الولايات المتحدة. إذ أنه وبحلول عام 1850 تمت إزالة جميع القبائل الواقعة شرق المسيسيبي، وتوجيهها إلى أراضٍ غربية، وحصرها على «أراضٍ كانت جافة جداً، أو نائية أو جرداء لجذب انتباه المستوطنين والشركات.»

وفي وقت لاحق خلال الحرب العالمية الثانية، كانت المرافق العسكرية كثيراً ما تكون موضوعة فوق تلك الأراضي، مما أدى إلى وضع «وجود عدد غير متناسب من المنشآت العسكرية الأكثر خطورة بالقرب من أراضي الأمريكيين الأصليين». وفي الآونة الأخيرة أُستخدمت تلك الأراضي للتخلص من النفايات من قبل الشركات متعددة الجنسيات، ليشكل الإغراق غير المشروع تهديداً أكبر للبيئة والسكان. وقد نشرت المحكمة الدولية للسكان الأصليين والأمم المضطهدة التي عقدت في عام 1992 مذكرة هامة حوت التفاصيل التي تحدد المظالم التي وقعت على الشعوب الأصلية. وذكرت أن الولايات المتحدة قامت بشكل متعمد ومنهجي بالمساعدة والتحريض لنقل، ووضع المواد النووية والسامة والطبية وغيرها من النفايات الخطرة على أراضي الأمريكيين الأصليين في أمريكا الشمالية، ما خلق خطراً واضحاً وحاضراً على الصحة والسلامة والرفاه البدني

والعقلي للشعب الأمريكي الأصلي»⁽¹⁰⁾.

تتمثل إحدى العقبات البارزة أمام مشاركة الأقليات في العدالة البيئية، في التكاليف الأولية لمحاولة تغيير النظام ومنع الشركات من إلقاء نفاياتها السامة وغيرها من الملوثات في المناطق التي يعيش فيها أعداد كبيرة من الأقليات. يوجد هناك رسوم قانونية ضخمة مُخصصة للكفاح في سبيل العدالة البيئية، ومحاولة التخلص من العنصرية البيئية.

على سبيل المثال، توجد قاعدة في المملكة المتحدة، مفادها أن المطالب قد يضطر إلى تغطية رسوم خصومه، وهو الأمر الذي يزيد من تفاقم مشاكل التكلفة، وخاصةً مع فئة الأقليات ذات الدخل المنخفض، إضافةً لذلك، تُعتبر مُقاضاة الحكومة لعدم فرض القواعد، هي الطريقة الوحيدة التي تستطيع مجموعات الحماية البيئية اتّباعها لتحميل الشركات الملوثة مسؤولية ما تُحدثه من تلوث، وكسر أي قضايا تراخيص بشأن التخلص من النفايات. ستؤدي تلك الأمور مُجتمعة إلى ضرائب حظر قانونية، لا يستطيع معظمهم تحملها. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال حقيقة أنه من بين 210 مراجعة قضائية بين عامي 2005 و2009، لم يُستكمل إلا نحو 56% منها نظراً للتكاليف العالية.

إن كان هذا ما يجري في العالم الأول، حيث احترام القانون، والوعي المنتشر، وجماعات الضغط ذات الوزن الاجتماعي والسياسي، ووسائل الاعلام التي يمكن أن تحوّل قضية صغيرة إلى قضية رأي عام، فماذا عن الدول ذات الهشاشة في كل شيء؟

(10) الموسوعة الحرة ويكيبيديا - 22 أكتوبر/تشرين الأول 2024

على مر السنين، عملت المئات من المنظمات الشعبية للعدالة البيئية ومجموعات التوعية المجتمعية مع مختلف الأطراف المعنية لتعزيز مبادرات العدالة البيئية، ووضع استراتيجية العدالة البيئية. والهدف، بشكل عام، هو إقامة وكالة للمجتمعات المهمشة لاتخاذ القرارات البيئية التي تؤثر على حياتها.

في الولايات المتحدة، وقّع الرئيس بايدن على الأمر التنفيذي رقم 1400 خلال أسبوعه الأول في البيت الأبيض الذي بدأ بأجندة سياسات العدالة البيئية الأكثر طموحاً على الإطلاق والتي اضطلعت بها الحكومة الفيدرالية، وهي: «معالجة أزمة المناخ في الداخل والخارج». ويستند الأمر إلى الجهود التأسيسية للأمر التنفيذي رقم 12898: «الإجراءات الفيدرالية لمعالجة العدالة البيئية في مجتمعات الأقليات والسكان منخفضي الدخل» الذي اعتمد لضمان عدم تأثير أي سياسة بيئية للوكالة الفيدرالية بشكل غير متناسب على المجتمعات المحلية للأقليات العرقية والمحرومة.

على الصعيد العالمي، تدعو حركة العدالة البيئية إلى معالجة الأمم المتحدة لقضايا الصحة البيئية. في عام 2022 في مدينة نيويورك، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السادسة والسبعين قراراً للاعتراف «بالحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة»، لكن الحق في بيئة صحية لم يُصَف إلى إعلان الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

مثلما أن القطع الجائر للغابات، والصيد الجائر للحياة البرية يهدّدان النُظم البيئية على اليابسة، فإن ما يحدث في الأنهار والبحار والمحيطات أكثر تعقيداً وتهديداً للبيئة والاقتصاد. فالمحيطات اليوم على حافة الإنهيار التام بسبب الصيد الجائر وغير القانوني. وبينما يتطلع المشغّلون لنهب المحيطات أكثر وأكثر، يلجأ الكثير منهم إلى عمّال السخرة - المدفوعين بالعنف - لخفض التكاليف. فقد أدّت تحقيقات المؤسسات العاملة في هذا الحقل، ومن بينها مؤسسة العدالة البيئية إلى اتخاذ إجراءات غير مسبوقة للتصدّي للصيد غير القانوني. صُمّنت تحقيقات المؤسسة حول السفن القادمة من عدة دول في ما عُرف بنظام (التمشيط) الخاص بالاتحاد الأوروبي، للعمل مع الحكومات للقضاء على الصيد غير القانوني في أساطيلها ومعاقبة من يمتنع عن اتخاذ أي إجراءات في هذا الصدد.⁽¹¹⁾ وتركز المؤسسة في عملها على إنهاء آفة الصيد غير المشروع حول العالم. ومحاربة إستعباد عمالة المأكولات البحرية. وقد أدّت بعض الممارسات إلى ظهور موجة من العمال المهربين الذين أُجبروا على العمل بالسخرة لصالح طاقم السفن، وإلى خفض تكاليف الشركات العاملة بالمجال، وإمداد سوق المأكولات البحرية العالمية

(11) مؤسسة العدالة البيئية (EJF) هي منظمة غير حكومية (NGO) تأسست

في عام 2000

بمنتجات رخيصة، بجانب حماية التنوع البيولوجي البحري.

وصدر أول تقرير قراصنة ومنتفعين عن مؤسسة العدالة البيئية في العام 2005 حول الصيد غير القانوني في غربي أفريقيا. وسلطت التقارير الضوء على قتل الدلافين في أسطول الصيد التايواني، وعلى انتهاكات حقوق الإنسان على متن السفن المملوكة من قبل الصين في غانا، وعلى الروابط بين الصيد غير القانوني في غربي أفريقيا واستهلاك المأكولات البحرية في أوروبا، وأسفرت عن وضع سفن الصيد غير المشروع في جميع أنحاء العالم في قائمة السفن المحظورة.

تتجسد العلاقة التي لا انفصام لها في المحافظة على البيئة، وتأمين عدالة إجتماعية وإقتصادية تضمن نمواً غير أعرج. نعم ليس على الأعرج حرج إن كان بشراً⁽¹²⁾، لكن النمو الأعرج لا يصل بنا إلى مبتغانا من العدالة البيئية، حتى أن أثره على الأرض لن يكون كما هو أثر النمو المستدام.

ومما يؤسف له أن «النظام الإقتصادي الحالي يتطلّع نحو زيادة الربح دون الأخذ بعين الاعتبار الإحتياجات الأوسع للأفراد والمجتمعات. في ظل التقلّبات المناخية الحاصلة حول العالم. على منطقتنا أن تتطلّع نحو (نقلة نوعية)، تضمن عدالة لمجتمعاتها

(12) الآية « ليس على الأعمى حرج ولا على الأعرج حرج ولا على المريض حرج.. إلى آخر الآية (61) من سورة النور

كافة، لاسيما الجماعات المهمشة، النساء والأطفال. فإن نماذج (التعافي الأخضر) تعتبر استدامة بيئية أساسية لمواجهة أنماط الاستهلاك الشديدة التي تستغل الطبيعة، وتقربنا بسرعة نحو الفوضى المناخية. كذلك يهتم مفهوم العدالة الإيكولوجية، ليس فقط بدراسة عمليات توزيع الموارد بين المجموعات الاجتماعية، وإنما يتجاوز ذلك إلى الاهتمام بالهياكل والعلاقات الاجتماعية بين هذه المجموعات. وكذلك التركيز على الاختلافات فيما بينها على أساس علاقات القمع والسيطرة فيما بينهم»⁽¹³⁾.

وتتجسد العدالة البيئية في اتخاذ إجراءات قانونية تحول دون نشوء بؤر للتلوث في المناطق التي تسكنها الطبقات الفقيرة، ولأن العدالة البيئية ترتبط بالعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان، يكون ما يحدث في مناطق استخراج البترول وتكريره، وحقول التنقيب عن الذهب هو الأقرب إلى مفهوم حديث بدأ ظهوره في أدبيات البيئة وحقوق الإنسان، وهو «التمييز العنصري البيئي»، والذي يعرفه زعيم الحقوق المدنية الأميركية الأفريقية، بنيامين شافيس، بأنه «التمييز العنصري في صنع السياسات البيئية، وإنفاذ الأنظمة والقوانين والاستهداف المتعمد لمجتمعات الأقليات في مرافق النفايات السامة».

(13) أ.د. عاطف محمد كامل أحمد خبير الحياة البرية والمحميات الطبيعية

بدأ استخدام المصطلح في عام 1990 حين التقى عدد من العلماء وصانعو السياسات لمناقشة العلاقة بين العنصرية والبيئة في مؤتمر بكلية الموارد الطبيعية بجامعة ميشيغن. كان المصطلح السابق هو «الإنصاف البيئي»، والذي ظهر في أواخر الثمانينيات لوصف الحركة المتنامية لمعالجة التفاوتات العنصرية والجنسية والطبقية.⁽¹⁴⁾

(14) عنصرية بيئية في السودان - مقال للمؤلف - العربي الجديد 18 يوليو/تموز



التنمية العرجاء

العدالة وحقوق الإنسان

تتشابك حقوق الإنسان والبيئة. إذ لا يمكن التمتع بحقوق الإنسان دون بيئة آمنة ونظيفة وصحية، ولا يمكن أن توجد حوكمة بيئية مستدامة دون ترسيخ واحترام حقوق الإنسان.

التنمية العرجاء

العدالة وحقوق الإنسان

إطفاء النور

في المنشأة البترولية القريبة من المنطقة السكنية التي ينحدر منها (النور) الذي تم توظيفه كـ (فني ميكانيكا) مع مجموعة صغيرة من العمال، ظهرت الحاجة إلى استراتيجية للجم أو إسكات الأصوات التي باتت تتحدث عن مخاطر المنشأة على البيئة، بعد أن ظهرت حالات مرضية وصلت حد الإجهاض وتشوهات الأجنة، والأمراض الصدرية وحالات إصابة بالسرطان، بجانب موت الحيوانات الأليفة والطيور.

سرعان ما فطنت إدارة المنشأة إلى ضرورة إجراء دراسة، أبانت أن قائد الحركة الاجتماعية هو من الشباب المستنير الذين لن يسكتهم التوظيف ولا الإغداق عليهم بالمال. فلجأت الإدارة إلى (النور)، وتحت التهديد بالفصل من العمل تم اقتراح تنظيم حملة إعلامية تشمل الندوات لتحسين صورة المنشأة، وصيانة المدارس، وزراعة وصيانة الشوارع بالتنسيق مع الجهات الحكومية. وفي حال تصدى أعضاء الحركة للنشاطات سيتم القبض عليهم بتهمة استفزاز السلطات، وتهديد الأمن القومي، والوقوف ضد خدمة الأهالي، والتخريب، وإيذاعهم السجن، وتنظيم حملة إعلامية لتشويه صورتهم، والطعن فيما يروجون

له. ذلك بعد أن تقوم مجموعة مندسة بعمليات تخريب واسعة تجعل الأهالي يصدقون (الفرية)، ويدينون حركة الرفض، خاصة وأنه في بعض الندوات والنشرات تم توظيف رموز مجتمع وخبراء وأطباء لدحض فكرة أن للمنشأة علاقة بما حدث ويحدث على الصعيد البيئي والصحي.

وبالفعل بدأ الناس يتداولون حدث التخريب المرئي، في مقابل التعمير الذي تقوم به المنشأة. وفرح البعض على أثر الإعلان عن تعيين عشرات الشباب في وظائف مؤقتة، سيتم الإبقاء على بعضهم في حال إثبات كفاءتهم. و(الكفاءة) هنا تعني عمل كل ما من شأنه إسكات الصوت المناوئ والرافض لنشاط المنشأة. الأمر الذي أطلق عليه ساخر البلدة (إطفاء النور)، بناء على العبارة الشعبية المتداولة على نطاق واسع في السودان (عرفنا الطفا النور منو!)، وفي غشاة بيّنة لدور إبن المنطقة (النور) في الأمر.

وهكذا في العادة يتم إقناع الناس بأن الفوائد الاقتصادية للمنشآت الصناعية والزيادة في عدد الوظائف تستحق المخاطر الصحية (القليلة) التي قد تتعرض لها المجموعات الضعيفة. ذلك لأن العدالة البيئية حق أنساني أساسي ينبغي توفيره لجميع المواطنين وذلك لتمكينهم من العيش في بيئة سليمة، نظيفة، صحية، عادلة ومستدامة. لم يعد مفهوم العدالة البيئية مرتبط فقط بحماية الطيور والأشجار، النباتات والأنهار بل يعكس أبعاداً

جديدة إلا وهي حماية الناس مع التركيز على العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان.

.....

تشابك حقوق الإنسان والبيئة. إذ لا يمكن التمتع بحقوق الإنسان دون بيئة آمنة ونظيفة وصحية، ولا يمكن أن توجد حوكمة بيئية مستدامة دون ترسيخ واحترام حقوق الإنسان. وقد تم الاعتراف بهذه العلاقة بشكل متزايد، وقد تم ترسيخ الحق في بيئة صحية في أكثر من مائة دستور على مستوى العالم. حيث يتم تحديد حقوقك البيئية من خلال الدستور وقرارات المحاكم والقوانين البيئية، وكذلك حقوق الإنسان والمعاهدات البيئية المصادق عليها من قبل دولتك.

في أكثر من 150 دولة تم اعتماد اتفاقيات إقليمية يرد فيها حق الإنسان في بيئة مأمونة ونظيفة وصحية ومستدامة. ويتطلب الوفاء بهذا الحق ضمان مناخ مأمون ومستقر، مثلما يتطلب المقدرة على حفظ التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية، والبيئة غير السامة، بجانب المشاركة، وإتاحة السبل للوصول إلى المعلومات، وسبل إلتماس العدالة في المسائل البيئية.

وقد اعترفت الأمم المتحدة لأول مرة في تاريخها بأن لكل فرد، في كل مكان، الحق في العيش في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة. ويضيف القراران الصادران عن مجلس حقوق الإنسان في العام 2021 والجمعية العامة في العام 2022 هذا الحق الأساسي من

حقوق الإنسان إلى مجموعة الحقوق المعترف بها دولياً⁽¹⁵⁾.

وتشير تقاطعات الحقوق وتشابك القضايا إلى أن هناك العديد من حقوق الإنسان الراسخة المتعلقة بالبيئة. وتتكون الحقوق البيئية من حقوق موضوعية (حقوق أساسية)، وحقوق إجرائية، وتعني الأدوات التي تستخدم لتحقيق الحقوق الجوهرية. فالحقوق الموضوعية هي تلك التي يكون للبيئة فيها تأثير مباشر على وجود الحق نفسه أو التمتع به. وتشمل الحقوق الموضوعية الحقوق المدنية والسياسية، مثل الحق في الحياة، وحرية تكوين الجمعيات والحرية من التمييز. وكذا الحقوق الاقتصادية والاجتماعية مثل الحق في الصحة والغذاء، والمستوى المعيشي اللائق. والحقوق الثقافية مثل الحق في الوصول إلى المواقع الدينية، والحقوق الإجتماعية للجماعات المتأثرة بالتدهور البيئي، مثل حقوق الشعوب الأصلية.

(15) القراران هما (A/HRC/RES/48/13) و (A/RES/76/300).

العدالة البيئية هي المعاملة العادلة والمشاركة الفعّالة لجميع الناس، بغض النظر عن العرق أو اللون أو الأصل القومي أو الدخل، فيما يتعلق بتطوير وتنفيذ وإنفاذ القوانين واللوائح والسياسات البيئية.

ولا يمكن للعدالة البيئية أن تتحقّق إلا إذا تحقّقت العدالة التوزيعية، أي توزيع الموارد على إشكالاتها المختلفة، والخسائر البيئية على أنواعها بالتساوي، وبدون تمييز. كذلك لا يمكن للعدالة البيئية أن تتحقّق إلا إذا تم الاعتراف بكرامة الناس، وعدم المساس بعناصر حياتهم، وبتراثهم وثقافتهم، وبحتمية مشاركتهم في صيرورة اتخاذ القرارات.

وتتمثل الاحتياجات الأساسية العشر لتحسين حياة الفقراء في:

1. التغذية السليمة.
2. الحماية من الأمراض التي يمكن تجنبها.
3. القدرة على العيش في بيئة نظيفة وكافية.
4. القدرة على الحصول على مياه نظيفة وكافية.
5. التمتعّ بهواء نظيف لا يحمل الملوثات والأمراض.
6. الحصول على الطاقة الكافية للتدفئة والطهي.

7. القدرة على استخدام العلاجات التقليدية.
8. القدرة على استخدام عناصر البيئة الطبيعية للممارسات الاقتصادية والاجتماعية.
9. القدرة على التكيف مع الصدمات والكوارث الطبيعية كالاعاصير والبراكين والفيضانات والجفاف.
10. القدرة على اتخاذ قرارات حول الموارد المتاحة بشكل مستدام.

التنمية العرجاء

كان حامد عاملاً في متجر للمواد الغذائية بالعاصمة الخرطوم، وحين عاد إلى قريته بعد اندلاع الحرب في الخامس عشر من أبريل / نيسان 2023، لم يجد ما يعول به أسرته، فحمل فأسه وتوجه إلى الوادي القريب، حيث القليل من أشجار الأكاشيا الناجية من فؤوس الحطابين السابقين.

إنه بلا حيلة.

كما أن الجميع في حاجة متزايدة إلى حطب الوقود، وقليلون منهم يدركون أن النتيجة ستكون كارثية على البيئة، وأمثال حامد هنا وهناك، بلا حصر. عادوا إلى الريف الذي هُجّروا منه لعدم وجود فرص عمل. ولأن مهنة الأجداد (رعياً كانت أو زراعة) قد أصابها ما أصاب كل المرافق الحيوية في ظل تنمية عرجاء أفقرت

الريف والريفيين. وباتت سبل كسب العيش رهينة بقدرات الإنسان قليل الحيلة.

من مكتسبات الحرب - إن كان للحروب مكاسب - أن اكتشف الكثيرون مآلات السياسات التنموية العرجاء بعد نزوح الآلاف إلى القرى والمدن الصغيرة، فقد كشفت الحرب الدائرة في السودان عن مخاطر إهمال الريف، وتجاهل ما يحدث من تآكل للبيئة، وفقدان التنوع الحيوي جراء هجر السكان لقراهم، وتفضيلهم رغماً عنهم العيش في المدن، ثم ها هم يعودون إلى ملاذاتهم الآمنة في الريف هرباً من جحيم الحرب، لتتهدد البيئة أكثر تحت ضغط هذا الوجود القسري، إذ هجم البعض على ما تبقى من غطاء نباتي في ظل انعدام غاز الطبخ وانتشار البطالة، وانفسح المجال لطرح الأسئلة..

- إن كان للريف المقدرة على استيعاب كل هذه الأعداد من العائدين والنازحين، فلماذا سمحت الحكومات المتعاقبة بإفراغه من هذا الرأس مال الإجتماعي، وهذه القوى الإنتاجية لصالح التكدُّس في المدن؟

- وما بال أصحاب القرار التنموي يتعامون عن تنمية الريف ويسمحون بتوقف المشاريع الكبيرة فيه؟

- ولماذا يصبح الإستثمار من الشؤون السياسية لا الإقتصادية البيئية والإجتماعية⁽¹⁶⁾؟

(16) كوة ضوء - مقال للمؤلف نُشر في 2023/7/5

الأمر لدينا لا يختلف عنه في العالم حولنا، إلا في عدم المساواة في الإستهلاك العالمي. إذ تقول الأرقام أن أقل من ربع سكان العالم (فقط 24٪)، ومعظمهم في البلدان ذات الدخل المرتفع يساهمون بـ (70٪) من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، فيما يتأثر الفقراء والمهمشون في دول العالم الثالث أكثر. وفي الإحصاءات كذلك تأكيد على أن خمس سكان العالم (20٪) يستهلكون ثلاثة أرباع موارد الأرض، ويتسببون في إلحاق الإضرار والإهلاك بالبيئة إلى الحد الذي بات فيه الكوكب في خطرٍ داهم.

إذاً، ماذا سيجري لو مارس الأربعة أخماس الآخرون (80٪) حقهم في النمو إلى مستوى الأقلية الغنية؟

حتماً سيؤدي ذلك إلى تدمير كامل للحياة على الأرض. والشاهد الآن أن التفاوتات في الدخل القومي، ونقص القوة الشرائية حرمت البلدان الفقيرة (من حيث القدرة على إدارة مواردها) من الوصول إلى مستوى المعيشة في البلدان الصناعية الكبرى (القادرة على السيطرة على موارد غيرها).

وهل من عدم عدالة بيئية أكثر من ذلك؟

بين عالمين

يوهموننا أن الأمر في كثير من الأحيان يتعلّق بين أفراد الشعب في حدود دولتهم، بيد أن الأمر يمكن تطبيقه على الشعوب فيما بينها. ويذهبون بنا أكثر حين الحديث عن (توزيع السلع

الاجتماعية) كمعنى بديل لمصطلح (العدالة)، بل ويُستخدم في العلوم الإنسانية، دون الإشارة إلى أن الأمر لو تم تطبيقه فيما بين الدول، لكان الحديث عن العدالة البيئية في أروقة الدول العظمى حقيقة، وليس (وهماً) أو إستهلاكاً للعبارات الرنانة، وإنكاراً لما هو قائم من تمييز بيئي. إذ أن من بين التعريفات للعدالة البيئية أنها (التوزيع العادل للمخاطر والفوائد البيئية، والمشاركة العادلة وذات المغزى في صنع القرارات البيئية، والاعتراف بأساليب الحياة المجتمعية والمعرفة التقليدية والتنوع الثقافي، وقدرة المجتمعات والأفراد على العمل والازدهار في المجتمع).

وتجد بعد كل هذا من يدور حول المعاني، حتى لا يجد نفسه متنازلاً عن مورد لم يكن يستحقه منذ البداية.

وضعت وكالة حماية البيئة الأمريكية تعريف للعدالة البيئية يقول "هي المعاملة العادلة والمشاركة الهادفة فيما يتعلق بتطوير وتنفيذ وإنفاذ القوانين واللوائح البيئية لجميع فئات المجتمع بغض النظر عن العرق أو اللون أو الأصل، أو مستوى الدخل.

بدأ الإيهام منذ سعى المستوطنون الإستعماريون إلى التخفيف من الدمار الذي أحدثوه في البيئات التي استولوا عليها، حين بدأوا الحديث عن حماية الحياة البرية والحفاظ على أحيائها. وقاموا بتكوين تنظيمات حماية الحيوانات، وحماية البيئة وفقاً لرؤاهم، ودون تقدير وعودة للعمل الذي استغرق قروناً من قبل

المجتمعات الأصلية التي عاشت متصالحة مع بيئاتها، ودون إستفادة من تلك المعارف التقليدية المتراكمة، واستراتيجيات الحياة الشاملة لاحترام (بل وتقديس) البيئة حولهم بكل مكوناتها. مع الترويج المستبطن إلى أن هؤلاء لا يفقهون شيئاً، وأن المعرفة والفهم والإدراك إنما أتى مع الغزاة. وما تزال تصرفات العديد من المنظمات الرئيسية تعكس هذه المبادئ الأولية، بما فيها من ضبابية رؤى، وفشل مآلات.

أكثر من ذلك أن الحكومات المحلية في دول العالم الثالث حين تُقدِّم على بناء مشاريع تنمية لا تستشير أهل الخبرات المحلية. وتهجم على البيئات بآلياتها لتُحدث من الفشل ما يؤكِّد عدم دراية مستشاريهم بمهامهم. وجاءت النسبة الأكبر من هذه المشروعات بخسائر فادحة في الأرواح للقاطنين في المناطق التي تنشأ بها المشروعات، وخسائر أكبر في النظم البيئية التي تم تخریبها.

تستند العدالة البيئية إلى المبدأ الذي يقول بأن جميع الناس لديهم الحق في الحماية من التلوث والعيش في بيئة نظيفة وصحية والتمتع بها. وتُعتبر الحماية المتساوية والمشاركة الفعالة حق لجميع الناس فيما يتعلّق بتطوير وتنفيذ وتطبيق القوانين البيئية والأنظمة والسياسات والتوزيع العادل للفوائد البيئية. نجد أن المزيد من اللوائح والأنظمة في دول شمال العالم التي ظنّ مسؤولوها أنهم حققوا السمات الرئيسية للاستدامة،

أدت إلى زيادة تكلفة التخلص من النفايات. ورداً على ذلك، باتت بعض الشركات والحكومات تصدر نفاياتها إلى دول في جنوب العالم التي تعد لوائحها أقل صرامة، ويتشارك فيها الفساد كراسي السلطة مع حكام مسيئين للبيئة، ما يزيد بشكل كبير من العبء البيئي على المنطقة.

إنهم يسرقون الموارد والمواد الأولية لصناعاتهم من دول العالم الثالث، من ثم يصدرون النفايات والتلوث إليها. الأمر الذي يصلح معه استخدام المثل (أحشفاً وسوء كيل؟)⁽¹⁷⁾

- وهل في تصنيف عالم شمال وجنوب، أو عالم أول وثاني وثالث عنصرية ما؟

تتجلى العنصرية البيئية في تصنيف عالم شمال العالم وجنوبه، على أساس الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ويستخدم مفهوم الشمال العالمي والجنوب العالمي لوصف مجموعة من البلدان على أساس الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. يستخدم مصطلح الجنوب العالمي غالباً لتحديد البلدان ذات الدخل المنخفض، وتدعى البلدان في الجانب الآخر بلدان الشمال العالمي، دون أن يكون للأمر علاقة بالجغرافيا، إذ تقع معظم دول الجنوب العالمي

(17) أحشفاً وسوء كيله يُضرب للرجل الذي يجمع بين خصلتين ذميتين، وأصله أن رجلاً اشترى من رجل تمرّاً، فأعطاه تمرّاً سيئاً وأساء له في الكيل. والحشف من التمر يجف ويصلب قبل نضجه، فلا يكون له نوى ولا لحاء ولا حلاوة.

جغرافياً في نصف الكرة الشمالي، وتوصف بأن لديها في الغالب تاريخ من الاستعمار.

أما المصطلح الذي عفا عليه الزمن (العالم الثاني)، فيشمل البلدان التي كان يسيطر عليها الاتحاد السوفييتي قبل انهياره في (26 ديسمبر/كانون الأول 1991). واستخدم مصطلح (دول العالم الثاني) أيضاً للإشارة إلى البلدان الأكثر استقراراً وتطوراً مقارنة بـ(دول العالم الثالث)، الأقل تطوراً.

تعد نشأة هذا المفهوم من الأمور المعقدة، لكن المؤرخين ينسبونها عادةً إلى عالم الاقتصاد والسكان الفرنسي ألفريد سوفي⁽¹⁸⁾، الذي صاغ مصطلح (العالم الثالث) في مقال نشر عام 1952 بعنوان (ثلاثة عوالم وكوكب واحد).

التمييز البيئي

التمييز البيئي هو إحدى القضايا التي تسعى العدالة البيئية إلى معالجتها. إذ تركز العنصرية والتمييز ضد الأقليات على اعتقاد الجماعة المهيمنة إجتماعياً بتفوقها، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى امتياز المجموعة المهيمنة وإساءة معاملة الأقليات غير المهيمنة.

إن التأثير المشترك لهذه الإمتيازات والتحيّزات هو أحد

(18) ألفريد سوفي (1898 - 1990) عالم سكان واقتصادي ومؤرخ، وباحث أنثروبولوجيا فرنسي

الأسباب المحتملة لأن إدارة النفايات ومواقع التلوث العالية تميل إلى التواجد في المناطق التي تهيم عليها الأقليات.

لقد كان التمييز البيئي واضحاً من الناحية التاريخية في عملية اختيار وبناء المواقع الخطرة بيئياً، بما في ذلك مرافق التخلص من النفايات والتصنيع وإنتاج الطاقة. كما تم النظر إلى مواقع البنية التحتية للنقل، بما في ذلك الطرق السريعة والموانئ والمطارات، كمصدر للظلم البيئي.

من بين الوثائق المبكرة للعنصرية البيئية دراسة توزيع مواقع النفايات السامة في جميع أنحاء الولايات المتحدة. نظراً لنتائج هذه الدراسة، كانت مقال ومحارق النفايات هدفاً لقضايا واحتجاجات العدالة البيئية.⁽¹⁹⁾

وإمعاناً في التسويف، يسوق البعض مبررات لوجود التمييز، متهمين أنصار البيئة أنهم في خضم نضالاتهم يتجاهلون أمراً ما. في حين أن أصحاب الكلمة العليا في هذه الشؤون دائماً هم من يملكون المال والسلطات والسلاح.

استفاد أنصار النمو الاقتصادي من إهمال أنصار البيئة لفئة الأقليات. إذ أُقنع قادة الأقليات الذين يتطلعون إلى تحسين

(19) الموسوعة الحرة (المصدر):

Lerner, Steve (2005). Diamond: A Struggle for Environmental Justice in Louisiana's Chemical Corridor. Cambridge, MA: The MIT Press

مجتمعاتهم بأن الفوائد الاقتصادية للمنشآت الصناعية والزيادة في عدد الوظائف تستحق المخاطر الصحية التي قد تتعرض لها. في الواقع، هدد كل من السياسيين والشركات هذه الفئة بفقدان وشيك لوظائف هذه المجتمعات، وذلك في حال عدم قبولها لهذه الصناعات والمرافق الخطرة. على الرغم من أن السكان المحليين في كثير من الحالات لا يتلقون هذه الفوائد بالفعل، ولكن تُستخدم هذه الحجة من أجل التقليل من مقاومة المجتمعات، وكذلك تجنب النفقات اللازمة لتنظيف التلوث الحاصل وخلق بيئات أكثر أماناً في مكان العمل⁽²⁰⁾.

الشعوب الأصلية

ليس من عنصرية وتمييز أكثر من التَّغُول على أراضي وموارد السكان الأصليين، والإستيلاء على حقوقهم المادية، وازدراء حقوقهم الثقافية، ثم إقصاءهم عن قرارات الحياة الخاصة بهم. ثم محاولات التكفير عن الأمر بالحديث عن حقوق السكان الأصليين حين علا صوت هؤلاء. إذ تغطي أراضي الشعوب الأصلية 28% من سطح الكرة الأرضية. ويشكلون حراس معظم التنوع البيولوجي المتبقي في العالم. إذ تقع 11% من غابات العالم في أراضيهم. ويعرفون في أدبيات الأمم المتحدة بأنهم الشعوب التي أقامت على الأرض قبل أن يتم السيطرة عليها بالقوة من قبل الاستعمار، ويعتبرون أنفسهم متميزين

(20) المصدر السابق

عن القطاعات الأخرى من المجتمعات السائدة الآن على تلك الأراضي. ويقدر تعدادهم على صعيد العالم ما بين 300 - 500 مليون فرد. يشكلون 15% على الأقل من الفقراء المدقعين في العالم في 90 دولة. يتحدثون أغلب لغات العالم التي تقدر بـ 7 ألف لغة ويمثلون 5 ألف ثقافة مختلفة. وهم يعيشون في الغابات النائية الغنية بالموارد الطبيعية في بوليفيا والبرازيل وكولومبيا والإكوادور والهند وإندونيسيا وبابوا غينيا الجديدة وبيرو وفنزويلا. وقد اختاروا العيش منفصلين عن بقية العالم، و يسمح لهم نمط تنقلهم بالمشاركة في التجمع والصيد، وبالتالي الحفاظ على ثقافتهم ولغاتهم. وهم يعتمدون بشكل صارم على بيئتهم الطبيعية، ويوقنون أن أي تغييرات فيها يمكن أن تضر ببقاء الأفراد والمجموعة ككل.

إنهم من «توفرت لها استمرارية تاريخية في مجتمعات تطوّرت على أراضيها قبل الغزو وقبل الإستعمار، يعتبرون أنفسهم متميزون عن القطاعات الأخرى من المجتمعات السائدة الآن في تلك الأراضي، أو في أجزاء منها، وهم يشكلون في الوقت الحاضر قطاعات غير مهيمنة في المجتمع، وقد عقدوا العزم على الحفاظ على أراضي أجدادهم، وهويتهم الأثنية وعلى تنميتها وتوريثها للأجيال القادمة، وذلك باعتبارهما أساس وجودها المستمر كشعوب، وفقا لأنماطها الثقافية ومؤسساتها الإجتماعية ونظمها الثقافية الخاصة بها»⁽²¹⁾

(21) مارتينز كوبو - 1984

تمارس الشعوب الأصلية ما ورثته من ثقافات فريدة وسبل تتعلّق بما يربط الناس والبيئة. واحتفظت كذلك بخصائص اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية خاصة بكل مجموعة منها. لكن، ومع الاختلافات الثقافية، تشترك الشعوب الأصلية في كافة أنحاء العالم في مشاكل مشتركة تتعلق بحماية حقوقها بوصفها شعوب متميزة. ولسنوات طويلة سعت الشعوب الأصلية إلى الاعتراف بهوياتها وسبل معيشتها، وحقوقها في الأراضي والأقاليم والموارد الطبيعية التقليدية. ومع ذلك، انتهكت حقوقها على مدى تاريخها. ويمكن القول إن الشعوب الأصلية اليوم هي من أشد الفئات حرماناً وضعفاً في العالم.

غالباً ما يتم تجاهل حقوق ومشاعر السكان الأصليين أو التقليل من شأنها، حتى من قبل البلدان المتقدمة التي يُفترض أنها حساسة ثقافياً. وبالنسبة للعديد من الشعوب الأصلية، تشكّل التنمية المستدامة تكاملاً لا ينفصل فيه أي عمل عن غيره. إنهم يعتقدون أن التنمية المستدامة تتطلب الحفاظ على الحياة واستمرارها، من جيل إلى جيل، وأن البشر ليسوا كيانات معزولة، ولكنهم جزء من مجتمعات أكبر، تشمل البحار والأنهار والجبال والأشجار والأسماك والحيوانات وأرواح الأجداد. هذه، إلى جانب الشمس والقمر والكون، تشكل الكل. من وجهة نظر السكان الأصليين، فإن التنمية المستدامة هي عملية يجب أن تدمج المثل الروحية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإقليمية والفلسفية.

يقر المجتمع الدولي الآن بضرورة اتخاذ تدابير خاصة لصون حقوق الشعوب الصيلة وثقافتها وأساليب معاشها المتميزة. إذ أعلنت الأمم المتحدة إستجابة للمشاكل التي يواجهها هؤلاء الناس، (العقد الدولي للسكان الأصليين في العالم)، وبات العالم يحتفل في التاسع من أغسطس في كل عام باليوم العالمي للشعوب الأصلية،⁽²²⁾ بهدف (تعزيز التعاون الدولي لحل المشكلات التي يواجهها السكان الأصليون في مجالات مثل حقوق الإنسان والبيئة والتنمية والصحة والثقافة والتعليم)، ولإذكاء الوعي باحتياجات هذه المجموعات السكانية.

الهيئات التابعة للأمم المتحدة المعنية بحقوق السكان الأصليين هي:

- فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالسكان الأصليين.
- المنتدى الدائم للأمم المتحدة المعني بقضايا الشعوب الأصلية
- الفريق العامل التابع للجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة للنظر في مشروع إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية
- مقرر الأمم المتحدة المعني بحالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للسكان الأصليين

(22) تأريخ أول اجتماع عقده فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالسكان الأصليين في عام 1982 بجنيف

يركز اليوم الدولي للشعوب الأصلية في العالم لعام 2024 على «حماية حقوق الشعوب الأصلية التي تعيش في العزلة الطوعية والاتصال الأولي». وتعتبر الشعوب الأصلية التي تعيش في عزلة طوعية وفي اتصال أولي أفضل حماة للغابات. وحيثما تتم حماية حقوقهم الجماعية في الأراضي والأقاليم، تزدهر الغابات جنباً إلى جنب مع مجتمعاتها. وليس بقاؤهم على قيد الحياة أمراً حاسماً فحسب لحماية كوكبنا، ولكنه أمر بالغ الأهمية لحماية التنوع الثقافي واللغوي.

في عالم اليوم شديد الترابط، يعد وجود الشعوب الأصلية في عزلة طوعية واتصال أولي بمثابة شهادة على نسيج الإنسانية الغني والمعقد، وستكون خسارة فادحة لعالمنا إذا توقفت هذه الشعوب عن الوجود.

لكن..

وعلى الرغم من حقهم في الحكم الذاتي على النحو المنصوص عليه في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، تواجه الشعوب الأصلية التي تعيش في عزلة طوعية وتواصل أولي تحديات فريدة غالباً ما يتجاهلها العالم المحيط. إذ تؤدي التطورات في الزراعة والتعدين والسياحة والموارد الطبيعية إلى إزالة الغابات لمساحات واسعة من غابات الشعوب الأصلية، ما يتسبب في تعطيل أسلوب حياتهم، وتدمير البيئة الطبيعية التي قاموا بحمايتها لأجيال.

كما يعد مشروع إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية أشمل وثيقة فيما يتعلق بحقوق الشعوب الأصلية حتى الآن. إذ يقر بحقوقهم الجماعية على نحو أوسع من كافة صكوك القانون الدولي لحقوق الإنسان، كما يقر بحق الشعوب الأصلية في حماية ثقافتهم التقليدية وهويتهم وكذلك حقهم في التعليم والتوظيف والصحة وحقوقهم ذات العلاقة بالدين واللغة وعدد من الحقوق الأخرى. بجانب أنه يحمي حق الشعوب الأصلية في الملكية العامة للأرض. وعلى الرغم من أن مشروع الإعلان في حالة إقراره سيكون غير ملزم للدول إلا أنه سيكون له قيمة أخلاقية وتوجيهية كبيرة نظراً لاعتماده من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة.

ما لن يُنسى

«نُعَرِّف العدالة، بأنها ضد الجور والظلم، ضد الحيف والغبن، ضد المفاضلة التمييزية (العنصرية) بين الناس، على أساس جنسي أو إثني أو قومي أو ديني أو مذهبي أو لغوي أو ثقافي، وضد الإحتكار والإستبداد والتسلُّط والتعسُّف، وضد الإجبار والإكراه، وضد الإستغلال، وضد التعصُّب في الأحكام والآراء والمواقف، وضد الغش والتدليس، وضد الإنحراف والفساد والإمتيازات، وضد الجهل والهوى»⁽²³⁾.

(23) جاد كريم الجباعي - مبادئ العدالة وشروطها - مركز حرمون للدراسات المعاصرة - 8 يوليو 2020

يُذكر أنه بعد إقرار قانون إزالة الهنود في عام 1830 بتهجيرهم. عانت الشعوب التي تم تهجيرها من الجوع والمرض، وغيره من معاناة التهجير في طريقهم إلى المحمية الجديدة التي تم تعيينها لهم، وتوفي العديدون قبل الوصول إلى وجهتهم.

وما بين عام 1830 و1850 تم إزالة شعوب تشيكاساو وتشوكتاو ومسكوكي وسيمينول وشيروكي بالقوة، وأجبروا من قبل الدولة والميليشيات المحلية على الخروج من أراضيهم الأصلية في شرق الولايات المتحدة، حيث تم نقلهم لمناطق غربية أبعد. وتم إزالة شعب شيروكي في عام 1838 (آخر ترحيل قسري شرق نهر الميسيسيبي) بسبب اكتشاف الذهب بالقرب من داهلونغا، جورجيا في عام 1828 مما أدى إلى ظاهرة حمى ذهب جورجيا، وهلك على طول الطريق ما يقرب من 2.000 - 8.000 من إجمالي 16 ألف و543 فرد من الشيروكي.⁽²⁴⁾

وحتى الآن، وعلى الرغم من الأهداف السامية للأمم المتحدة، نجد مثلاً.. في الولايات المتحدة، يضغط العديد من أعضاء الحكومة الفيدرالية لاستغلال الموارد النفطية في محمية الحياة البرية الوطنية في القطب الشمالي على الساحل الشمالي لآلاسكا. يدّعي (الغويشين)، وهو من السكان الأصليين الذين يعتمدون ثقافياً وروحياً على قطعان الوعل التي تعيش في المنطقة، أن الحفر في المنطقة من شأنه أن يدمر أسلوب حياتهم. إذ سيتم

(24) الموسوعة الحرة - ويكيبيديا

تدمير آلاف السنين من الثقافة بسبب الحفر لإمدادات النفط لبضعة أشهر. لقد تم إحباط جهود الحفر في الماضي، ولكن في الغالب بسبب الاهتمام بالعوامل البيئية، وليس بالضرورة تلبية لاحتياجات السكان الأصليين. ومن الغريب أن مجموعة أخرى من السكان الأصليين، «إينوويات إسكيمو»، تفضّل التنقيب عن النفط في محمية الحياة البرية الوطنية في القطب الشمالي. ولأنهم يمتلكون مساحات كبيرة من الأراضي المجاورة للملجأ، فمن المحتمل أن يجنوا فوائد اقتصادية من تنمية المنطقة.

.....

لم يسلم السودان القطر المترامي الأطراف من عمليات تهجير مواطنيه في ثلاث حوادث حدّث عنها العالم في أسوأ بليغ. وظلّت غصّة في حلق كل من ينبري للحديث عن حقوق الإنسان، والعنصرية والتمييز البيئي، والعدالة البيئية.

في الأولى وعندما قررت مصر إقامة خزان السد العالي عند أسوان، لفت أنظار العالم المشروع المدهش تصميمًا وحجمًا وتكلفة وفائدة، لكن آثاره الضارة على النوبة لم تسترّع انتباه أحد. فالبخيرة التي خلقها الخزان كانت ذات أثر مدمر على كل النوبة المصرية وامتد أثرها على مسافة 150 كيلو مترا داخل السودان. ففي السودان -وحده- ابتلعت مياه البحيرة سبعة وعشرين قرية بالإضافة إلى مدينة وادي حلفا. وفقد 50 ألف نوبي سوداني مأواهم، وكل أراضيهم ومساكنهم ونخيلهم ومقومات حياتهم.

قصة التهجير هذه وثّق لها المسؤول الإداري الأول في مدينة حلفا إبان حكومة العسكر الأولى⁽²⁵⁾، حين وقع عليه عبء تنفيذ عملية تهجير أهالي حلفا بالقطارات إلى خشم القرية بشرق السودان. وقد وضع كتاباً باللغة الإنجليزية نقلاً عن يومياته، حدثنا فيه عن وقائع تهجير سكان مدينة ذات تاريخ بعيد امتد لأكثر من خمسة آلاف سنة قبل الميلاد، واضطروا للخروج منها نتيجة لقرار حكومي بإخلائها لتسهيل قيام السد العالي في مصر، حيث أغرقها مياه السد العالي بالكامل عام 1964.⁽²⁶⁾

وفي الثانية، كم كانت خشية المراقبين للوضع في دارفور كبيرة من طرد القبائل الأصلية ذات الأصول الأفريقية، حين اندلع الصراع في هذا الاقليم الواقع في ظل التهميش التنموي. حتى أن البعض يقول بأن الأمر يقع في إطار مؤامرة كبيرة قضت بـ«تحويل الصراع من طابعه كمعارضة مسلحة لحركات سياسية ضد الحكومة المركزية، إلى كونه حرباً أهلية يتصارع فيها في المقام الأول أبناء دارفور من عرب وأفارقة، وتلعب فيها أيادٍ أجنبية دوراً خفياً، ويدفع ثمنها الفادح المواطن الدارفوري البسيط»⁽²⁷⁾.

(25) حكومة العسكر الأولى في السودان (1958 - 1964) بقيادة الجنرال إبراهيم عبود، والتي أطاحت بها ثورة أكتوبر الشعبية.

(26) كتاب هجرة النوبيين - قصة تهجير أهالي حلفا - تأليف حسن دفع الله، وترجمة عبدالله حميدة- دار مصحف أفريقيا 2003

(27) مقال بعنوان: دارفور.. جذور ومآلات الصراع المسلح - موقع الجزيرة الإلكتروني

10 مارس 2004

والشاهد أن المواطن الدافوري ظل يعيش أوضاعاً مأساوية موتاً وتجويعاً وتهجيراً. وارتبطت الحرب الدائرة بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع منذ منتصف أبريل/نيسان 2023 بكثير من الاتهامات حول أسباب اندلاعها، وما تحمله من خفايا لتنفيذ مخططات بعينها، من بينها إحداث تغيير ديموغرافي في البلاد وبخاصة في إقليم دارفور، عبر إقامة دولة باسم عرب الشتات الأفريقي على حساب قبائل السودان الأصلية ذات الأصول الأفريقية، وذلك في ضوء سيناريو التقسيم المتوقع حدوثه⁽²⁸⁾.

ويرى البعض أن «فكرة إحداث تغيير ديموغرافي في إقليم دارفور لم تكن حديثة، بل هي قديمة متجددة ظهرت خلال الحرب التي شهدتها الإقليم عام 2003 عندما استجلب نظام البشير المستوطنين الجدد، وبالتالي فإن ما حدث في الحرب الدائرة حالياً في البلاد هو امتداد لحرب دارفور التي فُرضت على الشعب السوداني بصورة عامة وعلى أهل دارفور تحديداً، فهناك مجموعات وجدت ضالتها في هذه الأحداث وعملت على استكمال مخطط الإسلاميين القديم⁽²⁹⁾».

وترتبط الحادثة الثالثة كما الأولى كذلك ببناء سد على مجرى

(28) الصحافي إسماعيل محمد علي - مقال بعنوان عرب الشتات وحلم «الدولة»

داخل السودان - الاندبندنت - 27 أكتوبر 2024

(29) نفيسة حجر نائبة رئيس هيئة محامي دارفور.

النهر (سد مروي)، لكنه هذه المرة داخل الحدود السودانية (339 كيلو متر شمال العاصمة الخرطوم)، على أراضي المناصير⁽³⁰⁾. حيث استوى الماء على حياة الأهالي «بطول نحو 150 كيلومتراً على ضفتي النهر، هي المساحة التي غمرتها مياه بحيرة سد مروي العام 2008. ويرفض المناصير الذين يمثلون أكثر من 60% من المتأثرين بقيام سد مروي منذ ذلك الوقت الهجرة إلى القرى والمشاريع الزراعية المُعدّة من قبل حكومة الرئيس المخلوع عمر البشير، ويطالب المناصير بخيارات محلية في تعويضات المساكن والمشاريع الزراعية»⁽³¹⁾.

لكن كما هو الحال مع كل الشعوب المغلوبة على أمرها في مواجهتهم أمرهم المحتوم، إذ «ابتلعت البحيرة حياة كاملة كانت هنا على ضفاف النيل وجزره المتعددة، وجلبت بوابات السد التي تم فتحها لبليل الكارثة باغراق المنطقة، أرض وزرع ونخيل ومساكن. وقاوم المتأثرون بالسد الحكومة السابقة المتمثلة في وحدة تنفيذ السدود متمسكين بالبقاء على أنقاض حياتهم المغمورة تماماً ببخيرة خزان مروي. وأعادوا بناء مناطقهم حول البحيرة متمسكين بـ(الخيار المحلي)، الذي يقضي بتسكينهم بالمخططات التي اقترحوها على الحكومة، وفي المشروعات

(30) المناصير، قبيلة عربية في شمال السودان، ينتسبون إلى جدهم منصور بن قحطان بن سعد الفريد الجعلي.

(31) المناصير.. الغضب الكامن في قلب الصحراء - تقرير - شبكة عين 13 أغسطس

الزراعية التي اختبروا تربتها ومدى صلاحيتها للزراعة، لكن ذلك لم يتحقق حتى الآن.

ظل هذا الحال كما هو عليه 13 عاماً. قرى معزولة ومتناثرة على ضفتي النيل، ارتمت مجبرة في أحضان الجبال بعد فقدان أهلها السهول الزراعية، وأخصب الأراضي المسماة بـ(الجروف)، والتي يغمرها فيضان النيل وتتم زراعتها بعد انحساره. وفي محيط المائة وستين كيلومتراً التي توزعت فيها قرى المناشير من الذين رفضوا عملية التهجير، توقفت عمليات مدهم بأبسط الخدمات، من طرق معبدة، وإمداد المياه والخدمات الصحية، وحتى خدمة الكهرباء التي يقولون أن قبولهم بقيام سد مروي تضحية منهم لينعم السودان بالكهرباء - مثلما قيل لهم، ويقينهم أنهم الأقرب لخزان السد مروي، وأنهم أول القرى التي ستغمرها الانارة، وتزدهر مشاريعهم الزراعية بفضل التيار الكهربائي»⁽³²⁾. إلا أن كل ذلك قد تبخّر مع الوعود الكاذبة للمسؤولين. حتى أن أحدهم عبّر عن عدم العدالة في جملة قصيرة معناها أنهم لا يتشاركون مع الشعب السوداني في شيء سوى الأوكسجين.

ومما زاد من المعاناة، وألقى بمزيد من الضوء على قضية هؤلاء تلك الحادثة التي ظلّت آثارها باقية في وجدان الشعب السوداني بأكمله لأعوام، ذلك عندما «غرق قارب محلي كان يقل في رحلته العادية واليومية 24 من الأطفال والتلميذات والتلاميذ، وطبيبة في شهر أغسطس من العام 2018 بين منطقتي الكنيسة

(32) تقرير عاين - مصدر سابق

وكبنة. ومنذها لم يدفع سكان المنطقة والمناطق المجاورة بأطفالهم للمدارس مجدداً، ويُجمع آباء عدد من التلاميذ الغرقى في مقابلات مع (عاين) في قرية الكنيسة أنهم لن يتخذوا قرار الدفع بأطفالهم للمدارس مطلقاً ما لم تتوفر وسيلة نقل آمنة تقلّهم للمدرسة في منطقة كبنة المجاورة»⁽³³⁾.

«الحادث المأساوي الذي أدى الى غرق 23 تلميذة وتلميذاً كان يمكن تفادي وقوعه» كمال يقول الأستاذ علي عسكوري رئيس تحالف المتأثرين بالسدود، وأحد مواطنى القرية المنكوبة، حين يؤكد أنهم سبقوا لعدة مرات أن «أوضحنا للقائمين على أمر السلطة بأنه يمكن بناء جسر صغير عرضه أقل من متر وطوله ما بين 50 الى 60 متراً، وأن كل أنواع الأخشاب متوفرة بالمنطقة مثل السنط والسيال والطلح، وهي صالحة لبناء كبرى يحل المشكلة، ولا تزيد تكلفته على 6 أو 7 ألف دولار. ولكن، ولأن الحكومة كانت قد حسمت أمرها بإخراجنا من الأرض بأى صورة، فإنها لم تعر طلبنا أدنى إهتمام. وقبل محاولات إخراجنا أوضحنا للسلطات الحكومية ومن يمثلونها بأننا متمسكين بالبقاء فى أرضنا، وأن هناك أودية وخيران ملئت بمياه السد، ولابد من بناء معابر للأطفال والنساء عليها لتسهيل تنقلاتهم بين قرى المنطقة، ذلك لأن مياه بحيرة سد مروي ستدمر كل شيء،

(33) المصدر نفسه

وستغلق الطرق. وهو ما حدث ليُرغم الناس على استخدام المراكب كوسيلة للمواصلات الداخلية»⁽³⁴⁾.

.....

من المؤكد أن مناطق عديدة في هذا الكوكب، وتحت ظلمات الظلم البيئي المدعوم بسلطات أصحاب المصلحة قد شهدت أحداثاً مشابهة، وربما أكثر قساوة، الأمر الذي يستوجب توحيد جهود المدافعين عن حقوق الإنسان، والحقوق البيئية وحماية الكوب ونُظمه البيئية لتحقيق العدالة البيئية. وليكن الشعار دائماً هو أننا (لا نملك سوى أرض واحدة).

يورد الدكتور نجيب صعب أن: «هناك علاقة ترابط متكاملة بين المحافظة على البيئة وتأمين عدالة إجتماعية وإقتصادية في عالمنا العربي. في ظل النظام القائم. لقد أصبح النظام الإقتصادي الحالي يتطلع نحو زيادة الربح دون الأخذ بعين الاعتبار الإحتياجات الأوسع للأفراد والمجتمعات. وفي ظل التقلبات المناخية الحاصلة حول العالم، على منطقتنا أن تتطلع نحو نقلة نوعية تضمن عدالة لمجتمعاتها كافة، لاسيما الجماعات المهمشة، النساء والأطفال. فإن نماذج التعافي الأخضر تعتبر استدامة بيئية أساسية لمواجهة الأنماط الاستهلاك الشديدة التي تستغل الطبيعة وتقربنا بسرعة نحو الفوضى المناخية.»⁽³⁵⁾

(34) عبد الوهاب همت - تقرير منشور بصحيفة الراكوبة الإلكترونية 20 أغسطس

2018

(35) رئيس تحرير مجلة البيئة والتنمية - أكتوبر 2023

الأخلاقيات البيئية

فلسفة حماية البيئة واستدامة الموارد

العدالة البيئية هي فرع من الأخلاقيات البيئية التي تركز على ضرر بيئي غير متناسب، يؤثر على مختلف الفئات الاجتماعية والأفراد.



الأخلاقيات البيئية

فلسفة حماية البيئة واستدامة الموارد

المغالاة

وجدناهم يلهجون بالشكر للغريب الذي تكفل بتمويل عملية توسعة حفير القرية⁽³⁶⁾. قالوا عنه أنه كريم وصاحب حس إنساني عالٍ، فقد مَوَّلَ وأشرف بنفسه على كل العمليات، بل تكفل باستقدام الفنيين والآليات من المدينة وإعادتهم. وقد بات يتغشَّى أهل القرية في مجيئه ورواحه، يجلس إلى قادتهم، يحكي لهم عن عوالم غريبة عليهم، ويأتيهم بالهدايا. يمن عليهم بتشغيل الشباب العاطلين عن العمل في قطع وتحميل الأخشاب من الغابات حول الوادي شمال القرية.

من اليسير أن يوصف أحدهم ببلوغ درجة خُلُقِيَّة محدّدة يراها فيه الناس، لكنّ الأمر يصبح مختلفاً إن قارّناه بتعامله مع البيئة من حوله. فكم كان سهلاً أن نرصد في وجه أحد شيوخ القرية رفضه للأمر، وقلة حيلته أمام هذا الرضا الجماعي. لم يدرك أولئك أنّ هذا الرجل سيتسبب في ردم حفيرهم بالرمال بعد سنوات قليلة، فقد هجم بلا وازع على تلك الغابات المنسية، والبعيدة عن عيون الرقابة، ولم يترك فيها شجرة واقفة.

(36) الحفير بحيرة صناعية تُحفر في مسارات الرعاة، فتحفظ مياه الأمطار لأيام الجفاف.

أراد الشيخ الرافض أن يستجلي موقف السلطات المعنية، لكنّه فوجئ لدى زيارته المدينة بذلك الرجل يجلس إلى جانب مسؤول الغابات في أريحية واضحة، فأدرك أن الأمر قد خرج عن سيطرته، وأنّه لا يمكنه أن التدارك في ظل الفساد المستشري بين مسؤولي القطاع. كما أيقن أن المرء قد يصل إلى أهدافه إن عرف كيف يسكّن في داخله الوازع ويلجم ضميره حين يقنع أنّ من حقه الأخذ ما دام يعطي في مقابل ما يأخذ.

والعطاء هنا ثلاثة أنواع، أولها التغطية على الفعل السالب بما يراه الناس موجّباً. وهو عطاء معلن كالذي قام به الرجل تجاه أهل القرية. فقد قام بأفعال ظاهرها (خير)، و باطنها (الفساد والإفساد). وثانيها عطاء التقنين في مقابل السماح بتخطي القانون الذي وُضع لينوب عن مكونات البيئة التي لا صوت لها، لكنه قد لا يجد من ينقّذه، بل قد تجد أن من يخرقه هو من عُيّن لانهاده.

وثالث أنواع العطاء هو أن تأخذ بقدر ما تعطيك الطبيعة، على أن لا تتعدّى على حقوق الأجيال المقبلة، بل أن تمنح بقدر ما تأخذ، وأن تزرع بقدر ما تقطع، إذ لن يضيرك شيء إن قمت بنثر البذور لتتولى الطبيعة الإنبات والري والإنماء والنمو.

لو أراد ذلك الرجل أن يردم الحفير لتصدّى له أهل القرية بكل ما يتأتى لهم من قوة، لكنّه ساعدهم في توسعة الحفير علناً، في الوقت الذي ظل يعمل فيه سراً، بقصد أو دونما قصد، على

دفنه تحت الرمال بفعل الطبيعة.

لماذا يغالي الإنسان في طلب من، أو ما يلبي كل احتياجاته بغض النظر عن حاجة الآخر؟

الأمر العسير أن تجد من يبادر لمحاسبة نفسه، أو الإقرار بخطأه، والشاهد أنّ الدول العظمى ما لبثت أن تنصّلت من تعهداتها بالعمل وفق الاتفاقيات التي تؤكد مغالاتها في إهلاك البيئة.

السنا في حاجة ماسة لتوطين الأخلاق البيئية⁽³⁷⁾؟

تقول الإحصاءات إنّ الغابات كانت تغطي 40% من مساحة السودان، خسر منها السودان الشمالي مائة مليون فدان بانفصال الجنوب. وظلت الغابات تتناقص حتى بات البعض يقول إنّها أصبحت أقل من 10 في المائة بسبب القطع الزائد عما تسمح به درجة الإحلال.

ويشير الكاتب (ريتشارد ويفر)⁽³⁸⁾ إلى دعوة تجاوز الوازع والضمير حين يتعلق الأمر بالمصلحة في مقابل الحفاظ على استدامة الموارد، «لقد قيل لنا طوال قرون إنّ سعادتنا تتطلب انقضاءً لا يرحم على الطبيعة. الهيمنة والإخضاع والانتصار،

(37). مقال للمؤلف بعنوان (توطين الأخلاق البيئية)، نشر بصحيفة العربي الجديد

اللندنية بتاريخ 8 أكتوبر/تشرين الأول 2020

(38) ريتشارد ويفر (1910 - 1963) صحفي وفيلسوف ومؤرخ أمريكي

كل هذه المسميات استخدمت كما لو أننا في حملة عسكرية». السعادة في الحالة أعلاه تعود على فرد واحد، وبعض المنتفعين ممن يستأثرون بالحديث باسم الجماعة، في مقابل حرمان مجتمع بأكمله من الممنوح البيئي الطبيعي.

ويتفق مع ويفر الكاتب راسل كيرك⁽³⁹⁾ (1918 - 1994) في قوله: «يحمل الإنسان المتحضر وازعاً لسلوكه إزاء الطبيعة والكائنات المثيلة له، أول وازع هو البر والثاني هو الاخلاق». وتفسير البر لديه أن تفكر ككائن فاني، ليس لك أن تعرف كل شيء أو تتحكم بكل شيء. إنه اعتراف بحدودنا الخاصة. فلماذا هذا التعدي السافر.. هل هو غياب الوعي أم غياب الوازع؟⁽⁴⁰⁾

لن تجد من يحدثك صراحة عن الأخلاق، أو الأخلاقيات البيئية، لأن المصطلح غير متداول بما يكفي، لكن قد يقال لك الكثير عن الظلم والغبن البيئي، وعن العنصرية البيئية. وقد تجد من يقول لك دون دراية كافية عن العدالة البيئية.

ما يفرق بين الأخلاق والأخلاقيات هو أن الأخلاق تعني مجموعة القيم والمبادئ التي تحرك الشعوب مثل العدل والمساواة والحرية، وتصبح مرجعية ثقافية لهذه الشعوب، وسنداً قانونياً تُستقى منه الأنظمة والقوانين. أما الأخلاقيات فهي مجموعة

(39) راسل آرموس كيرك (1918 - ت 1994) منظر سياسي أمريكي وأخلاقي ومؤرخ وناقد اجتماعي وناقد أدبي

(40) البيئة هبة تقتضي التبجيل-مقال للمؤلف منشور بالعربي الجديد 2015/7/31

القيم والآداب، المتعارف عليها شفاهةً أو كتابةً بين أصحاب مهنة معينة، تنبني عليها الأنظمة والشروط التي يعملون تحت ظلها كأخلاقيات مهنة. وتشير أخلاقيات البيئة إلى الوعي بأن الخلل البيئي آخذ في الإزدياد، ويجب على المرء أن يقوم بدوره للحد من الهدر والحفاظ على التنوع البيولوجي. وبذلك تكون الأخلاقيات البيئية جزء من الفلسفة البيئية، يهتم بتوسيع الحدود التقليدية للأخلاقيات التي تضم البشر فحسب، لتشمل العالم غير الإنساني، إذ تؤثر على مجموعة كبيرة من التخصصات، بما في ذلك القانون البيئي، وعلم اجتماع البيئة، وعلم اللاهوت البيئي⁽⁴¹⁾، والإقتصاد البيئي، وعلم البيئة والجغرافيا البيئية.

في الفلسفة البيئية تعتبر الأخلاقيات البيئية مجالاً راسخاً للفلسفة العملية التي يمكن إجراؤها لحماية الكيانات الطبيعية والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، وتعني مراعاة الأخلاق تجاه كائن أننا نتفق على أن جميع تفاعلاتنا أياً كانت مع الكائن مرتبطة بالقوانين الأخلاقية.

قرارات أخلاقية

هناك العديد من القرارات الأخلاقية التي يتخذها البشر تتعلق بالبيئة. مثل:

- أوجب أن يستمر البشر في إزالة الأشجار من الغابات من أجل

(41) أحد أشكال علم اللاهوت البنائي الذي يركز على العلاقة المتبادلة بين الدين والطبيعة، بشكل خاص في ضوء المخاوف البيئية.

الاستهلاك البشري، دون النظر إلى الشركاء الآخرين في هذا المورد؟

- أوجب أن يستمر الإنسان في صنع مركبات تعمل بالبنزين، وبدائل الطاقة تثبت كل يوم جدواها؟
- ما الالتزامات البيئية التي يحتاج البشر إلى الحفاظ عليها للأجيال القادمة؟
- أيق للبشر التسبب في انقراض نوع ما من أجل راحة الإنسانية؟
- كيف يجب أن يستخدم البشر البيئة الفضائية ويحافظون عليها بأفضل طريقة لتأمين الحياة وتوسيع نطاقها؟

قطع الأشجار شيء يفعله العديد من البشر لمصلحتهم الخاصة دون أي قلق على الحيوانات والكائنات الأخرى التي تعتمد على الأشجار من أجل البقاء. كما أن استخدام الوقود الأحفوري بشكل غير منتظم، والتصنيع والتلوث وتعكير صفو التوازن البيئي، كل هذه تعزى إلى الأنشطة البشرية وتعتبر من أسباب التلوث البيئي، وإنخفاض معايير الأخلاقيات البيئية.

هناك من العاجزين عن الفعل من يرى في نبوءات البيئيين مجرد (فوبيا)، وخوفاً لا مبرر له، أو أنه تشاؤم، ونظرة سوداوية من شأنها تعطيل مصالح الناس، كأن تخرج عليك مؤسسة رسمية بقولها أن من حقها قطع الغابات مادام أفرادها يحرسون الحدود من دخول الأعداء.

من العدو هنا؟

إنهم لا يعترفون بوجود أي كائن آخر سوى الإنسان، بل حتى هذا الإنسان نفسه يبقى في عينهم مُعوَّقاً إن قام بفضح نشاطاتهم السلبية. يقاومونه بشتى الوسائل حتى يتواصل فعلهم.⁽⁴²⁾

من أين جاءت ثقافة إمتلاك كل شيء عند العسكريين في الدول النامية؟

يخلص ونوس إلى أن «الأخلاقيات البيئية هي عبارة عن فرع من فروع الأخلاق التي تدرس علاقة الإنسان بالبيئة، وكيف تلعب الأخلاق دوراً في ذلك. وتؤمن الأخلاق البيئية على أن الإنسان جزء من المجتمع بالإضافة إلى الكائنات الحية الأخرى التي تشمل النباتات والحيوانات، حيث تعد هذه العناصر جزءاً مهماً جداً من العالم، وتعتبر جزءاً وظيفياً من حياة الإنسان، لذلك فإنه من الضروري أن يحترم كل إنسان هذا، وأن يستخدم الأخلاق عند التعامل مع هذه المخلوقات»⁽⁴³⁾.

ويحذرنا إرنست پارتردرج⁽⁴⁴⁾ «لا تستهينوا بقوة إقناع حجج المعارضة! فمَن يحتاجون لصالح النمو المستمر والتنمية

(42) إيكوفوبيا مقال للمؤلف منشور في 18 نوفمبر/ تشرين الثاني 2020

(43) د. م. وسام ونوس - مقال - منصة مهندس نت - 6 أغسطس/ آب 2024.

(44) مقدّمة إلى الأخلاق البيئية - إرنست پارتردرج - ترجمة: معين شفيق رومية -
إصدارة معابر الإلكترونية

وإخضاع الطبيعة، يدافعون عن مواقفهم انطلاقاً من مزاعم ومن وجهة نظر لطالما سيطرت على معتقدات الثقافة الغربية ومواقفها»

ويورد أمثلة تجد فيها شَبهاً كثيراً بما يسوقه أصحاب المصالح أينما كانوا، ضد أصحاب المصلحة الحقيقية في بقاء استدامة الموارد، وبقاء النُظم البيئية كما وُجدت عليه.

- قَطّاعو الخشب سيقولون لكم أنه إذا أُجيز لهم أن يجتثوا آخر الغابات الشمالية الغربية القديمة، قبل أن ينتقلوا إلى اجتثاث غابات ألaska وسيبيريا، فإن بيوتكم سوف تكلف أقل بما لا يستهان به.

- أنصار الطاقة النووية سوف يقولون إنهم إذا بنوا مصانعهم فإن فواتير كهربائكم سوف تنخفض.

- شركات النفط سوف تزعم بأن انسفاحات النفط، على كونها تدعو للأسف، خسائر لا مناص منها، لكنها مقبولة، لشرطنا الحضاري.

- المستثمرون سيقولون لكم بأن بناء سدود جديدة على جبال سييرا الشمالية سوف يفيد إقتصاد ولاية كاليفورنيا برمتها.

- الجميع سوف يزعمون بأنه إذا أُجيز لهم أن يمرّروا مشاريعهم فإن أناساً أقل سوف يتعطّلون عن العمل، والنتاج القومي

الإجمالي سوف يستمر في النمو⁽⁴⁵⁾.

يعتد البشر بانهم أذكى الأنواع التي تعيش على الأرض، ويتفاخرون اليوم بأنهم متفوقون على جميع الكائنات الأخرى، ولكن ما فائدة مثل هذا الذكاء العظيم عندما لا يتم اتباع أخلاقيات البيئة؟

إذاً.... العدالة البيئية هي فرع من الأخلاقيات البيئية التي تركز على ضرر بيئي غير متناسب، يؤثر على مختلف الفئات الاجتماعية والأفراد.

لكن.. لماذا؟

قد يتساءل البعض لماذا يتركز الحديث في الآونة الأخيرة على العدالة البيئية والأخلاق البيئية، حين الحديث عن البيئة وحقوق الانسان والسلام والتنمية؟

ما يحدث في العالم حولنا يدفع كل من يستطيع الإدراك أن يفعل شيئاً، ولو من قبيل الأداة الثانية للتغيير، (اللسان)⁽⁴⁶⁾. ولأننا لا نستطيع البقاء غير مباليين، كما يقول إرنست پارتردج، إذ أن حالة «عدم القرار» فيما يخص قضايا الأخلاق البيئية هي، في حد ذاتها، «قرار» لصالح استمرار الوضع الحالي ولصالح

(45) باتردج.. المصدر السابق

(46) الإشارة إلى الحديث الشريف: « من رأى منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان». رواه مسلم

استمرار وضع «العمل كالمعتاد». لكن كوكبنا البائس والمنهوب والمرجوم والملوث لا يطيق استمرار حالة «العمل كالمعتاد» أكثر من ذلك. لقد أحرزنا، في القرنين الماضيين، فطنةً فاقت حكمتنا بما لا يُعقل. فالنمو الانفجاري للمعرفة العلمية، الذي تَبِعَهُ بعد مدة وجيزة نموٌّ موازٍ في البراعة التقنية، قد أوجد «نمواً انفجارياً» في المشكلات الخُلُقِيَّة، وبعضها غير مسبوق في تاريخ البشر.

وهنا يكمن تحدينا المرعب الذي لا مفر منه، ومسؤوليتنا
الرهيبَة.⁽⁴⁷⁾

(47) مقدّمة إلى الأخلاق البيئية - مصدر سابق

معاملة عادلة ومشارة للنمو الإقتصادي ثمنه الغالي

الفقراء يعملون في أخطر الأعمال، ويعيشون في
الأحياء الأكثر تلوثاً. ويتعرضون مثلما يتعرض
أطفالهم إلى جميع أنواع السموم.

معاملة عادلة ومشاة ركة للنمو الإقتصادي ثمنه الغالي

من يدفع الثمن؟

عندما يصبح النمو الاقتصادي والتحصُّرُ عنوناً لبلدٍ ما، فما علينا إلا أن نتساءل:

- من يدفع الثمن؟
 - ألا يحدث ذلك ضرراً في جهة ما (غابات.. مراعي.. موائل طيور وحية برية.. إلخ)؟
 - ألن يتضرر بعض البشر؟.. وغالباً ما يكون في (البعض) إشارة للأقليات والفقراء وقاطني هوامش المدن.
 - وتأتيك الإجابة حتماً سيتضرر الكثيرون، بل قد يتعرَّض النظام البيئي بكامله إلى الإضرار.
 - وهل انعدام التنمية هو أساس مشاكل التدهور البيئي؟
- نعم.

هذا ما يوقنه سكان العالم الثالث.

أكثر من ذلك، إنهم يقرّون بتحملهم الأعباء والتكاليف، من دون الحصول على أي منافع. وتجد أن المشكلات إلى تزايد

في كل يوم. ويؤكد البعض أن المستعمر ترك ما يسمح له بالاستمرار في استغلال موارد البلاد حتى بعد إعلان الاستقلال، من خلال النخب الوطنية الجديدة التي تحوّلت إلى العقل المدبّر للإستغلال. وفي كل مكان تجد نماذج لا تخفى على العين وتجد دائماً أن الحجة هي التنمية والتحضّر وزيادة الانتاج القومي.

مثلاً...

في الهند، كما في أماكن عديدة من العالم، جلبت رحلة النمو الاقتصادي والتنمية معضلة تمثّلت في أزمة النفايات البلاستيكية، والنفايات الصناعية الأخرى، مما كان له الأثر السالب على البيئة. فقد بلغ إنتاج الهند السنوي من البلاستيك أكثر من 20 مليون طن. ولو علمنا أن المواد البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد تمثّل الجزء الأكبر من هذا الانتاج، وأن ما يعاد تدويره منها لا يتعدى الـ 60%، فسندرك أن ما يتبقى يذهب - حتماً - إما إلى المعالجات التقليدية، ومن بينها الحرق والطمر، أو إلى النظام البيئي البحري (وقد قُدّر بـ 60.000 طن سنوياً). ومن المعروف أن حرق النفايات البلاستيكية يؤدي إلى إطلاق سموم ضارة في البيئة مما يعرّض التنوع البيولوجي للخطر.

في مثال آخر..

تقول الإحصاءات أن انبعاثات غاز الميثان زادت بنسبة 25% تقريباً منذ عام 1990 لتصل إلى ما يقرب من تسعة مليارات طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون. خلال هذه

الفترة، زاد متوسط وفرة الميثان السنوية في الغلاف الجوي بنسبة 11%، ووصل إلى مستوى قياسي بلغ 1,895 جزءاً في المليار في عام 2021. وفي بنغلاديش وُجد أن 47% من انبعاث غاز الميثان في دكا سببه النفايات، وبعد أن كانت دكا في يوم من الأيام مركزاً للتجارة والأعمال بفضل طرقها النهرية الطويلة، أصبحت المدينة تعاني من التلوث الشديد. ووفقاً لدراسة أجرتها منظمة البيئة والتنمية الاجتماعية فإن مياه الصرف الصحي غير الملائمة والإدارة غير الفعالة للنفايات تساهم في تلوث المياه، إذ يتم إلقاء ستة آلاف طن من النفايات السائلة في نهر بوريجانجا بشكل يومي، وحددت الدراسة 13 مكباً يتم فيها ترك القمامة في العراء لتتحلل، مما يؤدي إلى انبعاث غاز الميثان. ومن خلال تنفيذ محطات الغاز الحيوي وبرامج إدارة النفايات، يمكن تحويل كمية هائلة من النفايات العضوية من مدافن النفايات، وبالتالي تقليل انبعاثات غاز الميثان بشكل كبير.

نقل الخطر إلى مكان آخر

أصبحت مياه الأنهار المحيطة بالعاصمة دكا غير صالحة للاستعمال، ولا يمكن تنقيتها بعد الآن، حيث يتم إلقاء جميع نفايات المدينة والقمامة الصناعية والسوائل السامة مباشرة في تلك الأنهار، وأنه «تم العثور على مقدار سام من المعادن مثل الرصاص والكاديوم والكروم والزرنيق في رواسب أنهار دكا، وحتى مياه الآبار الأنبوبية العميقة التابعة لهيئة الإمداد بالمياه

والصرف الصحي في دكا تلوثت بالفعل»⁽⁴⁸⁾.

في ظل عجز الحكومة هناك، تشدد نائبة وزير البيئة والغابات وتغير المناخ على ضرورة وعي ومسؤولية الناس في حماية الأنهار والبيئة، وتقول: «لقد نجحنا في تحويل صناعة المدابغ من العاصمة إلى منطقة ساوار، على أطراف دكا، لكن طبيعة المصانع الملوثة للأنهار لم تتغير. إنهم يلوثون حالياً نهر بانغشي، النهر الرئيسي وسط بنغلاديش بمنطقة ساوار»⁽⁴⁹⁾.

أي أن الخطر قد تم نقله من مكان إلى آخر، من المدينة الكبيرة إلى أطرافها. ومن يسكن الأطراف حول كل المدن في العالم؟ من المتضرر من كل هذا بجانب النظام البيئي؟

إنهم الفقراء الذين تضطربهم حالة المسغبة للسكن وسط كل هذا، ما يجعل أمر المناداة بالعدالة البيئية حقاً لهؤلاء، وواجب على من يستطيعون المساهمة في التغيير.

أين العدالة البيئية هنا؟

المفهوم يستند إلى الإعتقاد بأن جميع الأفراد والمجتمعات يحق لهم الحصول على حماية متساوية، وإنفاذ متساو للقوانين واللوائح البيئية. وتنبثق ضرورة العدالة البيئية من الاعتراف بأن المجتمعات لا تتأثر بنفس القدر بالمخاطر والفوائد البيئية.

(48) الخبير البيئي شهريار حسين في تصريح لوكالة الأناضول 2021/11/2

(49) المصدر السابق

تاريخياً، فالفئات المهمشة والمحرومة اقتصادياً تتعرض بشكل غير متناسب للمخاطر البيئية والتلوث، لتصبح فرص حصولها على السلع البيئية مثل الهواء النظيف والمياه والمساحات الطبيعية أقل من سواها.

تطوّر مفهوم العدالة الإيكولوجية البيئية كأحد أبرز السمات التي ميزت التسعينيات من القرن العشرين بداخل حقل الإيكولوجيا السياسية. ويعود ذلك إلى انشغال المهتمين بالدراسات البيئية في حقل الاقتصاد السياسي والجغرافيا بدراسة النظريات المعيارية عن العدالة الاجتماعية والعدالة البيئية. وفي إطار تجدد الاهتمام بالكتابات الكلاسيكية للجغرافي ديفيد هارفي⁽⁵⁰⁾، وبالأخص كتابه بعنوان «العدالة الاجتماعية والمدنية الصادر عام 1973»، تم تسكين مفهوم العدالة الاجتماعية بداخل حقل الإيكولوجيا السياسية والاقتربات المختلفة عن العدالة البيئية، أي أنه تم اعتبار مفهومي العدالة البيئية والعدالة الاجتماعية مفاهيم متقاطعة⁽⁵¹⁾.

على هذا يمكننا القول أنه إذا كانت العدالة الاجتماعية هي التوزيع العادل والرحيم لثمار النمو الاقتصادي، فإن العدالة البيئية هي المعاملة العادلة والمشاركة الهادفة لجميع الناس

(50) منظر اجتماعي وجغرافي ماركسي من أصل بريطاني، وأستاذ لعلم الإنسان بمركز الدراسات العليا لجامعة مدينة نيويورك.

(51) دينا ابراهيم حسن، مجلة الديمقراطية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية - 2022

بغض النظر عن العرق أو اللون أو الأصل القومي أو الدخل، فيما يتعلق بتطوير وتنفيذ وإنفاذ القوانين واللوائح والسياسات البيئية.

اعتمد مفهوم العدالة البيئية على ضرورة إزالة النُظم والأدوات والسياسات الإستغلالية، التي تهدف إلى تحقيق الربح من خلال الاستغلال والقمع. ويُعدّ الفشل في منع التدهور البيئي عاملاً مقوّضاً للقدرة على الوصول إلى الأراضي، لاسيّما بالنسبة إلى الفئات المهمّشة، ومن ضمنها النساء والفقراء.

التدويل الأخضر

قبل أكثر من عقدين من الزمان «كنا فرائس للقلق ونحن ننقّب في القوانين المحلية والمعاهدات الدولية المُلزِمة عن نصّ يشير بوضوح إلى الحقوق البيئية، نبحت ونفسر ونقارن، فيما تجد في ثنايا الجيل الثاني من الحقوق الحديث عن الحقوق الإجتماعية والإقتصادية والثقافية والبيئية دونما إفصاح.

وقتها كانت الحرب في جنوب السودان مستعرة، وحمى استخراج البترول تطحن فينا حلم أن يتبقى للأبناء والأحفاد ما يكفيهم من موارد، خصوصاً أنّ كلّ حقول التنقيب العاملة واقعة في أراضٍ مُصنّفة كمراع ومسارات رعاة، ومزارع وغابات، وموائل للحياة البرية. ولعلّ هذا هو حال معظم الدول في العالم الثالث. أما في الدول المتقدمة فقد كان طرفا الحرب وقتها أحزاب

الخضر والشركات الكبرى. إذ ظل العالم يشهد صحوة خضراء، وتنامي ذلك المد حد إنتخاب أحزاب الخضر في البرلمانات ومجالس الشركات الكبرى، وتعزّزت مجموعة مشتركة من الأولويات الخضراء من خلال ما عُرف وقتها بـ«التدويل الأخضر»، وباتت هذه الأحزاب تلعب دوراً متزايداً في صنع القرار السياسي والاقتصادي على جميع المستويات.

في ذات الإطار زارنا في إبريل/نيسان عام 2002، وفد من حزب الخضر النمساوي بقيادة (لوناسيك أولريك)، بهدف الوقوف على حقوق الإنسان والبيئة في السودان، فحزب الخضر النمساوي يملك أسهماً في إحدى شركات البترول المتقدمة لترخيص العمل بالحقول السودانية. كان الوفد يهدف إلى الدفاع عن هذه الحقوق، والتصدي للانتهاكات البيئية من داخل مواقع إتخاذ القرار في الشركة.

ما أثارني يومها أنّ لقاءاتهم بنا كمجموعة مهتمة بالشأن البيئي السوداني كانت سابقة للقاءاتهم بالمسؤولين الحكوميين، وممثلي القطاع الخاص. وفي الجلسة - شبه السرية تلك - سُجِّل الحوار صوتياً بالكامل، وطُرحت أسئلة ينم عمقها عن إهتمام بالغ بالقضية.

في ما بعد، أدركنا أنّ نجاح الوفد في الضغط على الشركة النمساوية وإجبارها على الانسحاب سيؤدي إلى مجيء غيرها، وقد لا تكون أكثر رحمة منها بالبيئة. وبالفعل، بعد سبع سنوات،

تبين أنّ عمليات التنقيب التي قامت بها الشركة البديلة (الوطنية الصينية) قد ساهمت بتقليص مساحات المراعي، وتغيير مسارات الرعاة، كما أثّرت على المجاري الطبيعية لمياه الخريف بسبب الردميات، ما قلّل من كميات المياه الواردة للبحيرات والحفائر التي يعتمد عليها الرعاة. وغير ذلك مما تم رصده في شأن موت الطيور والحيوانات البرية، بل بعض الحيوانات الأليفة التي أهمل رعاتها حتى وردت الماء الملوّث.

وبالرغم من غياب دراسة شاملة لمعرفة الآثار البيئية لهذه الصناعة الناهضة في السودان، فإنّ دراسة علمية جادة قام بها فريق من المختصين من الهيئة القومية للغابات كشفت عن خسائر بيئية فادحة. يومها وُجّهت أصابع الاتهام إلى «الشركة الوطنية الصينية»، لتصدر بعدها تقريرها السنوي لعام 2009 متضمناً رفضها اتهامات وسائل الإعلام الغربية لها باستغلالها حقول النفط في السودان، واعتبار أنّ تواجدها في السودان نوع من أنواع الاستعمار الحديث⁽⁵²⁾.

ذلك ما حدث فعلاً تحت غطاء أمني حكومي يشي بفساد المسؤولين، وعدم إدراكهم لما قد ينجم عن أنشطة كهذه. وحدّث آيات النعمة المفاجئة على البعض منهم عن تأكيد استلامهم الرشاوى والعمولات الضخمة.

(52) الضغط الأخضر - مقال للمؤلف نُشر على زاويته بالعربي الجديد (إيكولوجيا)

في الثاني من نوفمبر/تشرين الثاني 2018

كم كانت ستساهم أحزاب الخضر في حال إنتشارها في الدول الفقيرة (من حيث الإرادة السياسية)، والغنية (من حيث الموارد الطبيعية)، وقفاً ومحاصرة لعمليات نهب الموارد المنظمة، واستشراء الفساد المؤسسي؟

وفي ظل التكتُّم الاعلامي على الأحداث الفردية والجماعية كم تضرر من الفقراء هناك على مدى هذه الأعوام؟

يقوم مفهوم الاقتصاد الأخضر على دعامتين أساسيتين:

1. الغاية من النشاط الاقتصادي، بحيث يكون الاقتصاد أخضراً حينما يصبو إلى الحفاظ على البيئة وضمان استدامتها للأجيال المقبلة.
2. آثار النشاط الاقتصادي المعني، بحيث يكون أخضراً إذا كان أقل تلويثاً وأقل استهلاكاً للموارد الطبيعية عموماً، وغير المتجددة منها بصفة خاصة.

غرق أم إغراق⁽⁵³⁾؟

مرت عشرات الفيضانات على قريتنا الصغيرة الواقعة على الضفة الغربية للنيل نواحي شندي دون خسائر تُذكر، غير أنها كادت أن تنمحي من الخريطة إبان فيضان 1988 بسبب المشروع الزراعي الذي أنشئ في أواخر سبعينيات القرن الماضي على

(53) غرقُ أم إغراق؟ مقال للمؤلف منشور بصحيفة العربي الجديد - ديسمبر

أرض الحوض الفيضي بقنواته الطبيعية والصناعية، ومحابس مائه.

انكسرت عامئذٍ قناة الري الرئيسية بالمشروع، لتنفلت المياه مُحدثة خسائر مادية جسيمة أدت إلى إغراق الزرع ليضيع حصاد العام.

أعادت الحكاية إلى الذاكرة ما حدث لمنطقة المناقل بوسط السودان خريف (2022) لذات السبب، فقد غرقت عشرات القرى من جراء انكسار قنوات الري في امتداد مشروع الجزيرة والمناقل⁽⁵⁴⁾.

وحول القنوات الواقية التي نسميها بـ«الجسور»، كتب الأديب السوداني العالمي الطيب صالح: «كانوا يشقّون قنوات على جانبي النيل على طول امتداده في ذلك الإقليم. وكانت لذلك فائدتان. حين يفيض النيل يفتحون تلك القنوات فيسيل النيل على الضفتين، فتمتص الأرض الظمأى فائض الماء من النهر، ولا يُحدث الخراب والدمار اللذين يحدثهما إذا لم يجد متنفساً. والفائدة الثانية هي أن ماء الفيضان يصل إلى أماكن لا يصلها عادة، فتكون زراعات ومراعي أغنام، وغابات طلع وسيال وغير ذلك. كان يثبت الأرض الرملية، ويبقي من رياح السموم، ويبسط

(54) المشروع أنشئ ما بين عامي 1958 و1962 في وسط السودان بين النيلين الأزرق والأبيض في السهل الطيني الممتد من منطقة سنار إلى جنوب الخرطوم عاصمة السودان.

الظل على عدوتي النيل». وحدثنا كبار السن والمتداول من الأدب الشعبي عن فيضانات 1910 و1946، ولعل الدروس المستفادة منها قد قصت بشق تلك القنوات الاحترازية»⁽⁵⁵⁾.

وعندما تكون للكارثة أسباب تتعلّق بنشاط البشر تدرك أن هناك خطأ (بقصد أو بغيره) يتكبّد خسائره الفقراء والبيئة.

قصدت أن أقول عن السهل الفيضي أو الفيضاني أو الرسوبي، أو الحوض الفيضي أو الرّقة - كما تقول المعاجم، أنه ذلك الجزء من الوادي الذي يغمر بالمياه خلال فيضان النهر. لأسوق حكاية عشتها في طفولتي لأدرك أنها كانت أولى دروس الاعدالة البيئية التي تلقيتها في حياتي.

كان ذلك الحوض الفيضي بين قرينتنا ونهر النيل مؤثلاً للطيور المهاجرة، ومساحات تزرع فيها البقوليات وبعض أنواع الحبوب التي تمثل لسكان البلدات مؤونة عامهم، بجانب أشجار السنط الضخمة التي كانت تغمر في المياه لشهور، وحين انحساره تمنح ظلها وعلفها وصمغها في كرم فيّاض. وقد أزيلت كل تلك الأشجار، وردمت المجاري والقنوات، ليقام عليها مشروع زراعي حكومي من تلك المشاريع التي وصفت بأنها فاشلة. إذ أن المواطن المحلي لم تتم إستشارته، بجانب أن ما ترتب عليها من خسائر يفوق ما حملته أحلام أصحاب السلطات وقتها، ومن

(55) متى تعود القماري؟ إطلالة كتبها الطيب صالح قبل نحو 24 عاماً، تتناولها الأسافير

خططوا لاقامة المشروع الذي أضيفت تكلفه إنشائه لقائمة الديون الملقة على عاتق المواطن المغلوب على أمره.

أما الكارثة الأكبر فقد تمثلت في عدم قدرة قنوات الري الصناعية على التعاطي مع مياه الفيضان الدافقة، الأمطار، فتداعت أمام المياه، بل حولت مساراتها نحو المزارع والبيوت لتحث عمليات الإغراق.

ذلك ما حدث في العام 1988، والأعوام التالية، إذ تضخمت أرقام الكارثة في العام 2022، وقد غطى الفيضان 12 ولاية من ولايات السودان الـ 18، وغرقت عشرات القرى، بعضها ظل محاصراً بالمياه لفترة طويلة. وبلغ عدد الضحايا 98 قتيلاً، أو أكثر جراء الإصابات (لا تتوفر أرقام دقيقة). كما تهدمت آلاف المنازل، وخلفت الكارثة مئات الأسر في العراء، وسط إحصائية تقول إن نسبة الفقر بلغت 65%، ونتيجة لانجراف آلاف الهكتارات من المزارع هدد الأمن الغذائي جموع السكان. وأنذر بنفوق مئات الحيوانات، وتهدم المرافق الصحية بكارثة بيئية وصحية، في ظل أداء ضعيف للجهات المعنية بالأمر⁽⁵⁶⁾.

تُعرّف منظمة الصحة العالمية الكارثة بأنها «أي حدث يتسبب في حدوث ضرر، أو اضطراب بيئي، أو خسارة في الأرواح، أو تدهور الصحة والخدمات الصحية على نطاق واسع، وهو ما يكفي لتبرير استجابة غير عادية من خارج المجتمع أو المنطقة

(56) ذات المناطق تضررت أكثر بعد حرب الـ 15 ابريل/نيسان 2023.

المتضررة. أما الخطر البيئي الأكبر لكارثة هذا الفيضان فيمكن في اختلاط المخلفات السامة من سيانيد (أملاح حمض سيانيد الهيدروجين) وزئبق وغيرها من المواد الكيميائية المستخدمة في التعدين بمياه الفيضانات والسيول، ويتهم النشاط التعديني بمفاقمة الكارثة إثر التدخلات في الخريطة الكنتورية من خلال عمليات الحفر وردم مجاري الأودية والخيران، ما تسبب في انجراف التربة وزيادة حدة السيول.

ويبقى السؤال.. لماذا لا تكون الكارثة دافعاً للمدرسة واستنباط الحلول؟

يكاد عقلي يذهب

في حكايات التربويين الأوائل الواردة في كتب المطالعة بالمدارس الأولية، إشارات تحكي عن مدى قدراتهم على تسكين الوعي في التلاميذ الصغار، الأمر الذي يحدث عن قدرات فذة على استشعار الأخطار المحدقة بالأجيال القادمة. لكني لست موقناً إن كان من جعلنا نردّد (الذهب الذهب.. يكاد عقلي يذهب) كان يعي لكم قد يذهب الذهب بالعقول بعد أكثر من ستة عقود، منذ سكنت في وجداننا تلك الحكاية المأخوذة عن الميثولوجيا اليونانية القديمة، و أسطورة (ميداس اليوناني) التي حملت حكمة تناقلتها الأجيال. ذلك الرجل كان قد خلب لبّه بريق الذهب حتى تمنّى أن يصير كل ما يلمسه ذهباً. وكان له ما أراد، إذ كان حين يلمس أي شيء حوله يتحوّل إلى ذهب، الجدران، الأواني،

الأبواب، النوافذ. ولكنه صُدم عندما وجد أن الأكل قد تحول إلى المعدن الأصفر فأهلكه الجوع. وأن الماء صار تبراً يبرق فأنهكه العطش. وكانت الطامة الكبرى عندما لمستته ابنته فتحولت إلى صنم من الذهب، فذهب عقله أو كاد.

وكانت المرة الأولى التي يرتبط فيها الذهب باللا عدالة، «في منتصف ثمانينيات القرن الماضي زرت أحد زملاء الدراسة، ودخل علينا والده الذي يعمل تاجراً في جنوب السودان ليطلب منا مساعدته في فرز أحجار صغيرة بين حبات البن التي أفرغها من أحد الجوالات المصطفة في غرفة مفروشة بألواح خشب متراصة بإحكام. همس لي زميلي أن اللمعة في الأحجار هي ذهب خالص يبادله والده بذرات ملح الطعام لسكان ذلك الجبل البسطاء. وبعد ذلك علمت أنه يقوم بالمعالجات اللازمة منزلياً بمساعدة خبير في المجال، وينفذ عمله باستخدام مادة خطيرة يمنع تداولها، ما عني لي يومها أن الأمر يخالف القوانين. سنوات طويلة قبل أن تستشري حمى التعدين، ويشغل بالأمر معظم الفئات، تنقيباً ومعالجات في وضح النهار، وفي أطراف الأنهار، وقرب المساكن، باستخدام ذات المادة المحرمة، ومواد أخرى أضرت بالبيئة أيما ضرر، تحت سمع وبصر المسؤولين.

طالت الأضرار جوانب اجتماعية وثقافية جراء انتقال المعدّنين من مكان إلى آخر، والذين باتوا يعرفون بـ «الدّهابة»، و«الضّهابة» بالنسبة إلى البعض الذين يقولون «الضّهَب»

بمعنى البحث عن الذهب، وكأنهم أرادوا أن يحيلونا إلى التنقيب في مناجم اللغة، لنربط بين الحجارة المحمّاة، والكشف عن القبح، إذ يقول العرب «صَهَبَ اللَّحْمَ بِمَعْنَى شَوَاهُ عَلَى حِجَارَةٍ مُحَمَّاةٍ، فَهُوَ مُصَهَّبٌ.» و«صَاهَبَهُ» أي كاشفه بالقبيح. أما «الصَّهَبُ» في لغتنا الدارجة فيعني التوهان والضياح في الفيافي. و«الصَّهَبَانِ» هو التائه. وهكذا يتوه المعدّنون الأهليون في الأودية البعيدة وفي الفيافي، حتى يفقد كثير منهم حياتهم عطشاً وجوعاً، ذلك غير ما يصيب كثيرين من أمراض جراء الاستخدام غير المرشد لمادتي الزئبق والسيانيد، وما أشتق من مواد خطيرة أخرى لاستخلاص المعدن.

بات نشاط التعدين يغطي كل ولايات السودان، بل عبر بعض المعدّنين إلى دول الجوار، مثلما عبر الحدود ذاتها معدّنون أجنب. وفي إحصاءات متواضعة للمعدّنين يتم الحديث عن أكثر من مليوني شخص ينتجون حوالي 80 في المائة من كمية الذهب الإجمالية المستخرجة في البلاد، بيد أن العدد أكبر من ذلك بكثير، فقد أصبح التعدين مصدر رزق لقطاع واسع من المواطنين رجالاً ونساء في ظل الركود الاقتصادي. ورغم صدور قرار عام 2019 يحظر استخدام المواد الخطرة المستخدمة في التعدين الأهلي، لكن القرار لم ينفذ إلا بشكل محدود، واستمر عمال المناجم في ممارسة نشاطاتهم. في مناطق معزولة بعيدة. قبل أيام جاءني من ينقل شكوى إحدى المناطق المتأثرة بالتعدين، وأبلغني أنه بعد أن كانت المظاهر تتلخص في نفوق

الحيوانات والطيور الداجنة، وحالات الإجهاض، والأمراض الغريبة، بدأ الحديث شيئاً فشيئاً عن تشوّه الأجنة باعتباره من الأمور شبه العادية، ثم وصل الأمر إلى مرور أكثر من عام من دون أن يكون هناك مولود جديد في تلك المنطقة، ما أصاب الناس بالهلع، وكان من الطبيعي في ظل الإهمال الرسمي، واستئساد أصحاب الشركات والفقر وقلة الحيلة ألا يجد معظم السكان حلاً سوى هجرة أرضهم وزرعهم. وما يهم الآن، أن الأمر منذ ذلك الحين بات موضع دراسة لجهة مختصة بالشأن بدأت خطواتها المتعثرة بفضل المماحكات الرسمية، ووضع العراقيل في طريقهم».⁽⁵⁷⁾

منذ أكثر من قرنين من الزمان شكل الذهب نقمة أكثر منه نعمة. ففي 1820-1824 جاءت حملة محمد علي باشا (الحملة التركية) على السودان بحثاً عن الذهب والرجال. لتتسبب الحملة الاستعمارية في سقوط ممالك ودويلات، وتتغيّر على أثرها الحدود الجغرافية، وتبدأ فعلياً التحولات الديمغرافية للسكان.

والآن....

ومنذ ما قبل حرب أبريل/نيسان «تدهور الوضع الاقتصادي ليبرز الذهب كأحد أهم أسباب الحصول على المال. وجذب النشاط التعدين الأهلّي قطاعاً واسعاً من السكان، يفوق الأرقام المتواضعة التي تقول بخمسة مليون معدّن، ينتشرون في 15

(57) ضهب - مقال للكاتب منشور بالعربي الجديد 30 نوفمبر/تشرين الثاني

ولاية من ولايات السودان الـ18، بل تخطى الآلاف منهم الحدود الشمالية والغربية الأمر الذي تسبب في مشكلات سياسية وأمنية جمّة. وفي بعض المناطق إزدادت أعداد المعدنين لتتخطى عدد السكان الأصليين، كما هو الحال في (الميري) بجنوب كردفان. وفي (بلقوة) بالنيل الأزرق ثبت أن 95% من النساء يعملن في التعدين في مختلف مراحله، من دخول الآبار، إلى عمليات التكسير والحمل والنقل، إلى الغربلة والغسيل، إلى خدمة المعدنين، مع عائد لا يغطي أحيانا سوى سعر وجبة واحدة.

وكان لابد من ظهور آثار بيئية وصحية واجتماعية تهدّد المعدنين أنفسهم، والسكان في مواقع التعدين ومواقع المخلفات (الكرّة)، وقد شارك هذا النشاط المواطنين في سكناهم ومراعيهم ومزارعهم وغاباتهم.

ولعل من أسباب تضخم شريحة المعدنين:

- ضعف فرص العمل في القطاعات الأخرى، وسوء إدارة المؤسسات الإنتاجية والخدمية، وسياسات التشغيل الطاردة بجانب تدهور العملة، وتقاصر عائدات العمل عن تغطية حاجات المواطن وأسرته.

- البحث عن الثراء السريع، ومواكبة تطور الحياة الاجتماعية، وإنتشار وتضخم حكايات الثراء للبعض، جعل بعض التجار وأصحاب المهن يشتغلون بالتعدين، إما المجال مباشرة

أو تقديم الخدمات لجموع المعدنين في مواقع التعدين، والأسواق التي نشأت بالمدن والقرى في محيط المناجم.

- ضعف عائد النشاط الانتاجي التقليدي (زراعة ورعي)، وفي القطاع غير المنظم، وتوقف عدد من المصانع الصغيرة والكبيرة، بل هناك عدد كبير من صغار الموظفين، والمعلمين تركوا أعمالهم وتوجهوا إلى مواقع التعدين.

- الآثار السالبة لهيمنة طغمة الفساد على الحكم لثلاثين عاماً، من قبيل تمكين أفراد التنظيم في مواقع آخرين قذفت بهم سياسات الانقاذ خارج مواقعهم، وتسبب إفراغ المؤسسات الحكومية من الكادر القادر على الحفاظ على ديمومة الانتاج واستدامة عطاء المؤسسات المنتجة، وتوفير فرص العمل.

وتسبب دخول المؤسسات الأمنية والعسكرية في النشاط التعديني بكل شراهة وشراسة، في انفتاح سوق الذهب على الأزقة الخلفية للسياسة، بما في ذلك تأمين دخول الشركات العابرة للقارات، وبعض الدول عبر أيادي خفية أو معلنة بالداخل، وارتباط التداول للمعدن النفيس بموارد أخرى، وبأنواع تجارة محرمة دولياً».

للتعدين الأهلي أو التقليدي آثار بيئية واجتماعية واقتصادية تؤكد الإفراط في الإفساد، والتدمير شبه الممنهج للإقتصاد والأنظمة البيئية. ومن الآثار البيئية المعلنة للنشاط التعديني:

1. خطورة إستخدام الزئبق والسيانيد والمركبات الأخرى على الإنسان أولاً، وعلى البيئة بكافة مكوناتها من التربة إلى المجاري المائية والأشجار والغابات، والهواء والحيوانات والطيور. فقد تمثلت أولى إشارات المخاطر في نفوق الحيوانات والطيور والأسماك على أثر إنجراف المياه الملوثة إلى الأنهار والخيران الكبيرة. ثم بدأ رصد حالات الإصابة بكل أنواع السرطانات والأمراض الجلدية وأمراض الجهاز التنفسي، والفشل الكلوي وتزايد حالات الاجهض وتشوهات الأجنة.

وتقول الدراسات أن السيانيد من أسرع السموم فتكاً، إذ يسبب قصور حاد في إمداد الخلايا بالأوكسجين، ويوقف نشاط 40 نظاماً إنزيمياً فور دخوله جسم الانسان بأي وسيلة. ويؤدي إستنشاق 200 إلى 500 جزء من هيدروجين السيانيد لمدة نصف ساعة إلى الموت. وتكمن خطورة الزئبق في قدرته على البقاء لمئات السنوات في التربة، ما دفع الجهود العالمية لإخراج إتفاقية ميناماتا للوجود (2013)⁽⁵⁸⁾،

(58) ميناماتا.. معاهدة دولية تهدف إلى حماية صحة الإنسان والبيئة من انبعاثات

والسودان من بين الدول الـ(140) الموقعة عليها ، ورغم ذلك تتسرب كميات ممهولة من الزئبق إلى مواقع التعدين.

2. يتسبب التعدين (التقليدي والحديث) في تلويث التربة والهواء والماء، بجانب التلوث الضوضائي. ويتسبب المعدنون الوافدون في تلويث التربة بالفضلات البشرية، حيث لا توجد مرافق صحية، ويتسبب شح الماء في الكثير من المشاكل الصحية الأخرى.

3. يشمل الأثر البيئي للتعدين تعرية التربة، وتشكيل المجارى وتلويثها ببقايا ومخلفات المواد الخطرة. ويؤدي التلوث الناتج عن تسرب المواد الكيميائية إلى إنتشار وتفاقم الأمراض الدخيلة على مناطق التعدين. كما يؤدي في المناطق البرية إلى تدمير وخلخلة النظم الإيكولوجية والبيئات المحيطة. مثلما يقود إلى كثير من الأمراض الفسيولوجية والنفسية.

4. يؤدي التعدين في المناطق الزراعية والمراعي والغابات إلى تدهور وتدمير المرعي، وفقدان التنوع الحيوى، وقد تتهدّد بعض الأنواع بالإنقراض، ويتسبب في إضعاف الإنتاج الزراعى، كما يؤدي في البيئات الحضرية إلى تلوث ضوضائي وتلوث الهواء، وتلوث بصري.

الزئبق ومركباته وإطلاقاته بشرية المنشأ.

أما الآثار الاجتماعية فتتمثل في:

1. أحدث التعدين التقليدي تغييراً ديمغرافياً كبيراً في المناطق القريبة من مواقع التعدين. وجاء المعدنون إلى هذه المناطق بأشواق الغنى السريع، ونشأت أسواق عشوائية وجد فيها الخارجون على القانون فرصة لنشر جرائمهم من سرقات وعمليات إحتيال، ونشر للمخدرات وغيرها من الأمراض المجتمعية.
2. ممارسة سياسات تهميش المجتمعات التي تزرع فيه باطن الأرض بالذهب، واستجلاب شركات من خارجها تسرق مواردها دون أن تقدّم لها سوى الدمار والتلويث البيئي، وبمشاركة جهات رسمية وأجهزة نظامية، وشركات إجرام عابرة للقارات. ما يتسبب في توليد وتفجير الغبن المجتمعي.
3. إنتشر السلاح، وبات من يحمله هو الأجدر بالحصول على الموارد، خاصة الذهب. ودخل كبار قادة الأجهزة الأمنية والعسكريين وبعض قادة الادارة الأهلية وشركائهم (في الداخل والخارج) كأصحاب شركات، وملاك لمربعات التنقيب، وأصحاب حق في توزيع المواقع مقابل الرشاوى. واكتنف الوضع مزيداً من الغموض وعدم الشفافية
4. تسبب إتساع رقعة الوعي، والتأمين على فعالية آليات الرفض السلمي التي أنتجتها ثورة ديسمبر المجيدة في تمّدّد حركات الرفض والمطالبة بوقف النشاط وطرّد شركات

الموت، من خلال آليات الموابك السلمية والاعتصامات. غير أن هناك بعض التفلاتات الأمنية هنا وهناك إقتضها ظروف تقاعس الأجهزة الرسمية ، ومن الأمثلة على ذلك حادثة حرق مباني إحدى شركات التعدين في العبيدية.

ومن التقارير التي تناولت الأمر..

هناك، تحت الخيام المنصوبة في منطقة العبيدية، بولاية نهر النيل، شمالي السودان، يجلس مئات المواطنين على السجادات الخضراء، ويناقشون قضايا اعتصامهم المناهض للتعدين، والذي بدأ في الأول من أغسطس وما يزال مستمراً.

وتعيش المنطقة التي تعتبر واحدة من أكبر أسواق التعدين عن الذهب، في حالة تردٍ أمني وحوادث نهب وقتل صادمة تفشت في المنطقة بصورة لافتة منذ العام 2020م، حين قتل أحد أبناء المنطقة داخل متجره بسوق الطواحين وسرقت كل ممتلكاته.

هزت تلك الحادثة سكان المنطقة الذين تجمهروا حينها، وضغطوا على السلطات عبر إغلاق سوق الطواحين، ليقبض على الجناة لاحقاً.

تراكمت الأوضاع الأمنية على مر السنوات وشهدت تطوراً كبيراً، في ظل غياب الحماية ومراكز الشرطة عن المنطقة، الأمر الذي دفع بالمواطنين للتصعيد والمطالبة بضرورة توفير الحماية

والأمن بالمنطقة، جنباً إلى جنب مع مطالب أخرى تتعلق بمحاربة الآثار البيئية للتعدين والمطالبة بتنفيذ مشاريع خدمية، والتي من ضمنها إعادة تأهيل المحطات والشبكات وإنشاء محطة تحويلية للكهرباء لسد حاجة المشاريع الزراعية والصناعية، ومطالب أخرى، في حين أغلق معتصمون مكاتب الوحدة الإدارية بالإضافة لمقر الشركة السودانية للموارد المعدنية، كما أوقفت كل إجراءات تحصيل الرسوم في سوق التعدين، علاوة على إيقاف امداد المياه عن 9 من الشركات العاملة في مجال معالجة واستخلاص الذهب⁽⁵⁹⁾.

التوثيق لأول حركة مناهضة رسمية في العام 2013 من كتلة نواب الولاية الشمالية بالبرلمان حين بدأت بدأت تتكشف المخاطر في مناطق حلفا ودنقلا والبرقيق. ثم حراك المقاومة الشعبية في جنوب كردفان (إعتصام أهالي تلودي وقدير ورشاد). وفي العام 2019 رصدت اللجنة الوطنية لمناصرة البيئة الحراك الشعبي في عدة مناطق، ووجهت الاتهام لشركات التعدين بالمماطلة والتسويق. وتمددت فعاليات الرفض حتى إعتصام العبيدية لاجبار الشركات على الرحيل تحت شعار (التعدين في مقابل الأمن).

ليس بين المعدنين من رابط سوى البحث عن الذهب، ولا يجمع بينهم أي تنظيم، أو أي إلتزام نحو المجتمعات المحلية،

(59) عن تقرير لمركز بيم ريبورتس 14 أغسطس/ آب 2022

سوى ما يدفعونه من جبابات لقادة الادارات الأهلية، والمحليات والشركات أينما حلوا. لذا نجدهم في تنقل مستمر من مكان إلى آخر في حرية وجراًة»⁽⁶⁰⁾.

يترتب علي زيادة الإنتاج عدد من المخاطر الإجتماعية والبيئية والصحية. حيث أن إستخلاص الذهب تدخل فيه مواد كيميائية عالية الخطورة كالزئبق والسيانيد، بالإضافة للمواد أخرى كالأحماض القوية والكواشف، مما يضع المعدنين والسكان المحليين والبيئة في خطر إثر هذه النشاطات. كما تتسبب تلك المواد في تلوث المياه السطحية، بفضل غسل المواد الكيميائية المتراكمة في التربة عن طريق مياه الأمطار ونقلها عبر المجاري الطبيعية - والتي حدث تغيير كبير في مساراتها بسبب تراكم الأتربة من مخلفات التعدين، مع امكانات تسربها الى مصادر المياه السطحية والجوفية لاحقاً، إضافة لتلوث التربة والأراضي الزراعية ومسارات الرعي.

بيد أن التلوث الأخطر هو ما أسميناه بالتلوث الاجتماعي، حيث برزت أنماط اجتماعية جديدة، إذ أن جل المعدنين الأهليين من الرعاة والمزارعين البسطاء، ومن الفاقد التربوي، والأميين الذين لا يستطيعون إمتصاص الصدمات، فقد بات العثور على كميات من الذهب مدعاة للتكالب على اقتناء الكماليات،

(60) مايكل زيمرمان قاضي ومحامي أمريكي، ولد في 1943 في شيكاغو في الولايات المتحدة.

والصرف البذخي على كل شيء بما في ذلك الزواج، وبناء المساكن، وغيره. أما الفساد المصاحب لهذه العمليات فتجده لدى موظفي المحليات، والقيادات الشعبية ممن تقع حقول التنقيب في ديارهم، هذا غير الشركات المحلية والأجنبية التي تعمل تحت غطاء الشركات المحلية. والأخطر من ذلك دخول المؤسسات الرسمية والأمنية في المجال.

قاعدة الرزق

يرى متخصصون في مجال البيئة أن ثمة نزعة استعماريّة تؤدي إلى إستغلال أصحاب النفوذ للموارد، وحرمان المواطنين منها. فيقول مؤلف كتاب «الفلسفة البيئيّة»، مايكل زيمرمان، إن «انعدام التنمية والنزعات الاستعماريّة أدّت إلى التدهور البيئي، وإلى فقدان التحكم السياسي بقاعدة الرزق الطبيعيّة»⁽⁶¹⁾.

«أن هدف حماية النُظم البيئية لصالح مجتمع الحاضر والمستقبل هو من بين أهداف التنمية المستدامة الواجب على الحكومات العمل عليها. وعلى رأس الأهداف السبعة عشر (محاربة الفقر لتحقيق العيش بكرامة)، ذلك لأن «تنمية أي بلد يعتمد على موارده الطبيعية كالسودان، ما يستوجب أن تبدأ التنمية من الريف، وليس من المركز، ولأن عماد التنمية هو الإنسان الصحيح العقل والبدن والنفس، والمسّحّ بالمعرفة

(61) الإستغلال عقب الإستقلال - مقال للمؤلف منشور في الأول من مارس/أذار

والثقافة، لابد من الالتفات إليه، وتهيئة البيئة الصحية التي يعيش فيها⁽⁶²⁾». لكن ها هي الموارد تُسرق، وإنسان الريف يهْمش، ولا يسمع له صوت، فكيف يستقيم أن يعلو صوت الإستثمار (الأعمى) هذا على صوت المواطن؟

في ظلّ تصاعد الاحتقان الأمني في مواقع التعدين عن الذهب، وارتفاع الوعي لدى المواطنين حول المخاطر المحدقة بهم في مقابل تجاهل الشركات للمطالب وقرارات المسؤولين بوقف نشاطها، كان لا بد من أن تقوم اللجنة الوطنية لمناصرة البيئة في السودان بدورها في الكشف عن الانتهاكات، ورصد عمليات المقاومة الشعبية، وإعلان اتهامها الصريح لهذه الشركات بالمماطلة والتسويق، وأنها تمثل العمق الاقتصادي لدولة النظام البائد. ويشكو المواطنون في أكثر من موقع من زيادة وتيرة الإنتاج في ما يشبه السباق مع الزمن، ما يزيد نسبة السموم المستخدمة، والتي يؤكد الخبراء بقاء أثرها في التربة لعشرات السنوات⁽⁶³⁾.

(62) الخبير البيئي د. عيسى محمد عبد اللطيف - ورقة بعنوان الحوكمة البيئية

(63) شركات الموت - مقال للمؤلف منشور في التاسع من أكتوبر/تشرين الأول



حد إشعال الحروب

البيئة الضحية الخفية والمهمشة

تأتي الحروب البيئية استجابة لمصالح بعض الدول الكبرى واستراتيجياتها العدوانية للسيطرة على الموارد العالمية، واستخدام التكنولوجيات المتطورة لتعديل المناخ في مختلف أنحاء العالم، مما يؤدي إلى زعزعة استقرار المنظومات الزراعية والبيئية، وتغيير المجالات الكهرومغناطيسية الطبيعية.

حد إشعال الحروب

البيئة الضحية الخفية والمهمشة

السيطرة على المناخ

من يطلع على حقائق الحروب البيئية يعتقد أنه أمام سيناريو محكم لأحد أفلام الخيال العلمي.

وهل الخيال العلمي إلّا جزءاً من الحقيقة؟

في كثير من الأحيان تمثل هذه الأفلام (بالونة اختبار) لقياس مدى قوة ردة الفعل على مثل هذه التدخلات السافرة في البيئة.

إن كانت السياسات البيئية الخاطئة وأنماط الإنتاج والإستهلاك غير المستدامة والفقر وإنعدام المساواة من العوامل التي تؤثر على البيئة الطبيعية وعلى جودتها، وبالتالي على تمتّع أجيال المستقبل بها، فماذا عن دور النزاعات المسلحة؟

بل ماذا عن الحروب البيئية التي جاء في تعريفها بأنها «سلسلة واسعة من التكنولوجيات المتطورة التي تصل إلى إطلاق الفيضانات والأعاصير والزلازل وموجات الجفاف، وذلك من أجل هزيمة العدو»⁽⁶⁴⁾.

يتمثل المثال الصارخ في مشروع هارب للحروب البيئية.

(64) وثيقة سلاح الجو الأميركي «التقرير النهائي 2025

والذي قُدِّمَ للعالم على أنه مجرد درع لإصلاح ثقب طبقة الأوزون، لكنّه في الحقيقة جزء من ترسانة أسلحة «حرب النجوم» الأميركية، وتحوم حوله الكثير من الشائعات والأقاويل التي تلصقه بأحداث كارثية حصلت أو قد تحصل، مثل إمكانية عكس قطبي الأرض والسيطرة على الطقس والمناخ⁽⁶⁵⁾.

تأتي الحروب البيئية استجابة لمصالح بعض الدول الكبرى واستراتيجياتها العدوانية للسيطرة على الموارد العالمية، واستخدام التكنولوجيات المتطورة لتعديل المناخ في مختلف أنحاء العالم، مما يؤدي إلى زعزعة استقرار المنظومات الزراعية والبيئية، وتغيير المجالات الكهرومغناطيسية الطبيعية. كذلك، يمكن لهذه الحروب أن تُحدث الزلازل والفيضانات والإنهيارات الأرضية، والأمطار الحمضية، والعواصف والأعاصير والتسونامي. هل حقيقة أن كل الظواهر اصطناعية متعمدة، وليست مجرد ظواهر طبيعية؟

من مظاهر الحروب البيئية ما يمارسه المغتصبون أثناء الحروب ما يدرج تحت مسميات حرب المعادن، وحرب المياه،

(65) برنامج الشفق القطبي النشط عالي التردد (HAARP) تم تأسيسي المشروع سرّيًا في المنشآت العسكرية في جاكونا بولاية ألاسكا، عن طريق شركة «بي إي إيه تي» (BEAT) للتقنيات المتقدمة لأغراض الاتصالات اللاسلكية والمراقبة عن طريق تحليل الغلاف الأيوني «الأيونوسفير» والبحث في إمكانية تطوير وتعزيز تكنولوجيا المجال الأيوني. --موقع الجزيرة الإلكتروني 17 سبتمبر/ أيلول 2023

والتي يجري خلالها استنزاف الموارد الجوفية والسطحية للمياه، وتدمير الكثير من آبار المياه. امتدت السطوة لممارسة الغطرسية على الشواطئ لمنع المشاريع التطويرية على الساحل، للتخلص من المياه العادمة وملاحقة الصيادين في عرض البحر وقتلهم وتحطيم قواربهم وفرض حصار على تحركاتهم في عرض البحر. شمل العدوان على الأراضي تدمير التربة من خلال عمليات التجريف المتكررة للأراضي الزراعية، وقلع الأشجار وملاحقة المزارعين في مزارعهم وفرض مناطق عازلة على الحدود، إلى جانب منع استيراد كثير من الأغراض اللازمة للأعمال الزراعية. ذلك مثلما يجري تدمير المساكن والأبنية العامة، والتي تشكل مرافق حيوية لمعيشة الإنسان. وصل الحد بممارسي الحرب إلى إلقاء القنابل المحرمة دولياً، والتي تفتك بالبشر والبيئة معاً⁽⁶⁶⁾.

للكاتب برتولت بريخت مقولة لا أظن أن مُشعلي الحروب قد اطلعوا عليها، أو أنهم لم يدركوا مغزاها، وإلا لما رفعوا سلاحاً. أو أن أمر الإنسان لا يعنيهم، دع عنك أمر البيئة ومستقبل الأجيال، إذ يقول «الحرب القادمة ليست بالحرب الأولى، فقد سبقتها في التاريخ حروب وحروب، وانتهت الحرب السابقة بمنتصرين ومهزومين. عند المهزومين جاع عوام الناس، وجاع عوام الناس عند المنتصرين»⁽⁶⁷⁾.

(66) توفيق جميعان - باحث في مجال المياه والبيئة - مقال بموقع دنيا الوطن - 5

يونيو/حزيران 2015

(67) برتولت بريخت (1898 - 1956) شاعر وكاتب ومخرج مسرحي ألماني

وبوصول الحروب إلى مواقع الإنتاج، يحدث حرمان المزارعين والرعاة البسطاء من ممارسة حياتهم، وبهذا تتحقق مقولة وقوع الجوع على عوام الناس في كل حال.

رائحة الحرب (68)

للحروب روائح.. ورواح بلا قدوم، وأرواح تصعد، ولا يهبط إلا قدر الإنسان.

إنهيار المنظومة الصحيّة بسبب الحرب له من الآثار ما يصل درجة الكارثة. إذ من يصدق أن يقوم جنود إحدى القوات المتحاربة برمي الجثث بالمئات في الآبار المنزلية، وفي النهر، وفي الشوارع الخلفية في العاصمة المنكوبة؟ إذ لا وقت لديهم لدفن موتاهم، أو أنهم يقصدون تضخيم الأثر البيئي للحرب.

يشكو من بقي من سكان العاصمة (الخرطوم) على قيد الحياة من انعدام كافة الخدمات الصحية، وامتد الأثر إلى من هجروا بيوتهم من أصحاب الأمراض المزمنة والحاجة إلى الدواء المستديم. وما يُحزن أن البعض يفتersh الأدوية المسروقة في الأسواق العشوائية التي نشأت في ظل الحرب في العاصمة، وبعض المدن على الأرض وتحت الشمس، يقوم ببيعها كيف شاء، دون وصفات طبية.

في الأرياف البعيدة عن الحرب يموت العشرات من

(68) مقال للمؤلف منشور بالعربي الجديد - 8 يونيو/حزيران 2024

المزارعين والرعاة البسطاء أثر التعرّض للدغات الثعابين والعقارب، إذ لا توجد أمصال، ولا مؤسسات صحية قادرة على مقابلة هذا الإحتياج كما كان الحال قبل الحرب.

قدرنا في السودان أن نفقد مواردنا الطبيعية في السلم وفي الحرب. وفي أحيان كثيرة يكون الفاعل نفسه، من يملك سلطة القول والفعل والسلاح، فهم يفعلون إلا ما يرونهم صحيحاً، ولا يقولون إلا ما يزيد اليقين أن المفسد لا قدرة له على إصلاح.

موجة أسى أخرى أثر توقف أكثر من عشرين ألف مؤسسة تعليمية، صمتت أجراسها، وتشرد طلابها (أكثر من 8 مليون)، وفقد معلموها، والعاملون فيها أشغالهم. كما دُمّرت البنية الصناعية تدميراً كاملاً، وتوقفت مؤسسات الخدمة الأخرى.

في حال الحروب ترد أرقام الجرحى والمصابين، والخسائر المادية، وعلى مستوى البنى التحتية، غير أن البيئة الطبيعية هي أكبر ضحية خفيّة للنزاعات المسلحة. إذ لطالما ظلّت الأطراف المتحاربة تعكف على الإضرار بالبيئة من أجل إضعاف العدو أو للحصول على منافع. والنتيجة دائماً المزيد من تدمير البيئة الطبيعية وتدهورها.

ما يفاقم المشكلة، إنه أحياناً، حتى بعد إنتهاء العمليات العسكرية، يبقى التهديد مستمراً ليطال أجيال وأجيال، كما هو الحال عند استخدام الأسلحة المدمرة كالأسحلة الكيماوية، وسلاح اليورانيوم المنضب المشع الذي يلوث الهواء والماء

والتربة والماشية، ويبقى أثره لأزمان طويلة في البيئة. والألغام التي تغطي مساحات شاسعة من الأراضي في الدول التي شهدت نزاعاتٍ مسلحة، تم زرع مساحات كبيرة منها بالألغام، ولم تتم إزالتها بصورة آمنة ما يُشكل تهديداً للبيئة والسكان على حدّ سواء، حتى بعد أن تضع الحرب أوزارها.

وتورد سما الشاوي⁽⁶⁹⁾:

كما إن بعض التقنيات التي يُتوخى منها استعمال البيئة الطبيعية كسلاح، كالتقنيات والعوامل الكيميائية التي تسعى إلى إحداث زلازل وإنزلاقات طينية وإسقاط أوراق الأشجار، تؤدي إلى تدهور كبير في البيئة. وهناك ممارسات أخرى تلجأ إليها الأطراف المتحاربة مثل تسميم الآبار، وقطع الأشجار، وتجفيف المسطحات المائية. وهي ممارسات تؤدي إلى حدوث خلل في النظام البيئي والإضرار بالتنوع الإحيائي بكامل المنطقة تحت النزاع، ما يؤثر بالنتيجة على حياة السكان وصحتهم ومصادر رزقهم، وقد يضطرهم للنزوح والهجرة.

إذا كانت هذه التحدّيات بشأن البيئة الطبيعية تواجه الأجيال الحالية، فما الذي سيكون عليه وضع الأجيال القادمة؟

من المؤكد أن يؤدي كل ذلك إلى إضعاف قدرة الحصول على خيارات مماثلة، وجودة بيئة طبيعية، وإمكانات استغلال

(69) سما الشاوي- مبدأ العدالة بين الأجيال والقانون الانساني - مقال مجلة

الإنساني - 22 سبتمبر/أيلول 2024

طبيعي لموارد البيئة الطبيعية، أو الحرمان من الوصول إليها على نحو مساوٍ للأجيال الحالية، وهو ما يؤدي إلى تقويض مبدأ العدالة بين الأجيال.

ورغم المواثيق الدولية، نجد في كل حرب إختراقات تشير إلى إستبداد البعض، و(هوان) الإنسانية لديهم، وبالتالي عدم الإعتراف بالعدالة البيئية التي تحتم عليهم، النظر إلى ما هو أبعد من أطماعهم الآنية، دون غطرسة، وتقوّي بالمال والسلطات والسلاح.

إنتهاك مبدأ التناسب⁽⁷⁰⁾

لن تجد منطقة في العالم الثالث خلت، أو تخلو من نزاعات حول الموارد. ووفقاً للأطلس العالمي للعدالة البيئية⁽⁷¹⁾، وقع خلال الثمانية شهور الماضية 4076 نزاعاً اجتماعياً ناجماً عن الظلم البيئي في جميع أنحاء العالم اعتباراً من 3 أبريل 2024 فيما يلي ثلاثة أمثلة:

أدى التنقيب عن الموارد الطبيعية، مثل المعادن الثمينة والمهمة للغاية، إلى العديد من النزاعات البيئية في جميع أنحاء

(70) التناسب مبدأ أساسي في القانون الدولي يقضي بأن شرعية عمل ما تتحدّد حسب احترام التوازن بين الهدف والوسيلة والطريقة المستخدمة لبلوغه وكذلك عواقب هذا العمل

(71) أطلس العدالة البيئية العالمية منصة تفاعلية عبر الإنترنت لرصد وتوثيق الصراعات الاجتماعية حول القضايا البيئية بواسطة فريق من الباحثين والناشطين

العالم، بما في ذلك في إثيوبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. مع استمرار واتساع رقعة الحرب الدائرة في السودان منذ 15 أبريل 2023. وارتبط التنقيب عن الغاز الطبيعي في حقل آرون للغاز في إندونيسيا بانتهاكات حقوق الإنسان في المنطقة.

المثال الثالث عن النفط البحري، فقد منحت الحكومة في بليز⁽⁷²⁾ امتيازات نفطية للتنقيب عن النفط في البحر دون استشارة المجتمعات المحلية، ما أثر بشكل كبير على مصايد الأسماك المحلية وقطاع السياحة.

في العام 1977 صادقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على ميثاق دولي يحظر الاستخدام العسكري أو العدواني لتكنولوجيات التعديل البيئي، والتي تكون لها آثار ضارة واسعة الانتشار، وطويلة الأجل. ويعني الميثاق بالتعديل البيئي «أي تقنية تهدف عبر التدخل المباشر في البيئة لتغيير تكوين بنية الأرض، أو المناخ، بما في ذلك كائناتها الحية، وسطحها الخارجي، ومحيطها المائي، وغلافها الجوي عن طريق «الكيمتريل» وهو الرذاذ القاتل الذي يحدث تغيرات غير مألوفة في الطقس. فهل من التزام بذلك⁽⁷³⁾؟

(72) من دول ساحل الكاريبي شمال أمريكا الوسطى، كانت تُدعى هندوراس البريطانية حصلت بليز على استقلالها في عام 1981.

(73) الحروب البيئية في الحاضر والمستقبل - مقال للمؤلف منشور في السادس

ويُعتبر التسبب في إحداث ضرر واسع النطاق وطويل الأجل وشديد للبيئة الطبيعية الذي ينتهك مبدأ التناسب، جريمة حرب بموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (1998).

وتشمل المبادئ التوجيهية بشأن حماية البيئة الطبيعية في النزاعات المسلحة لعام 2020 تخفيف عواقب النزاع المسلح على البيئة الطبيعية، والإسهام في تعزيز مبدأ العدالة بين الأجيال. ومن أجل توضيح الكيفية التي توفر بها قواعد القانون الدولي الإنساني الحماية للبيئة الطبيعية، أصدرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر مبادئ توجيهية بشأن حماية البيئة الطبيعية في النزاعات المسلحة 2020 (وهي النسخة المحدثة للنسخة الأولى التي أصدرتها عام 1994 بناءً على طلب الجمعية العامة للأمم المتحدة إثر الدمار البيئي الذي نتج عن حرب الخليج (1991)، وذلك إستجابة للحوادث التي حدثت إبان النزاعات المسلحة اللاحقة، والتي ألحقت أضراراً بالبيئة الطبيعية، كتلوث نهر الدانوب سنة 1999 إثر قصف المنشآت الصناعية في صربيا، وتلوث المياه الجوفية في قطاع غزة في العام 2008 بسبب العمليات العسكرية، وكذلك إزالة الغابات بسبب سنوات من النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

تهدف المبادئ التوجيهية لعام 2020 إلى تسهيل اعتماد تدابير عملية لتقليل الأثر البيئي للنزاع المسلح. ولهذا الغرض،

من يناير/كانون الثاني 2018.

توصي اللجنة الدولية بتبني تدابير معينة لتنفيذ المبادئ التوجيهية، تتضمن نشر قواعد القانون الدولي الإنساني المتعلقة بحماية البيئة الطبيعية، وإدماجها في العقيدة العسكرية للقوات المسلحة، واعتماد وتنفيذ تدابير من أجل زيادة فهم الآثار التي يخلفها النزاع المسلح على البيئة الطبيعية قبل تنفيذ العمليات العسكرية وأثناء تنفيذها كلما أمكن ذلك، وتحديد وتعيين المناطق التي تتسم بالأهمية أو الهشاشة من الناحية البيئية باعتبارها مناطق منزوعة السلاح، وتبادل المعلومات بشأن الأمثلة والممارسات الجيدة المتعلقة بالتدابير التي يمكن اتخاذها لضمان الامتثال لالتزامات القانون الدولي الإنساني التي تحمي البيئة الطبيعية⁽⁷⁴⁾.

كما نص إعلان منظمة اليونسكو لعام 1997 على أن "على الأجيال الحالية أن تُجنّب أجيال المستقبل ويلات الحرب. ولهذا الغرض، عليها أن تُجنّب تعريض أجيال المستقبل إلى العواقب الضارة للنزاعات المسلحة وكل أشكال العدوان الأخرى واستعمال الأسلحة، بما يتعارض مع مبادئ الإنسانية".

وخلاصة القول، على الرغم من أن مبدأ العدالة بين الأجيال هو أحد مبادئ القانون الدولي للبيئة، إلّا إنه يجد صدهُ بشدّة في قواعد القانون الدولي الإنساني ذات الصلة. باحترام أطراف النزاع المسلح لقواعد القانون الدولي الإنساني، ومنها الخاصة بحماية

(74) سما الشاوي - مصدر سابق

البيئة الطبيعية، فإن أحد العوامل التي تهدد البيئة الطبيعية، وهي النزاعات المسلحة، سيكون تأثيرها أقلّ في هذا المجال ما يساهم في توفير فرص أفضل للأجيال القادمة في الحصول على بيئة طبيعية يمكنهم العيش والإزدهار وتحقيق التنمية فيها كما فعلت قبلهم الأجيال السابقة.

يعرّف القانون البيئي بأنه «القانون المتعلّق بحماية الكون ومن عليه، من الأنشطة التي تؤثر في الأرض، والقدرة على استمرار الحياة عليها». ويستند القانون البيئي إلى عدة مبادئ جوهرية تميزه عن بقية القوانين وهذه المبادئ يمكن تلخيصها في:

1. مبدأ التنمية المستدامة: إن هذا المبدأ يتطلب تشريعاً شاملاً لكل جوانب الحفاظ على عناصر البيئة حتى يؤتي ثماره بما يعود على البيئة بالنفع لابد أن يراعي الاعتماد على الموارد المتجددة وترشيد استخدام الموارد غير المتجددة، والبحث عن موارد صديقة للبيئة وإدارة النفايات والتخلص الآمن منها ومراعاة الاعتبارات البيئية.

2. المبدأ الوقائي: هذا المبدأ أحد خصائص القانون البيئي حتى نحتاط من المخاطر التي تضر بالبيئة ونحاول منعها، فالتكاليف الوقائية من التلوث أقل بكثير من تكاليف علاجه، وقد تؤدي بعض المشكلات إلى أضرار يصعب علاجها.

3. مبدأ المشاركة الشعبية: أكد إعلان ريودي جانيرو على الحق في المشاركة في صنع القرارات التي تقتضي أن يكون على

قدر من المعرفة والحصول على المعلومات البيئية، والعدالة البيئية فمن حق الإنسان مراجعة السلطات المختصة والإدارية والقضائية دفاعاً عن حقوقه.

4. مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتباينة للدول: فجميع الدول مشتركة في المسؤولية عن المشكلات البيئية إلا أن المسؤولية تختلف باختلاف العوامل من حيث تطورها وحجم مواردها والأنشطة المؤثرة على البيئة مما يؤكد التعاون الدولي لأن قانون البيئة دولي النشأة

5. مبدأ الملوث يدفع: فالمسؤولية تقع على محدث التلوث عن تعويض الأضرار الناتجة عن نشاطه وتحمل التبعات الجنائية المقررة للمخالفات والجرائم البيئية، فهو مبدأ اقتصادي قانوني يتلاءم مع العدالة المجتمعية والقانونية.

6. مبدأ تقييم الأثر البيئي: يهدف هذا المبدأ إلى تحديد التأثيرات الناتجة على إقامة المشروعات وتأثيرها على مختلف الجوانب ووضع الحلول للحد من آثارها السلبية، فهو صورة من صور إنفاذ المبدأ الوقائي وتطبيقاً لمبدأ التنمية المستدامة⁽⁷⁵⁾.

أما القانون الدولي للبيئة فهو: «مجموعة القواعد، ومبادئ القانون الدولي العام التي تنظم نشاط الدول في مجال منع وتقليل الأضرار المختلفة التي تنتج من مصادر مختلفة بالمحيط

(75) أحمد خالد الروّاس المحامي - نشأة القانون البيئي وأهميته - موقع مقالات قانونية الإلكترونية

البيئي، أو خارج حدود السيادة (الولاية) الاقليمية».

قطبا الحياة

قطبا الحياة الأولى في كل مكان في العالم حتى وقت قريب كانا الراعي والفلاح، بل هما سبب الحياة وقوامها. يتقاسمان عطاء الطبيعة على الرغم مما يعتري علاقتهما من نفور أزلي متبادل، وصراعات ونزاعات تتفاقم حين يحل القحط.

نجد الروائي السعودي عبد الرحمن منيف حين جمع صراع البقاء، والجوع والقحط، والانتماء، والبر والصحراء، القرية والجفاف والمطر، والحكمة والصبر في روايته «النهايات» عام 1986، والتي تنبأ فيها بالجفاف (القحط) الذي حل ببلادنا بسبب التغيرات المناخية المتواترة. وذكر أنه «في مواسم القحط تتغير الحياة والأشياء، وحتى البشر يتغيرون، وتتغير طباعهم».

حين يتوالى القحط تشتد النزاعات، ويسيطر الخوف على قطبي الحياة. فالراعي البدوي، بعدما كان سيد الصحراء، يتصالح مع الرمل الغليل الذي افترس قوته في تلك البادية الجديدة، والسماء التي امتصت دمه، يظل البدوي يتحرك بمواشيه بين المراعي. ورغم أن هناك علاقات مصالح مشتركة تربط بينه وبين الفلاح، إلا أن نفور كل منهما من الآخر يظل ثابتاً لا يتبدل. وما كان تماسهما قبلاً أجدى من تماس رمزيهما (الرمل والماء)، أي النيل والصحراء، كما ذكر صاحب «النيل: حياة نهر»⁽⁷⁶⁾.

(76) الكاتب الألماني السويسري إميل لودفيغ - النيل حياة نهر. ترجمة عادل زعتر

كما ينشد الفلاحون المطر، ويخافون إنحباسه في الأشهر الأولى من مواسم هطول، فإنهم يخافونه إن جاء باكراً، ونما الزرع، ثم عاود الهطول، فحينها تغرق مزروعاتهم وتتنمو الأعشاب الطفيلية ويفسد الموسم بكامله. كما أنهم يخافون شدة الحر واحتراق المحاصيل في الحقول في شهر مايو/ أيار من كل عام.

ويتملك الخوف الرعاة إن شح المطر، وتبيست الأودية، وانعدم الكلاء. وقد يتغشى الواحد منهم بمواشيه المزارع فتتشب الصراعات، ويتعود الفلاحون حمل السلاح جنباً إلى جنب أدوات الحصاد.⁽⁷⁷⁾

هما أكثر تأثراً موجب في الناتج القومي للدوله، لكنهما وبكل الأسف الأقل تأثراً بهذا الناتج. مثلما أن فقراء العالم أقل تأثراً في التغيرات المناخية، لكنهم الأكثر تأثراً بعواقبها. والأقل مقدرة على التكيف معها.

(77). بين الراعي والفلاح - مقال للمؤلف منشور في 27 ديسمبر/كانون الأول



العدالة المناخية

الأقل تأثيراً... أكثر تأثراً

«يتعين على الملوّثين أن يدفعوا ثمن تلويث البيئة، سواء كان ذلك في الدول الغنية أو الفقيرة، ويتعين على الشركات الكبرى أن تتحمّل المسؤولية عن أفعالها»

جيفري د. ساكس

العدالة المناخية

الأقل تأثيراً... أكثر تأثراً

كفوا عن المسرحيات

- من يضع العالم بأسره في وضع الإحباط، ويصنع من كوارث الطبيعة ما يُبقي إسمه على كل لسان، وفي كل أوان؟
- من يقدّم لنا جرعات الأمل في كل مرة في (كوب) مثقوب؟
- لماذا تنساق أقلامكم وراء هذه الحكايات الدائرية، من قبيل دخلت نملة وأخذت حبة وخرجت؟

رشقني صديقٌ ساخر بالأسئلة بقصد فتح باب للحوار على مخرجات آخر مؤتمرات تغيّر المناخ، والذي أقر الأمين العام للأمم المتحدة بفشله في وضع خطة لخفض الانبعاثات بشكل جذري، ما يعني أنه حتى الكوب (27) لم يرتو ظمأ المتفائلين بإمكان جعل الأمر ممكناً. إذ ها هو غوتيريس يعلن عن إحباطه وهو يخاطب منتدى دافوس الاقتصادي يناير/كانون الثاني 2023 أن «الهدف الطموح المتمثل في حصر الاحترار بـ 1.5 درجة بدأ يتبخّر».

ولعله كان قد أشار إلى وضع الإحباط منذ (كوب 26 في جلاسكو 2021)، حين قدمت 23 دولة من 193 خطتها، إذ قال

يومها حول تمديد المفاوضات «إنها خطوة مهمة، لكن ليست كافية، إذ يجب تسريع العمل المناخي... وأنه حان الوقت للإنتقال إلى وضع الطوارئ»، بيد أنه بذلك زاد يقيننا أنه ليس بالأقوال فقط يمكن أن يحدث ما هو مرتجى....

ووجدتني أرد على صديقي بالمزيد من الأسئلة...

متى تتبدّل لغة الوعود بتغيير الحال؟

ومتى يصل الفقراء إلى يقين أن في إنتظار الأغنياء غباء؟

وهل يمكن أن نخرج قريباً من وضع الإحباط؟»⁽⁷⁸⁾.

واليوم..

عندما تجد أن من يجلس على قمة هرم التفاوض حول المناخ يطالب مناديب الدول الأعضاء أن «كُفُّوا عن المسرحيات»، ذلك يعني أن هناك مراوغات تتبدّى في تركيز النقاش حول "القضايا الأقل إثارة للجدل"، كما جاء في خطاب افتتاح كوب 29 في باكو عاصمة أذربيجان 11 نوفمبر/تشرين الثاني 2024، والذي انعقد بهدف رئيسي هو التوصل إلى اتفاق بشأن زيادة التمويل لمعالجة الآثار المتفاقمة للإحتباس الحراري. وقد دعا ستيل المؤتمرين للبدء في العمل والتوصل إلى اتفاق تمويل جديد لتعويض البلدان عن الأضرار الناجمة عن المناخ ودفع

(78) وضع الاحباط - مقال للمؤلف منشور في 26 مايو/ايار 2023

تكاليف الانتقال إلى الطاقة النظيفة قائلاً «لا يمكننا أن نغفل عن الغابة لأننا نتصارع على أشجار فردية»⁽⁷⁹⁾

.....

ظهر مفهوم العدالة المناخية كضرورة قانونية وأخلاقية فرضتها تداعيات ظاهرة تغيّر المناخ على المجتمعات والشعوب، وبخاصةً الفئات والمجتمعات الضعيفة من خلال احترام قيم حقوق الإنسان عند وضع سياسات التصدي لهذه الظاهرة. وتعرف منظمة تبريد الكوكب⁽⁸⁰⁾ العدالة المناخية، بأنها: «رؤية لإزالة وتخفيف الأعباء غير المتكافئة التي أنتجها تغير المناخ». ويهدف المفهوم إلى تحقيق العدالة على ثلاثة مستويات مختلفة، وهي:

1. تحقيق العدالة المناخية فيما بين الدول وبعضها البعض، ونقصد بذلك تحقيق العدالة المناخية فيما بين الدول الصناعية المتقدمة من جانب، والدول النامية وبصفة خاصة الدول الجزرية الصغيرة منها من جانب آخر.

2. يسعى المستوى الثاني إلى تحقيق العدالة المناخية فيما بين الأجيال الحالية والمستقبلية، وذلك لأن تعريض الأجيال

(79) سيمون ستيل الأمين التنفيذي لمؤتمر الأمم المتحدة التاسع والعشرين للمناخ (كوب - 29)

(80) منظمة تبريد الكوكب (Cools the Planet)

القادمة لمخاطر كارثية محتملة لا يتسق مع أي التزام نحو الحفاظ على القيم الإنسانية الأساسية.

3. ويهدف المستوى الثالث إلى تحقيق العدالة المناخية فيما بين الأفراد داخل المجتمع الواحد.

المناخ قضية أمنية

تعد العدالة المناخية مزيجاً بين حقوق الإنسان وتغير المناخ، حيث تهدف في المقام الأول إلى حماية حقوق الإنسان التي قد تتأثر من جراء التغيرات المناخية، ولذا فإن العدالة المناخية تعد أفضل وسيلة لتحقيق توزيع عادل في الأعباء والتكاليف بين الدول المتقدمة والصناعية والدول الفقيرة كان من شأن التقدم التكنولوجي والتطور العلمي واسع النطاق الذي يشهده العالم أجمع في الوقت الراهن، بالإضافة إلى اتساع حركة التصنيع والتنمية في القطاعات المختلفة وما يستتبعه ذلك من استغلال المزيد من الموارد الطبيعية اللازمة للتشغيل والإنتاج، أن ازدادت معدلات استخراج وحرق الوقود الأحفوري كمصدر غير متجدد للطاقة، ومن ثم، تضاغت، على صعيد آخر، وتنوعت المخاطر والأضرار المحدقة بالبيئة الطبيعية من جراء ما يقوم به الإنسان من أنشطة تجوب البر والبحر والجو، كما تضاغت بالمثل، تأثير هذه المخاطر والأضرار على البشرية وعلى الحياة على كوكب الأرض عموماً.

وفي هذا السياق، «برزت قضية تغير المناخ باعتبارها قضية

أمنية تتطلب حلولاً سياسية جنباً إلى جنب مع الحلول العلمية، وذلك من خلال التركيز على كيفية ربط أسباب تغير المناخ وآثاره بالعدالة البيئية والاجتماعية. فقد أصبح تغير المناخ محفزاً لندرة المياه والغذاء والطاقة في العديد من المناطق حول العالم، ومساهماً بدرجة كبيرة في التدفقات الجماعية القسرية للسكان فيما يعرف بظاهرة اللجوء البيئي، والتي قد يكون بعضها داخلياً، ولكن آثارها قد تمتد إلى خارج الحدود الوطنية. فضلاً عن وجود أربعة مسارات محتملة تربط تغير المناخ بالصراع وفق ما حدده المجلس الاستشاري الألماني المعني بالتغير العالمي للمناخ، وهي تدهور موارد المياه العذبة، وانعدام الأمن الغذائي، وزيادة وتيرة الكوارث الطبيعية وشدتها، وزيادة أنماط الهجرة أو تغييرها.

وعلى هذا النحو ترتبط قضية تغير المناخ ارتباطاً وثيقاً بقضايا حقوق الإنسان، وذلك نظراً لما للقضية الأولى كقضية بيئية واجتماعية واقتصادية وسياسية وأمنية من تداعيات عميقة الأثر على رفاهية البشر وعلى التمتع الفعلي بحقوق الإنسان وعلى العدالة الاجتماعية. ومن ثم، ضرورة إعمال حقوق الإنسان وقيمها كإطار لتوجيه السياسات الوطنية والدولية المعنية بالتصدي لظاهرة تغير المناخ، وبحيث يتم توزيع أعباء وفوائد تغير المناخ وتكاليف مواجهته والتخفيف من آثاره على الأفراد والجماعات والدول والأجيال بالعدل والإنصاف احتراماً وحمايةً لقيم حقوق الإنسان.⁽⁸¹⁾

(81) ماهية العدالة المناخية بين حماية البيئة واحترام حقوق الإنسان: المبادئ الحاكمة

أشارت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لعام 1992 لمفهوم العدالة المناخية في المادة الثالثة منها عند النص على المبادئ الاسترشادية التي يجب أن تهتدي بها الدول الأطراف عند صياغة وتنفيذ سياساتها لتغير المناخ، وتشمل خمسة مبادئ أساسية نشير إليها فيما يلي:

- **المبدأ (1):** حماية الدول للنظام المناخي لمنفعة أجيال البشرية الحاضرة والمقبلة، على أساس الإنصاف الذي هو أساس سياسات تغير المناخ، ووفقاً لمسئولياتها المشتركة وإن كانت متباينة وقدرات كل منها. وبناء على ذلك، ينبغي أن تأخذ الدول المتقدمة الصدارة في مكافحة تغير المناخ والآثار الضارة المترتبة عليه.

- **المبدأ (2):** ضرورة مراعاة ظروف وحاجات الدول النامية والمجتمعات الضعيفة خاصة المعرضة بشدة لآثار تغير المناخ وتحمل العبء الأكبر، وهذا يعد اعترافاً بهم.

- **المبدأ (3):** العمل على تبني تدابير استباقية للوقاية والتقليل أو التخفيف من آثار تغير المناخ وتحقيق منافع عالمية بأقل تكلفة، شرط أن تكون هذه التدابير شاملة ودون تمييز وتعزيز التعاون الدولي لتنفيذها.

- **المبدأ (4):** تعزيز التنمية المستدامة واتخاذ تدابير وسياسات بشأن التصدي لتغير المناخ تتلاءم مع كفالة حق الدول الأطراف في التنمية واستدامتها.

والجهود الدولية لتحقيقها - بحث - أ.د. هالة الرشيدي أستاذ مساعد العلوم السياسية والقانون الدولي - جامعة القاهرة.

- المبدأ (5): تعزيز التعاون بين الدول الأطراف ودون تمييز والربط بين تغير المناخ والنموذج الاقتصادي وأهمية هذا الأخير في التصدي لتغير المناخ.

المعادلة الصعبة

من أصعب وأقصى معادلات العدالة المناخية أن الأقل تأثيراً، أكثر تأثراً، إذ يتم الاعتراف دولياً أن النصف الأفقر من سكان العالم مسؤولون عن حوالي 10% فقط من انبعاثات الغازات الدفيئة المتسببة في ظاهرة الاحتباس الحراري وتغير المناخ، بينما يعتبر أغني سكان العالم والمقدر نسبتهم بنحو 10% من إجمالي عدد سكان الأرض مسؤولين وحدهم عن ما يقرب من نصف هذه الانبعاثات. و«من المؤسف والمحزن حقاً أن تداعيات تغير المناخ وآثاره الخطيرة ستكون أكثر وطأة وحدة على الفقراء سواء على مستوى الدول أو المجتمعات والشعوب، وبطبيعة الحال، فإن هؤلاء الفقراء هم في الوقت ذاته الأقل استعداداً والأقل قدرة على مواجهة مخاطر وآثار هذه المشكلة الخطيرة. لذا، يرى الكثيرون أنه لا يمكن حل أزمة تغير المناخ دون حل مشكلة غياب العدالة على المستوى العالمي، ونعني بها تحديداً العدالة الاجتماعية والبيئية والمناخية. ومن هنا، ظهرت الأبعاد الأخلاقية والقيمية لقضية تغير المناخ»⁽⁸²⁾.

تسبب الكوارث المناخية دماراً هائلاً في جميع أنحاء

(82) المصدر السابق

الكوكب، ويتضرر منها أكثر الفقراء والدول الفقيرة، والمهمشة، خاصة مع تساؤل الأمل في أن تتمكن التعهدات المناخية الحالية من الحد من درجات الحرارة العالمية مع استمرار الولايات المتحدة ودول الوقود الأحفوري الأخرى في توسيع الإنتاج. إذ أنه، ووفقاً للولايات المتحدة، ينبغي الحفاظ على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية باريس لعام 2015 والمعاهدات غير الملزمة الأخرى القائمة، لأنها أفضل طريقة للمضي قدماً. وينادي الإقتصاديون «بتعيين على الملوئين أن يدفعوا ثمن تلويث البيئة، سواء كان ذلك في الدول الغنية أو الفقيرة، ويتعين على الشركات الكبرى أن تتحمل المسؤولية عن أفعالها»⁽⁸³⁾

التنصّل الأمريكي

في جلسة الاستماع التاريخية بشأن المناخ في محكمة العدل الدولية في لاهاي، والتي بدأت في الثاني من ديسمبر/كانون الأول 2024، أدان نشطاء مناصرون للعدالة المناخية الولايات المتحدة بعد أن ذكرت أكبر دولة مصدرة للغازات المسببة لاحتباس الحراري في العالم تاريخياً عدم إلزام البلدان قانوناً بمكافحة أزمة المناخ.⁽⁸⁴⁾

(83) جيفري د. ساكس اقتصادي، وأستاذ جامعي أمريكي، عضو في الأكاديمية الأمريكية للفنون والعلوم

(84) الولايات المتحدة تحاول الهروب من التزاماتها المناخية أمام محكمة العدل الدولية - تقرير أحمد محمود - صحيفة الجمهور 7 ديسمبر 2024

وكان المبعوث الأمريكي الخاص المعني بتغير المناخ جون كيري قد قال في جلسة استماع بالكونجرس انعقدت يوم الخميس 13 يوليو 2023 أن "الولايات المتحدة لن تدفع تعويضات للدول النامية المتضررة من كوارث ناجمة عن تغير المناخ، فيما يعرف بصندوق الخسائر والأضرار"، الأمر الذي وصفه خبراء بأنه "يضرب العدالة المناخية في مقتل".⁽⁸⁵⁾

ويعيد هذا القرار للأذهان قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بـ"إلغاء" في دورته السابقة "الاتفاق الذي تبناه 195 بلدا نهاية العام 2015 خلال قمة باريس المناخية، والذي يهدف إلى احتواء ارتفاع حرارة الأرض بحيث يبقى دون درجتين مئويتين، حيث صادقت الولايات المتحدة، ثاني أكبر الدول الملوثة بعد الصين، على الاتفاق في سبتمبر 2014 بدفع من الرئيس السابق باراك أوباما. وكانت التقارير الدولية قد قدرت حينها أنه بحلول عام 2030، يمكن للكوارث المتعلقة بالمناخ، مثل الأعاصير وارتفاع مستوى سطح البحر أن تكلف البلدان النامية ما لا يقل عن 400 مليار دولار كل عام.

لا يقتصر الأمر على ذلك التهديد وحده، بحد قول الخبراء بل إن «ثمة مخاوف من أن تحذو دول أخرى حذوه أميركيا بشأن الامتناع عن دفع تعويضات الخسائر والأضرار، وأن يكون هنالك قرارات مماثلة بشأن أية خطوات ذات علاقة بالتمويل المناخي،

(85) فرح عطيات - تقرير. الغد الأردنية 18 يوليو 2023

التي أفضى إليها اتفاق باريس سابقاً، وقد حذر الخبير في مجال الطاقة والمُنَاخ عبد الله الشمالي من «قيام دول صناعية أخرى باتخاذ ذات الخطوة بشأن تعويض الخسائر والأضرار، وأن يشكل القرار عائقاً أمام أي تعاون دولي بشأن التمويل المُناخي، والتخفيف من انبعاثات غازات الدفيئة». وفي رأي رئيس اتحاد الجمعيات البيئية (الاتحاد النوعي) عمر الشوشان فإن «تصريحات المبعوث الرئاسي الاميركي للتغير المُناخي جون كيري تُعد تقويضاً للجهود الدولية».

وكان انسحاب الولايات المتحدة من اتفاقية باريس لمكافحة تغير المناخ قد أثار انتقادات دولية. وقد ووصفت المستشارة الالمانية أنغيلا ميركل الخطوة الأمريكية بأنها "مؤسفة"، ودافعت عن الاتفاقية قائلة "لا شيء بإمكانه أن يوقفنا". وبرر ترامب الانسحاب بقوله "لقد انتخبت لأمثل سكان مدينة بيتسبيرغ لا سكان باريس.. ولكي أفي بواجبي الرسمي في حماية أمريكا ومواطنيها، ستانسحب الولايات المتحدة من اتفاقية باريس بشأن المناخ... ولكن ستبدأ مفاوضات لإعادة الدخول في اتفاقية باريس نفسها أو في صفقة جديدة تماما بشروط عادلة بالنسبة للولايات المتحدة"⁽⁸⁶⁾

وقبل أن يقول أن بلاده "ستتوقف بداية من اليوم عن تنفيذ بنود اتفاقية باريس غير الملزمة، وما تفرضه من أعباء

(86) تقرير - بي بي سي عربي نيوز 1 يونيو/ حزيران 2017

مالية واقتصادية على بلادنا". ذلك لأن الاتفاقية - حسب قوله " تعاقب الولايات المتحدة وتكلفها ملايين فرص العمل"، كان ترامب قد تعهد إبان حملته الانتخابية 2016 بأن يتخذ خطوات تهدف إلى مساعدة صناعتي الفحم والنفط في بلاده.

والمعروف أن إتفاقية باريس تسعى لتقليل انبعاث الغازات المسببة لارتفاع درجة حرارة الأرض. ما جعل الرئيس الأمريكي الأسبق باراك أوباما الذي وقع اتفاقية باريس، ينتقد الخطوة متهماً إدارة ترامب بـ "رفض المستقبل". كما وصف زعيم الأقلية الديمقراطية في مجلس الشيوخ، تشاك شومر، القرار بأنه "إحدى أسوأ خطوات رسم السياسة التي اتخذت في القرن الواحد والعشرين، بسبب ضرره الهائل على اقتصادنا وبيئتنا وموقفنا الجيوبولتيكي". وفي الوقت ذاته أصدر قادة فرنسا وألمانيا وإيطاليا بياناً مشتركاً يرفض التفاوض على الاتفاقية من جديد. وقال البيان "نرى أن الزخم الذي ولدته اتفاقية باريس في ديسمبر 2015 لا يمكن التراجع عنه، ونعتقد بثبات أنه لا يمكن إعادة التفاوض على اتفاقية باريس، لأنها أداة حيوية لكوكبنا ومجتمعاتنا واقتصاداتنا".

وعبرت كندا عن "خيبتها الشديدة" بحسب تصريح وزيرة البيئة الكندية، كاثرين ماكيننا، كما عبرت رئيسة وزراء بريطانيا، تيريزا ماي عن خيبة أملها، وأبلغت الرئيس ترامب في اتصال هاتفي أن الاتفاقية تحمي رخاء وأمن الاجيال المستقبلية".

وأدان قادة دول الشمال (السويد وفنلندا والدنمارك والنرويج وایسلندا) خطوة الانسحاب الأمريكية. وقالت متحدثة باسم الامم المتحدة إنها كانت "خيبة أمل كبرى لجهود العالم لتقليل انبعاث الغازات الدفيئة وتعزيز الأمن العالمي". وختمت مغرث مراسل شؤون البيئة في بي بي سي التحليل معلقاً "إن بيان ترامب رفض واضح جداً لاتفاقية باريس وللجهود الدولية لتمويل تخفيف آثار التغير المناخي والتأقلم معها في الدول الفقيرة.⁽⁸⁷⁾

وتأكيداً لعدم إكترائه أكمل ترامب يومها "سنخرج من الاتفاقية ولكننا سنبدأ التفاوض وسنرى إذا استطعنا التوصل إلى صفقة عادلة".. إذا توصلنا إلى ذلك فيسكون الأمر جيداً، وإذا لم تتمكن، فلا بأس في ذلك"

تواصل الرفض

حين قالت المستشارة القانونية بوزارة الخارجية الأمريكية مارغريت تايلور، لقضاة محكمة العدل الدولية «إن نظام الأمم المتحدة الحالي بشأن المناخ يجسد التعبير الأكثر وضوحاً عن موافقة الدول على الالتزام بالقانون الدولي فيما يتعلق بتغير المناخ، ويجب تفسير أي التزامات قانونية أخرى تتعلق بالتخفيف من آثار تغير المناخ والتي تحددها المحكمة بما يتفق مع الالتزامات التي تقع على عاتق الدول بموجب نظام

(87) تقرير - بي بي سي عربي نيوز - مصدر سابق

المعاهدة». إنبرى في مجال المناخ فيشال براساد⁽⁸⁸⁾، ليصف حديثها بأنه محاولة محبطة من جانب الولايات المتحدة للتهرب من مسؤوليتها، باعتبارها واحدة من أكبر الدول الملوثة للبيئة في العالم. مفسراً الأمر أن الولايات المتحدة «اتخذت التدابير الممكنة للتهرب وتجاهل حقوق الإنسان ورفض العدالة المناخية». وعلا صوت آخر من الدول الجزرية التي تتعرض للخطر بسبب المناخ، والتي تطالب بمحاسبة الدول الغنية المسؤولة عن انهيار المناخ قانونياً معبراً عن خيبة أمل بلاده إزاء الولايات المتحدة وغيرها، «إن من المثير للقلق أن بعض هذه الدول التي تعتمد عليها البلدان النامية للحصول على الدعم والمساعدة لم تدرك خطورة أزمة المناخ أو مسؤولياتها بموجب القانون الدولي»⁽⁸⁹⁾.

وقال أشفق خلفان، مدير برنامج العدالة المناخية في منظمة أوكسفام أمريكا: «من السخف أن تزعم إدارة بايدن أمام محكمة العدل الدولية أن الدول ليس لديها التزامات قانونية واضحة للحد من تلوث الكربون، خاصة مع استعدادها لتسليم المكتب التنفيذي إلى منكر ثابت لتغير المناخ مثل الرئيس المنتخب ترامب، الذي من المرجح أن تلحق سياساته ضرراً عميقاً بالعمل المناخي في الولايات المتحدة».

وقبلها كانت الولايات المتحدة في العام 2002 قد رفضت

(88) مدير منظمة طلاب جزر المحيط الهادي

(89) المبعوث الخاص لدولة لفانواتو الجزيرة الصغيرة في المحيط الهادي

التوقيع على بروتوكول كيوتو الخاص بالانبعاث الحراري بدعوى أن الاتفاق يضر باقتصادها الذي قد تنعكس أضراره على اقتصاديات دول نامية. ويومها قال كبير المفاوضين الأميركيين هارلان واتسون "إن للاتفاقية تأثيرا ضارا في اقتصادنا ولسنا مستعدين للتوقيع عليها". وأضاف "إن هناك رابطا قويا بين النمو في العالم المتطور والعالم النامي، ففي كل مرة يواجه فيها الاقتصاد الأمريكي انكماشا ما فإن ذلك الانكماش يصيب وارداتنا أيضا". ذلك رغم أن الولايات المتحدة هي أكبر منتج لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن الإنسان، والتي يقول العلماء إنها السبب الرئيسي للغازات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري.

وكان اتفاق كيوتو يهدف إلى مشاركة 38 دولة من الدول الصناعية المتقدمة في جهود الحد من ظاهرة الاحتباس الحراري بنسبة 5.2% في عام 2010 مقارنة بالعام 1990. وكانت مفاوضات لتطبيق الاتفاق عمليا قد انهارت في مؤتمر المناخ الذي عقد في لاهاي عام 2000.⁽⁹⁰⁾

تتمثل أهم المبادئ الحاكمة لمفهوم العدالة المناخية في:

1. مبدأ حماية البيئة من التلوث.
2. مبدأ الوقاية أو منع وقوع التلوث البيئي ابتداءً.
3. مبدأ الملوث يدفع.

(90) موقع الجزيرة الإلكتروني - 24 أكتوبر 2002

4. مبدأ التنمية المستدامة.

5. مبدأ المسؤولية المشتركة والمتباينة بين الدول المتقدمة والنامية.

6. مبدأ الاعتماد البيئي المتبادل.

تتقاطع قضايا العدالة البيئية، ليستشعر الخبير البيئي، والاعلامي ووكيل التغيير الاجتماعي، والقانوني والسياسي ورجل الإقتصاد مسؤوليته، فها هو جيفري د. ساكس يطلق صرخته التي ترددت في الأنحاء «يتعين على الملوثين أن يدفعوا ثمن تلويث البيئة، سواء كان ذلك في الدول الغنية أو الفقيرة، ويتعين على الشركات الكبرى أن تتحمل المسؤولية عن أفعالها⁽⁹¹⁾»

(91) أستاذ جامعي أمريكي، عضو في الأكاديمية الأمريكية للفنون والعلوم، والأكاديمية الوطنية للطب

أرض واحدة... ولكن..

العدالة البيئية كحركة مجتمع

تشير الحركة البيئية إلى حركة اجتماعية شعبية ومؤثرة نشأت في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، وتضمنت مجموعة واسعة من المنظمات والأيدولوجيات التي تركز على قضايا مثل الحفاظ على البيئة، والعدالة البيئية، والمساواة بين الأنواع.



أرض واحدة... ولكن..

العدالة البيئية كحركة مجتمع

تجريم الحراك

في ظل تنامي الحراك البيئي، نجد أن أي رصد للواقع البيئي عن قرب يثبت التكلفة الباهظة لتنامي التمييز والتهميش، الأمر الذي أدّى ويؤدي إلى تملل المجتمعات، ثم رفض الواقع، وشيئاً فشيئاً يتبلور الحراك الاجتماعي. إذ يكفي أن يشير أحدهم إلى مشكلة ما، يتشارك معه الآخرون في التأذي منها، ثم يقنع آخرون بمضرورة التصدي الجماعي للمشكلة، حتى يبدأ الحراك الذي يتغذى من مشاعر الغبن والظلم المتأتية من الحرمان من أبسط مقومات العيش الكريم. الحرمان الذي يقضي تدريجياً على الشعور بالمواطنة والانتماء، وربما تُفاقم ظاهرة النزوح البيئي لمواطنين يضطرون إلى هجر مساكنهم وممتلكاتهم وأراضيهم هرباً من التلوث، أو بحثاً عن واقع بيئي أفضل يحفظ كرامتهم.

ولعل الدافع الرئيس لبدايات حركة العدالة البيئية هو أصحاب البشرة الملونة. ويمكن أن ترجع هذه الحركة إلى الحركة البيئية للسكان الأصليين، ونضالاتهم من أجل السيادة وحقوق الأرض خلال أكثر من 500 عام من الإستعمار. لا زالت بعض، أو جل الحكومات تنتهج سياسة التجريم في محاولة لقمع أي حراك ووقف توسّع رقعته الجغرافية. والأمثلة بلا حصر، وفي كل مكان.

يُعتقد أن حركة العدالة البيئية الحديثة قد بدأت في الولايات المتحدة في ستينات القرن الماضي. وصار صوتها مسموعاً حين قامت شركة محولات في مدينة البلوط⁽⁹²⁾ بولاية كارولينا الشمالية بتخزين النفايات الصناعية التي تحتوي على ثنائي فينيل متعدد الكلور بشكل غير قانوني على طول الطرق الريفية في خمس عشرة مقاطعة من ولاية كارولينا الشمالية. واختار مسؤولو الولاية مقاطعة وارن، وهي منطقة ريفية وفقيرة وأغلبية سكانها من ذوي البشرة السوداء، كموقع لتخزين التربة الملوثة من مواقع دفن النفايات غير القانونية. وبدأ صوت الرفض يعلو شيئاً فشيئاً، إذ كان لدى السكان مخاوف بشأن دخول المواد الكيميائية إلى إمدادات المياه. وتمددت الاحتجاجات المنظمة. حيث انضمت المنظمات الوطنية، مثل الجمعية الوطنية للنهوض بالملونين، إلى المتظاهرين المحليين المقيمين. واستمرت المسيرات والاحتجاجات السلمية في الشوارع لمدة ستة أسابيع، واعتُقل 500 شخص، وهو ما يمثل أول اعتقالات في التاريخ بسبب موقع مكب نفايات. في حين فشلت الاحتجاجات في نهاية المطاف في إيقاف استخدام مكب النفايات، فقد استُشهد بالحدث على نطاق واسع، لكونه أول علامة بارزة في حركة العدالة البيئية.

(92) مدينة رالي هي عاصمة ولاية كارولينا الشمالية ومقر مقاطعة ويك في الولايات المتحدة، وتعرف بمدينة البلوط لأشجار البلوط التي تصطف في الشوارع في قلب المدينة.

وتوسعت الحركة بسرعة في جميع أنحاء العالم. ودفعت زيادة صادرات المواد الخطرة إلى الدول التي تقع في جنوب العالم، بدءاً من ثمانينيات القرن العشرين، حركة العدالة البيئية الدولية، ما أدّى إلى عقد أول قمة وطنية للقيادة البيئية للملونين في عام 1991 في واشنطن العاصمة.

كانت مرافق النفايات الخطرة في الولايات المتحدة قد خضعت إلى دراسة بواسطة لجنة المساواة العرقية. وخلصت الدراسة إلى أن العرق كان العامل الأهم في التنبؤ بوضع هذه المواقع. كما أظهرت دراسة مكتب محاسبة الحكومة لعام 1983 أن ثلاثة أرباع مواقع دفن النفايات الخطرة في ثماني ولايات في جنوب شرق الولايات المتحدة تقع بشكل أساسي في مجتمعات ذوي البشرة السوداء واللاتينيين، وذوي الدخل المنخفض. فالسكان في أكثر البيئات تلوثاً في أمريكا، مثل حالة مقاطعة وارن، من المرجح أن يكونوا من ذوي البشرة الملونة والفقراء. وتكون عادةً قيم العقارات في هذه المناطق أقل بسبب تاريخ (الإستبعاد)، وحرمان المجتمعات الملونة من القروض والتأمين. ويؤدي الاستبعاد إلى المزيد من قهر المجتمعات الملونة التي لا تجد فرصة للعيش سوى في المناطق ذات المخاطر بيئية متزايدة. حيث يصبحون عُرضة لمخاطر صحية متزايدة، مثل ارتفاع معدلات الإصابة بالربو والسرطان وأمراض أخرى.

ولأن العدالة الإنتقالية هي: «الاختيار المتعمد لمرافق

النفائات في المجتمعات التي يسكنها في الغالب أشخاص من ذوي البشرة الملونة، وعمال منخفضو الدخل، وعمال مهاجرون» كما عرّفها شافيز⁽⁹³⁾. تظل كل حركة مناوئة لممارسة ما ضد الانسان والبيئة، هي بمثابة إضافة للرصيد الكبير للحركات المناهضة، علا صوتها أم تم كتمه في حينه.

غصّ النظر عن الإحتجاجات المماثلة في مناطق أخرى مشابهة من العالم، أو قدرة السلطات في تلك البلدان على قمع الحراك قبل أن يصبح قضية رأي عام تجد التأييد والمناصرة عبر حدود الدول، إلا أن كتابة تاريخ الحركة ارتبط بحركة الحقوق المدنية الأمريكية في ستينيات القرن العشرين. حيث شارك العديد من المنظمات والقادة الذين شاركوا في احتجاجات مقاطعة وارن في حركة الحقوق المدنية. كان هؤلاء القادة ينتمون في الغالب إلى الكنائس الأمريكية الأفريقية، مثل مؤتمر القيادة المسيحية الجنوبية، وكنيسة المسيح المتحدة.

خلال العصر التقديمي في أوائل القرن العشرين، حذر المصلحون من أن التنمية الاقتصادية غير المنظمة تدمر الموارد الطبيعية، وانطلق ناقوس الخطر بشأن أزمة الصحة العامة في المدن المزدحمة، حيث امتلأت المجاري المائية، ومياه الصرف الصحي الخام والجريان الصناعي، وأدى تلوث المداخل إلى تعكير صفو الهواء الذي يتنفسه الناس.

(93) بنيامين شافيز هو زعيم الحقوق المدنية الأميركية الأفريقية

ويشار إلى أن حركة العدالة البيئية هي ثمرة أنشطة مكثفة وفعّالة للعديد من منظمات المجتمع المدني في أمريكا، وحذت حذوها منظمات ومبادرات في مناطق أخرى من العالم لتتكون على مر الأيام والسنوات كيانات رافضة للظلم البيئي، ظلت تقاوم المصانع الملوثة ومواقع النفايات، وأنشطة التنقيب والتعدين المضرة بالبيئة، بل بعض الاجراءات الحكومية القانونية المخلة بالبيئة. ودعمت هذه الجهود الشعبية بأدبيات أكاديمية، وإعلام جريئ جعل من بعض قضايا العدالة البيئية قضايا رأي عام، وإن لم تتخذ هذ المسمى وقتها.

من تلك الأدبيات الأكاديمية دراسة أجريت في العام 1992، كشفت عن تباينات صارخة في الطريقة التي تطبّق بها وكالة حماية البيئة الفيدرالية الأمريكية قوانينها. حيث تبين أن هناك عدم إنصاف، أو لا عدالة في الطريقة التي تنظّف بها الحكومة مواقع النفايات السامة، وفي طريقة معاقبة الملوّثين. إذ كانت مواقع سكن البيض تشهد إسرعاً في عمل التنظيف، وتشهد نتائج أفضل، وعقوبات صارمة للمتجاوزين للخطوط الحمراء، بينما كانت الأماكن التي يسكنها السود والاسبان والأقليات الأخرى، تشهد التقاعس والمماطلة في تنفيذ القوانين.

أرض واحدة

ما زلنا، بعد مرور أكثر من نصف قرن نعاني الآثار المدمرة للأزمات الكوكبية الثلاث: تغير المناخ. وفقدان التنوع البيولوجي.

واستمرار تعرض كوكبنا للخطر من جراء التلوث والنفايات. وقبل عامين تم إعادة رفع ذات الشعار وثيق الصلة بمفهوم أننا لا نملك سوى هذا الكوكب، وأن علينا حماية موارده المحدودة بكل ما نملك من معرفة ومقدرة على الفعل.. (لا نملك سوى أرض واحدة). ذلك في إطار الاحتفال باليوم العالمي للبيئة في الخامس من يونيو 2022، وذلك بعد خمسين عاماً منذ انعقاد مؤتمر ستوكهولم للبيئة في 1972.

إذاً هي الدعوة لإحداث تغييرات تحويلية في السياسات والإختيارات لتمكين العيش في وئام مع الطبيعة بصورة أنظف وأكثر مراعاة للبيئة، وأكثر استدامة. إلا أن الأمر يستدعي تبني توجّهات وخيارات بيئية جديدة مكفولة بإطار تشريعي ضامن لتطبيقها ومتناسق مع المعاهدات الدولية، مع التنبيه إلى المخاطر المحيطة بالبيئة والعمل على تلافيها، الأمر الذي يستوجب أن يتوازى الفعل مع تحقيق مبدأ المساواة والعدالة في ضمان الحقوق البيئية، والمطالبة بها كحق للجميع دون استثناء.

نموذج ناجح

تعد مؤسسة العدالة البيئية واحدة من ألمع نماذج الحماية وترسيخ العدالة البيئية في العالم، إذ تقوم بكشف الجرائم البيئية والدمار والتهديدات المرتبطة بحقوق الإنسان، من خلال رواية قصص أولئك الموجودين في الخطوط الأمامية، وتنقل المعارك

المحلية إلى أعماق الحكومات والشركات في جميع أنحاء العالم لتحقيق تغيير عالمي دائم. وتجري المؤسسة تحقيقات مؤثرة على الأرض وفي البحر، وتقدم أدلة دامغة ومجموعات بيانية مفصلة، وشهادة شهود عيان، وتعمل على ترويج استراتيجي يصل لأعلى المستويات في الحكومة لتأمين تغيير دائم وشامل.

ويتضمن جزء كبير من عمل المؤسسة تدريب وتجهيز المجتمعات المتضررة من الظلم البيئي للتحقيق في الانتهاكات وتسجيلها وفضحها والقيام بحملات فعالة لإيجاد حل عادل للقضايا البيئية ومن ثم تطبيقه. وتركز مؤسسة العدالة الاجتماعية على قوة التصوير، لتسجيل أدلة دامغة على الظلم البيئي ولخلق رسائل قوية من شأنها تغيير العالم. ويغطي عمل مؤسسة العدالة البيئية خمسة مجالات رئيسية في حملاتها هي المحيط ، والمناخ، والغابات، والحياة البرية والتنوع البيولوجي، والقطن.

تسعى مؤسسة العدالة البيئية إلى تحقيق أهدافها من خلال التحقيقات والقيام بحملات تهدف لحماية الناس والحياة البرية والأماكن البرية في جميع أنحاء العالم إضافة إلى تقديم أحدث التقنيات والابتكارات للحفاظ على المحيطات العالمية والغابات والمناخ، فهي تجمع بين النشاط الشعبي وصناعة الأفلام والدعاية الفعالة لتحقيق التغيير

تأسست مؤسسة العدالة البيئية في لندن بالمملكة المتحدة في عام 2000، وأصبحت مؤسسة خيرية مسجلة في

شهر أغسطس من عام 2001 على يد ستيف ترينت وجولييت ويليامز. كان إنشاء مؤسسة العدالة البيئية بمثابة استجابة للمعاناة الإنسانية وللتدهور البيئي الذي شهده مؤسساها خلال عملهما كناشطين بيئيين.

أطلقت مؤسسة العدالة البيئية حملتها الأولى في عام 2001، تحت عنوان: الدفاع عن حقوق مجتمع كمبوديا بصيد الأسماك. نتيجة لبرامج التدريب والتوثيق، أسست شبكة وطنية تحت مسمى فريق العمل في مجال الصيد البحري. تكون فريق العمل في مجال الصيد البحري من خلال ائتلاف مجموعة من 12 منظمة غير حكومية محلية ودولية، تم توطئتها في منتدى المنظمات غير الحكومية. أنتجت الشبكة تقريرًا توعويًا بعنوان وليمة أو جوع قدم إلى صانعي السياسة في اجتماع استضافه السفير البريطاني في كمبوديا، وقد ثبت أن التقرير كان عاملاً محفزاً للقضية في البلاد وساهم في تأمين الدعم الدولي. وسّعت مؤسسة العدالة البيئية من نطاق عملها باستمرار لتشمل المبيدات الحشرية والحياة البرية والتنوع البيولوجي وصيد الجمبري بشباك الجر وتربيته والصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه والصيد غير المنظم وإنتاج القطن وتغير المناخ (مع التركيز بشكل خاص على لاجئي المناخ) والغابات.

ترسل مؤسسة العدالة البيئية مراسليها للتحقيق والتوثيق وجمع التقارير المتعلقة بانتهاكات البيئة وحقوق الإنسان. تعمل

المؤسسة أيضًا على الأرض من خلال المساعدة في تدريب المجموعات المحلية على تقنيات التحقيق الفعالة للتبليغ عن أي انتهاكات في منطقتهم والمشاركة في التواصل السياسي على مستوى عالٍ في هذه القضايا على الصعيدين المحلي والعالمي.

غالبًا ما تعمل مؤسسة العدالة البيئية مع المنظمات غير الحكومية الأخرى والحكومات الوطنية والهيئات الدولية والشركات والمشاريع التجارية. كما تعمل مع سفراء من المشاهير للإعلان عن حملاتها، بما في ذلك رعاتها -المناصر للبيئة والناشط طوني جونيبيير والفنانة الحاصلة على رتبة الإمبراطورية البريطانية ريتشيل ويتريد، والممثلة إميليا فوكس، والمستكشف بيندكت ألين، وصانع أفلام الحياة البرية جوردون بوكانان، والنحات حامل رتبة الإمبراطورية البريطانية أنتوني غورملي، ومصممة الأزياء كاثرين هامنت الحاصلة على رتبة الإمبراطورية البريطانية، وعارضة الأزياء والممثلة والناشطة ليلي كول. كان هارولد بنتر حامل وسام رفقاء الشرف والحاصل على رتبة الإمبراطورية البريطانية والحائز على جائزة نوبل في الآداب لعام 2005 أحد رعاة مؤسسة العدالة البيئية بين عامي 2003 و2008.



الخلاص

دقائق تصنع الفارق

الخلاص

دقائق تصنع الفارق

لا عدالة بلا شفافية

لا خلاص من كل هذا إلا بوصفة الدكتور عيسى المستنبطة من عصارة فكر تنموي اقتصادي، وخليط التجارب المحلية والإقليمية، إذ يؤكد أن «التنمية تبدأ من الريف لا العاصمة، ومن الأطراف لا المركز، وأن عمادها هو الإنسان الصحيح العقل والنفس والبدن، والمسلّح بالمعرفة والثقافة»⁽⁹⁴⁾.

ونضيف أنه لا يمكن تحقيق العدالة البيئية دون إشراك أصحاب المصلحة ومشاورتهم، وتوفير فرص التعبير عن الآراء ومن خلال الاستماع النشط إلى وجهات النظر هذه، يمكن لواضعي السياسات الحصول على رؤى قيمة حول التأثيرات والفوائد المحتملة لأي حراك. كما يمكن، وبالإضافة إلى المشاورات العامة واللجان الاستشارية، أن يؤدي استخدام التكنولوجيا والمنصات عبر الإنترنت إلى تعزيز وتوسيع دائرة مشاركة أصحاب المصلحة في المبادرات القائمة. ويمكن أن توفر قاعات المدينة الافتراضية أو الندوات عبر الإنترنت طريقة مريحة للتشاور وتبادل وجهات النظر. كما يمكن لصناع السياسات من خلال التكنولوجيا التغلب

(94) د. عيسى محمد عبد اللطيف خبير بيئي سوداني، رئيس منظمة بيئتي، ومستشار العناية البيئية بمؤسسة زايد بن سلطان للبيئة

على الحواجز الجغرافية، وضمان تمثيل وجهات نظر المجتمعات المهمشة والمناطق الريفية في عملية صنع القرار.

ومن المهم الإشارة إلى أنه على الرغم من أهمية إشراك أصحاب المصلحة، فمن المهم بنفس القدر ضمان أن تكون العملية شاملة وأن يتم سماع جميع الأصوات. ويتطلب ذلك بذل جهود توعية استباقية للوصول إلى المجتمعات المهمشة والفئات الممثلة تمثيلاً ناقصاً تقليدياً.

وتعد الشفافية والمساءلة عنصرين حاسمين في أي مبادرة للعدالة البيئية. وتهدف هذه الجهود إلى تعزيز التوزيع العادل والمنصف للمنافع والأعباء البيئية، مما يضمن عدم تأثر المجتمعات المهمشة بشكل غير متناسب بالتدهور البيئي. ومع ذلك، قد لا تحقق هذه المبادرات أهدافها المقصودة في غياب آليات الشفافية والمساءلة المناسبة.

ولضمان المساءلة، من الضروري إنشاء آليات للرصد والإبلاغ لتتبع التقدم المحرز وتأثير جهود العدالة البيئية القائمة على التعريفات الجمركية. ويمكن أن يشمل ذلك تقديم تقارير منتظمة عن تخصيص واستخدام التعريفات، فضلاً عن النتائج التي تم تحقيقها. ومن خلال إتاحة هذه المعلومات للجمهور، يمكن لأصحاب المصلحة مساءلة صناع القرار عن أفعالهم.⁽⁹⁵⁾

(95) تعزيز العدالة البيئية - بتصرف - موقع فاستر كابيتكال بالشبكة العنكبوتية

في عالم مثالي، لن تكون هناك نفايات خطرة تصيب هذا الكوكب. لكن لسوء الحظ، نحن نعيش في عالم مليء بالتلوث المتفشي. لقد أنتج مجتمعنا الصناعي بالضرورة نفايات أثناء تصنيع المنتجات لاحتياجاتنا الأساسية. حتى تتمكن التكنولوجيا من إيجاد طريقة لإدارة (أو القضاء على) النفايات الخطرة، ستكون مرافق التخلص ضرورية لحماية كل من البشر والبيئة. وعلى نفس المنوال، يجب معالجة هذه المشكلة. إذ يجب أن تصبح الصناعة والمجتمع أكثر حساسية اجتماعياً في اختيار مواقع النفايات الخطرة المستقبلية. كما يجب على جميع البشر الذين يساعدون في إنتاج النفايات الخطرة أن يتقاسموا عبء التعامل مع تلك النفايات، وليس فقط الفقراء والأقليات.

وكذا يجب تقليل الاستهلاك العالمي للموارد والطاقة بشكل كبير إلى درجة يمكن أن تكرر الأجيال القادمة. ولكن من الذي سيقوم بالتخفيض؟ تريد الدول الفقيرة إنتاج واستهلاك المزيد. ولكن الأمر كذلك بالنسبة للبلدان الأكثر ثراءً: فاقتصاداتها تتطلب المزيد من التوسع القائم على الاستهلاك. وقد حالت حالات الجمود هذه دون إحراز أي تقدم ذي مغزى نحو التوزيع العادل والمستدام للموارد على المستوى الدولي. لا تزال قضية الإنصاف والعدالة التوزيعية هذه دون حل.

ومن الأمثلة على التجارب الناجحة في هذا الإطار أن واجهت تايوان تحديات كبيرة في إدارة النفايات، حيث وصلت مدافن

النفايات إلى طاقتها القصوى، في ظل محدودية البنية التحتية لإعادة التدوير. ولمعالجة هذه المشكلة، نفذت الحكومة نظام (الدفع عند الرمي)، حيث تدفع الأسر مقابل التخلص من النفايات على أساس كمية النفايات الناتجة. وقد حفّز هذا الإجراء القائم على التعريفات عمليات إعادة التدوير والحد من النفايات، مما أدى إلى انخفاض كبير في توليد النفايات. وتم استخدام الإيرادات الناتجة عن التعريفات (ما يدفعه المواطن) لتحسين مرافق إعادة التدوير، وتقديم الإعانات للأسر ذات الدخل المنخفض. ولم يعزّز هذا النهج الاستدامة البيئية فحسب، بل خفّف كذلك من عبء تكاليف إدارة النفايات على المجتمعات المهمشة⁽⁹⁶⁾.

وفي تجربة ناجحة أخرى نفذت كولومبيا البريطانية سياسة تسعير الكربون في عام 2008، والتي تضمنت فرض ضريبة الكربون على الوقود الأحفوري ونظام تحديد سقف للانبعاثات على كبار المسؤولين عن الانبعاثات. وتم استخدام الإيرادات المتولدة من ضريبة الكربون لخفض ضرائب الدخل وتقديم الحسومات للأسر ذات الدخل المنخفض. ويضمن هذا النهج أن عبء ضريبة الكربون لا يؤثر بشكل غير متناسب على المجتمعات الضعيفة. وقد نجحت هذه السياسة في الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة وفي الوقت نفسه تعزيز العدالة

(96) تعتمد تايبوان برنامجاً لإعادة التدوير منذ 1987، حيث تتم معالجة أكثر من

50% من النفايات المنزلية استناداً إلى هذا البرنامج

وأثبتت التجارب الناجحة أنه لتحقيق العدالة في المجتمع لابد من وجود شروط ثلاثة هي:

1. وجود شريعة عادلة «فالمجتمع الذي لا شريعة له، مجتمع جاهل، لا يعرف تنظيم شؤونه، تسوده الفوضى، والدمار والتفكك. وإن كانت له شريعة غير عادلة فسيسوده الظلم والاستبداد والطغيان».
2. أن يفهم المجتمع شريعته، ما يتطلب أن تكون شريعته واضحة، يفهمها أفراد المجتمع.
3. أن يعتقد/يوقن المجتمع أن سعادته في تطبيق شريعته، واتخاذها معياراً تعرض عليها أعمال الفرد والمجتمع⁽⁹⁸⁾.

عشر دقائق تصنع الفارق

أما ما حدث في حالة الهند وبنغلاديش فيعد بمثابة منارة أمل، حيث أنه لا يلهم المجتمعات المعنية بشكل مباشر فحسب، بل يلهم كذلك الحكومات الوطنية والسلطات المحلية وصُناع القرار في جميع أنحاء العالم.

(97) تسعير الكربون: عنصر رئيسي في الاقتصاد الأخضر - فاستر كابيتال - 17

يونيو 2024

(98) الكنزي - مصدر سابق

فقد أدّى مشروع (صفر نفايات) في منطقة رانجبور ببנגلاديش القائم على تصور التخلّص من النفايات كحل للحد من فقدان الغذاء، وإدارة النفايات في ذات الوقت، وكاستراتيجية لبناء مستقبل عضوي وصديق للبيئة ومستدام، إلى التقليل من انبعاثات الغازات الدفيئة، كما أدّى إلى خلق فرص عمل داخل المجتمع. ذلك في إطار تمكين الأفراد وتعزيز المرونة الاقتصادية، وتعزيز رفاهية المجتمع بشكل عام.

القائمون على المشروع قاموا بإنشاء مصنع للغاز الحيوي، في ذات الوقت الذي كرسوا فيه جهودهم لتوعية وتثقيف الناس حول إنتاج الأغذية العضوية والإدارة المستدامة للتربة، وضمان صحة التربة والبيئة. وفي نهاية المطاف، الصحة العامة في بيئتهم. وقد استخدم النهج نظاماً مناسباً لإدارة النفايات لدعم عائلتين في مرحلته الأولى. ومن خلال تحويل النفايات العضوية إلى غاز حيوي، لم يوفر هذا المشروع الطاقة فحسب، بل ساهم كذلك، وبشكل كبير في الحد من انبعاثات غاز الميثان، وهو أحد الغازات الدفيئة القوية المسؤولة عن تغير المناخ. علاوة على ذلك، شجعت المنظمة 300 عائلة لإدارة النفايات بشكل فعال لإنتاج الأغذية العضوية، وإدارة صحة التربة، مع ضمان الممارسات الزراعية المستدامة. وتؤكد منظمة تطوير البيئة والتنمية أنه في حال توافرت الأموال الكافية، فسوف تقوم بإنشاء محطات للغاز الحيوي في كل منطقة ممكنة في بنجلاديش لإرسال رسالة إلى قادة البيئة في العالم مفادها أن التغيير الإيجابي ممكن إذا عملنا

معاً، لزراعة غد خالٍ من التلوث للأجيال القادمة. وبذا تكون تجربة (صفر نفايات) قد أَلقت الضوء على القوة التحويلية لنهج التخلص من النفايات. حيث تضافرت جهود التنظيمات المدنية والمؤسسات الحكومية حين تم الربط بين إنعدام النفايات وتوفير الغذاء.

قد يبدو الأمر صعباً على الإدراك للوهلة الأولى، لكنه التفكير الموجب والإستراتيجي لبناء مستقبل عضوي وصديق للبيئة ومستدام. ذلك من خلال إنشاء مصنع للغاز الحيوي وتثقيف الناس حول إنتاج الأغذية العضوية والإدارة المستدامة للتربة، وضمان صحة التربة والبيئة، وفي نهاية المطاف، الصحة العامة. إلا أن النهج أثبت كفاءته كنظام مناسب لإدارة النفايات لدعم عشرات العائلات، حيث تم تحويل النفايات العضوية إلى غاز حيوي. ولم يوفر المشروع الطاقة فحسب، بل ساهم بشكل كبير في الحد من انبعاثات غاز الميثان، وهو أحد الغازات الدفيئة القوية المسؤولة عن تغير المناخ. وشجعت إحدى المنظمات علاوة على ذلك، تشجع العائلات على استخدام «سماد الأرض المزدوج» وعلى فصل النفايات من خلال استراتيجية الـ (4R) أي الرفض، والتقليل، وإعادة الاستخدام، وإعادة التعبئة.

وفي الهند تم تنظيم اجتماع لأصحاب المصلحة (10 يناير 2023)، شارك فيه جامعو النفايات ونشطاء البيئة وخبراء من مختلف المجالات. دارت المناقشة حول الدخول المستقر المنتظم، وظروف عمل أفضل لجامعي القمامة، والارتقاء بمجتمعهم، وضمان ارتباط أفضل بين مختلف أصحاب المصلحة. وكان

القرار النهائي هو عرض كل قضية على المجلس البلدي معاً⁽⁹⁹⁾.

كان الاجتماع بمثابة محاولة مبدعة تخاطب بعض القضايا البيئية الشائعة مثل التخلص من النفايات، وإدارة النفايات الصلبة، وتوليد النفايات البلاستيكية، وتلوث المياه، وتغير المناخ، وتلوث الهواء مع التركيز بشكل خاص على أسلوب الحياة من أجل البيئة، أي كيف يمكن للأفراد تحقيق تغيير في الحياة اليومية يكون مستداماً، ويساعد في الحفاظ على بيئتنا وحمايتها. فقد عمل متطوعو مبادرة الحافز الأخضر على إعداد مسرحية هزلية مدتها 10 دقائق تدعو إلى استخدام أكياس القماش بدلاً من الأكياس البلاستيكية.

بدأ البرنامج بطرح الأسئلة على الحضور، ومن خلال عرض المسرحية أصبح الأمر ممتعاً للجمهور، حيث تم تقديم أكياس القماش كهدايا عند الإجابة بشكل صحيح على سلسلة الأسئلة حول المسرحية الهزلية. ولاحقاً، وبسبب تدخل باريافاران ميترا، أعلنت حكومة ولاية غوجارات عن سياسة الرعاية الاجتماعية لجامعي النفايات، إذا قاموا بجمع المواد البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد والبلاستيك متعدد الطبقات، فسيحصلون على 3 روبية للكيلو الواحد، ما يصل إلى 15 كجم يومياً كحد أقصى لمدة 15 يوماً في الشهر. لكن هذا لم يكن كافياً، لكنهم

(99) الاجتماع نظمته باريافاران ميترا، أو أصدقاء البيئة وهي مبادرة لرفع مستوى النساء اللواتي جامعات النفايات القابلة لإعادة التدوير من الشوارع ومواقع المكبات.

راحوا يبذلون قصارى جهدهم لزيادة أيام العمل، والحجم المطلوب، والسعر الممنوح.

المعروف أن التوعية هي أولى خطوات التغيير، وتعقبها خطوة خلق الاهتمام، ثم المحاولة بعد تقييم الوضع، ليتبنى الناس قضاياهم. وهذا هو الدور الذي تقوم به المنظمات المدنية، وتزيد عليه بحث المؤسسات الحكومية، وشركات القطاع الخاص على المشاركة. بيد أن الأمر الأهم يكمن في مشاركة أصحاب المصلحة في الأمر في عدالة.

يحتاج تحقيق العدالة المناخية والاجتماعية على حدٍ سواء إلى إيجاد حلول لمختلف أوجه وأشكال الظلم التاريخية التي ساهمت في أزمة المناخ وتُشكل تهديداً وجودياً. إلى جانب تمكين المجتمعات المحلية للمشاركة في عمليات صنع القرار المتعلقة بالمناخ وبناء مستقبلهم. لذا يتطلب تحقيق كل ذلك الاعتراف بأنّ الدول والصناعات الملوثة التاريخية هي المسؤولة عن الأزمة التي يواجهها العالم، وأنّ بلدان الجنوب العالمي التي كانت أقلّ مسؤولية عن الانبعاثات، هي الأكثر تضرراً الآن من تأثيرات تغيّر المناخ وآثاره.

وبالتالي فإنّ تحقيق العدالة المناخية يبدأ بمحاسبة الدول الغنية والشركات الملوثة، أي المتسببين التاريخيين للانبعاثات وإلزامهم بدفع الثمن، وتعويض الخسائر والأضرار الناجمة عن تغيّر المناخ التي تسببوا، ولا يزالون يتسببون بها. بالإضافة إلى

دعم البلدان منخفضة الدخل للتكيف وزيادة قدرتها على الصمود أمام تأثيرات تغيّر المناخ عبر نقل المعرفة.

لا يمكننا بناء عالم مستدام وقادر على الصمود وتحقيق العدالة الاجتماعية والمناخية المنشودة، إلا عبر اعتماد نموذج اقتصادي بديل يضع الناس والاستدامة كأولوية على الربح والاستخراج الجشع للموارد. وعندما نضع العدالة المناخية كأولوية، نُحقّق مستقبلاً أكثر عدلاً وإنصافاً واستدامة للجميع. لهذه الأسباب بالتحديد نحن بحاجة إلى العدالة المناخية!

العدالة بين الأجيال

يعتبر مبدأ العدالة بين الأجيال أحد مبادئ القانون الدولي للبيئة، ويقضي بأن تأمين احتياجات الأجيال الحاضرة لا يجب أن يتم على حساب الأجيال المقبلة (التي لم تولد بعد) وألا يؤدي إلى التقليل من فرصهم في العيش الكريم واللائق. ويتمثل ذلك في توزيع المنافع والأعباء فيما بين الأجيال، أي الإنصاف عبر شتى الأزمنة في توزيع هبات الأصول الطبيعية والحق في استغلالها.

وبحسب الأدبيات التي تناولت الموضوع، فإن مبدأ العدالة بين الأجيال ينقسم إلى ثلاثة مبادئ هي: الخيارات المماثلة، والجودة المماثلة، والوصول المماثل.

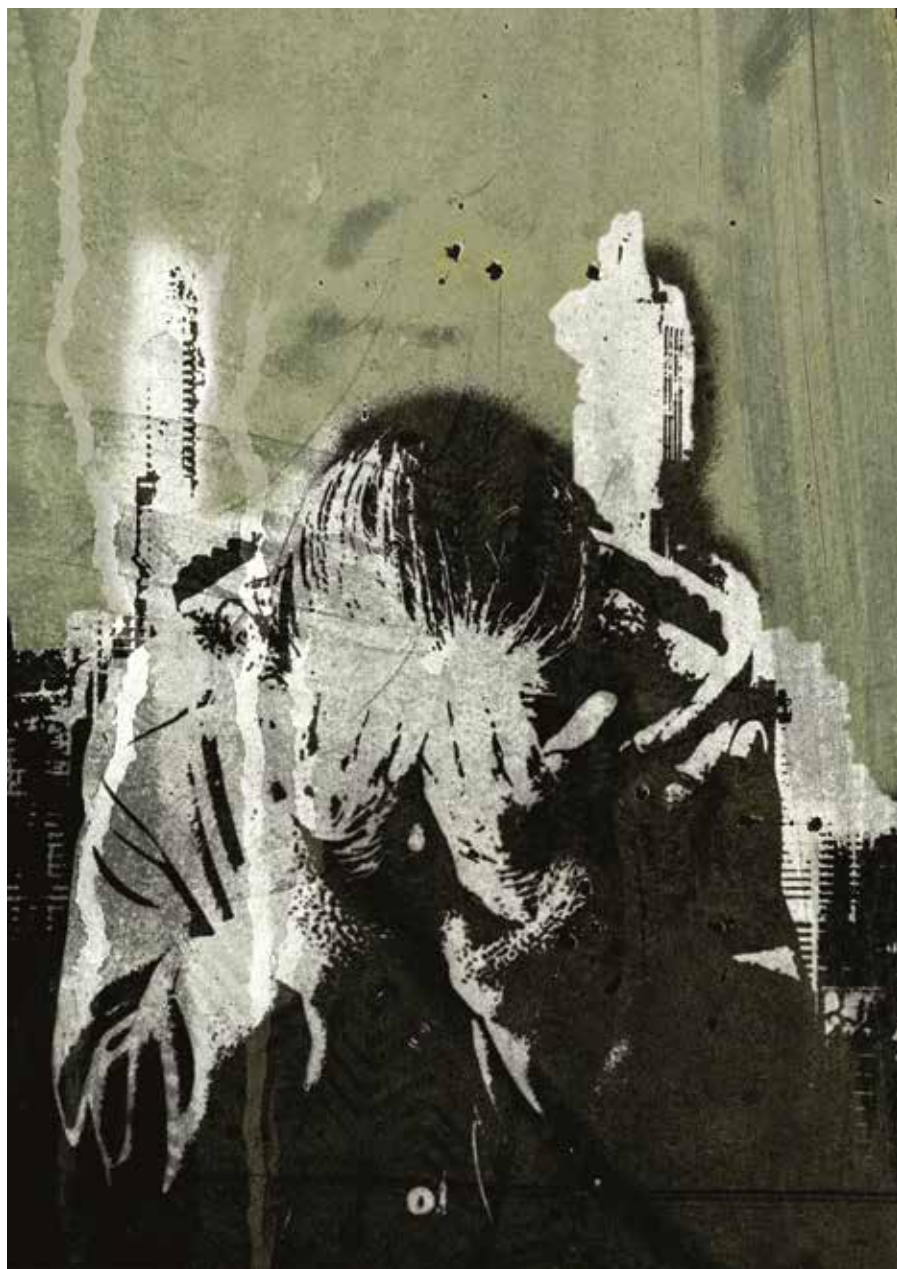
فالمبدأ الأول، الخيارات المماثلة، يعني المحافظة على قاعدة الموارد الطبيعية المتنوعة بحيث تتمكن الأجيال القادمة

من استعمال هذه الموارد لتحقيق قيمها.

والمبدأ الثاني، الجودة المماثلة، يعني ضمان أن يكون خيار جودة البيئة المتوازنة متاحاً لجميع الأجيال. أما بالنسبة إلى المبدأ الثالث، الوصول المماثل، فيقضي أن يكون استغلال الأرض ومواردها متاحاً لجميع الأجيال دون تمييز.

تجد فكرة الاهتمام بالأجيال القادمة مصدرها في صكوكٍ دوليةٍ متعددة منها، على سبيل المثال ميثاق الأمم المتحدة لعام 1945، حيث جاء في ديباجة الميثاق أن أحد مقاصد الأمم المتحدة هو إنقاذ الأجيال القادمة من ويلات الحرب، وديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 التي قضت بالإعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية الثابتة. ومن بين الصكوك الدولية الأخرى، إعلان ستوكهولم للبيئة لعام 1972 الذي نصّ على حق الإنسان في الحرية والمساواة في ظروف عيش مناسبة، وفي بيئة تسمح نوعيتها بالحياة بكرامة ورفاهية، وهو يتحمّل مسؤولية رسمية تتمثل في حماية البيئة والنهوض بها من أجل الجيل الحاضر والأجيال المستقبلية. كما نصّ إعلان ريو دي جانيرو بشأن البيئة والتنمية عام 1992 على أعمال الحق في التنمية لتلبية الاحتياجات الإنمائية والبيئية للأجيال الحالية والمقبلة على نحوٍ منصف. ومن بين الصكوك الدولية التي سلّطت الضوء على احتياجات الأجيال المقبلة هي اتفاقية الأمم المتحدة

الإطارية بشأن تغيير المناخ لعام 1992 واتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو لأية أغراض عدائية أخرى (1976) وتم تناول هذا الموضوع بصورة مباشرة في الإعلان المتعلق بمسؤوليات الأجيال الحاضرة تجاه الأجيال القادمة الذي إتمدته منظمة اليونسكو عام 1997. كما أكدت خطة التنمية المستدامة للأمم المتحدة 2030 على مسؤوليات الجيل الحاضر إزاء أجيال المستقبل.



الخاتمة

عوالم قد نعلم بعضها، لكننا يقيناً نجهل جلّها. وقد يقف الواحد منا حائراً أمام هذه التقاطعات بين مختلف القضايا التي يجمع بينها مفهوم العدالة البيئية، مثلما أن البيئة نفسها مفهوم متكامل يشمل كل ما يحيط بالإنسان، ويؤثر فيه، ويتأثر به. كما أدركنا، الإدراك الذي يقودنا في كل يوم لنعرف المزيد عن البيئة من حولنا.

ونخلّص في خاتمة هذا الكتاب إلى الوقوف عند أكثر من حكاية، ومن فكرة ومفهوم، وإشارة تصلح لتكون نواة دراسة، أو المزيد من البحث والتقصّي، فموضوع العدالة البيئية أكبر من أن يحتويه كتاب بهذا الحجم. ذلك لأن:

- العدالة البيئية هي فكرة واسعة مفادها أن كل الناس، وبغض النظر عن أعراقهم وأصولهم القومية، ولغاتهم وألوانهم، وأوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، يجب أن يتمتعوا بنفس الدرجة من الحماية من المخاطر البيئية والصحية. ما يعني أن تركيز العدالة البيئية ينصب على تحقيق المساواة البيئية. وتشجع السكان على المشاركة الهادفة في السياسات التي تشكل مجتمعاتهم والمعاملة العادلة في عمليات صنع القرار التي تضمن حماية البيئة.
- وأن هناك ثلاثة أنواع أو مبادئ للعدالة البيئية هي: العدالة

التوزيعية، وتعني التوزيع العادل للمخاطر والميزات البيئية. والعدالة الإجرائية، أي المشاركة العادلة والهادفة في صنع القرار. ثم عدالة الاعتراف بالاضطهاد والاختلاف في مجتمعات العدالة البيئية

- وأن الظلم البيئي هو فكرة تشير إلى أن الضرر البيئي موزع بشكل غير عادل، ويتأثر بأنماط العنصرية وعدم المساواة. إذ يحدث الظلم البيئي عندما تتضرر المجتمعات ذات الدخل المنخفض أو المحرومة من الخدمات، ويثقل كاهلها بعوامل مثل النفايات السامة، ومضار عمليات التنقيب واستخراج الموارد، واستخدامات الأراضي الأخرى التي لا يستفيد منها سكان تلك المجتمعات.

- وأن العدالة البيئية تعرف بأنها المعاملة العادلة والمشاركة الهادفة من جميع الناس، بغض النظر عن العرق أو اللون أو الأصل القومي أو الدخل، فيما يتعلق بتطوير وتنفيذ القوانين والأنظمة والسياسات البيئية. حيث إن المعاملة العادلة تعني أنه لا ينبغي تحميل أي مجموعة، بعينها، من الناس حصة غير متناسبة من النتائج البيئية السلبية الناتجة عن العمليات أو السياسات الصناعية والحكومية والتجارية. وتشير المشاركة الهادفة (أو الفعالة) إلى إتاحة الفرص بالتساوي للمشاركة في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالأنشطة التي تؤثر في بيئتهم أو صحتهم.

- وأن هناك عوائق ذات صلة بالتكلفة تعترض سبيل قضايا العدالة البيئية، حيث أن الإجراءات تنطوي في أغلب الأحيان على التقاضي، وتشكل الرسوم القانونية، على سبيل المثال تحدياً لأولئك الذين يحاربون مخاوف العدالة البيئية. وفي أغلب الأحيان لا تمتلك مجتمعات الأقليات، التي تأثرت بالفعل بشكل غير متناسب، الموارد المالية للاعتراض على مواقع النفايات الخطرة أو التصدي لأوجه التباين الأخرى، وأحياناً القدرة على التصدي للقمع الممارس ضدهم من قبل السلطات.

- وأن العدالة المناخية والعدالة البيئية وجهان لعملة واحدة. ومعالجة الأمرين أمر حيوي لخلق مستقبل أكثر إنصافاً واستدامة للجميع. إذ أن العدالة المناخية متجذرة في الاعتراف بأن تغيّر المناخ يسبب العديد من الآثار الاجتماعية والاقتصادية والصحية والبيئية، وغيرها من الآثار الضارة على المجتمعات الضعيفة التي ساهمت بأقل قدر في أزمة المناخ.

- وأن أزمة المناخ تؤدي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة والظلم القائمة إلى حد كبير. وتعد البلدان ذات الدخل المنخفض، والأشخاص الملونون والسكان الأصليون، والنساء والأشخاص ذوو الإعاقة أكثر عرضة للآثار المدمرة للكوارث المناخية مثل الفيضانات وحرائق الغابات والجفاف الشديد وارتفاع درجات الحرارة، فضلاً عن ارتفاع منسوب مياه البحر

ومحدودية الوصول إلى الغذاء والماء.

- هذه الأغلبية العالمية - المهمشة والمعرضة للخطر بسبب أنظمة القمع القوية - لا تملك القدرة على الوصول إلى الموارد المالية والقدرات المؤسسية للتكيف مع تغيّر المناخ أو التعافي من الخسائر والأضرار التي يسببها.
- وأن اعتبار العدالة المناخية ذات أهمية قصوى لأن عبء تغير المناخ يقع بشكل غير متناسب على عاتق الفئات السكانية الضعيفة، الموجودين في المجتمعات ذات الدخل المنخفض، والتي تم تهميشها تاريخياً ونظامياً، إذ تشير دراسة حديثة أجرتها جامعة ستانفورد إلى أن فجوة الثروة بين أغنى وأفقر دول العالم آخذة في الاتساع، 25% أكبر مما كان سيكون عليه بدون تغير المناخ.
- ويمكن إرجاع جذور العدالة البيئية إلى حركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة خلال ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، حيث كانت المجتمعات الملونة والأحياء ذات الدخل المنخفض مثقلة بشكل غير متناسب بمرافق النفايات الخطرة والتلوث الصناعي والمخاطر البيئية الأخرى. وقد سلط ظهور حركة العدالة البيئية الضوء على هذه المظالم، مثلما سلط الضوء على الحاجة إلى الحماية المتساوية ضد الأضرار البيئية لجميع الأفراد، بغض النظر عن عرقهم أو وضعهم الاجتماعي والاقتصادي.

- إن الطريق الوحيد إلى عالم مستدام ومرن - ولتحقيق العدالة الاجتماعية والمناخية التي نحتاج إليها جميعاً - يتلخص في تبني نموذج اقتصادي بديل لما هو سائد من اعتماد على الطاقة الأحفورية، ويضع الناس والاستدامة فوق الأرباح والعمل الاستخراجي. ومن خلال إعطاء الأولوية للعدالة المناخية.

- وقد كان الدافع الرئيس لحركة العدالة البيئية هو أصحاب البشارة الملونة. إذ يمكن أن يرجع الفضل في تأصيل حركة العدالة البيئية إلى الحركة البيئية للسكان الأصليين، ونضال الشعوب الأصلية من أجل السيادة وحقوق الأرض خلال أكثر من 500 عام من الاستعمار. و توسعت الحركة بسرعة في جميع أنحاء العالم. والجدير بالذكر أن زيادة صادرات المواد الخطرة إلى الدول التي تقع في جنوب العالم، بدءاً من ثمانينيات القرن العشرين، دفعت حركة العدالة البيئية الدولية، ما أدى إلى عقد أول قمة وطنية للقيادة البيئية للملونين في عام 1991 في واشنطن العاصمة.

- ونختم بأن مبادئ العدالة البيئية تتمثل في زيادة الحماية البيئية والسلامة داخل المجتمعات المحرومة. وتوسيع الوعي الثقافي ومعالجة الحواجز اللغوية المحتملة. وتعزيز التعليم البيئي. الأمر الذي فطنت له منظمة بيئي، وراحت تمد أيديها لكل المؤسسات التي تتشارك معنا الهم من

أجل البيئة والأجيال القادمة، ذلك لأن شعارنا هو أن (البيئة
تحتاج لأكثر من مجرد تضامن).



سلسلة المعرفة البيئية

هي سلسلة كتيبات علمية ثقافية شهرية تصدر عن مؤسسة زايد الدولية للبيئة - دبي - دولة الإمارات العربية المتحدة.

طبيعة السلسلة:

رسالة ومعلومات بيئية مُختصرة لغير المتخصصين

الأهداف:

تهدف هذه السلسلة إلى توفير المعلومات العلمية حول قضايا البيئة التي تهتم المجتمع بأسلوب بسيط ومختصر يساهم في نشر الثقافة البيئية ويساعد في إتخاذ القرارات التي تتسق مع أسس التنمية المستدامة.

الفئات المستهدفة:

تستهدف السلسلة الطالب وربة المنزل والإعلامي والمعلم والموظف والتاجر والحرفي لمساعدتهم على تبني ممارسات يومية تنعكس إيجاباً على البيئة.

إدارة السلسلة:

رئيس التحرير / المدير العام

الأستاذ الدكتور / محمد أحمد بن فهد

رئيس اللجنة العليا لمؤسسة زايد الدولية للبيئة

مدير التحرير

الدكتور / حمدان خليفة الشاعر

نائب رئيس اللجنة العليا لمؤسسة زايد الدولية للبيئة

المحرر

د. عيسى محمد عبد اللطيف

كبير المستشارين بمؤسسة زايد الدولية للبيئة

مدقق

سلمى مستعد

مساعد تنفيذي بمؤسسة زايد الدولية للبيئة

قواعد النشر:

- ترحب سلسلة المعرفة البيئية بمقترحات التأليف باللغة العربية أو الإنجليزية وفقا للشروط التالية:
1. تكون الأولوية للقضايا اللصيقة بحياتنا اليومية والأفكار الجديدة القابلة للتطبيق.
 2. أن يكون الحجم في حدود 70 - 100 صفحة من القطع المتوسط.
 3. ألا يكون قد تم نشر الكتيب كاملا أو في أجزاء من قبل.
 4. ألا يكون هناك نسخ لنصوص من كتاب أو بحث آخر بإستثناء ما يشار إليه كإقتباس مع تسجيل كل المراجع التي استخدمت في التأليف.
 5. الهيئة الإستشارية غير ملزمة بقبول كل الإقتراحات التي تقدم لها.
 6. يكون نشر الكتيب المعين حسب الأولويات التي تحددها هيئة التحرير.
 7. لا تُرد المسودات في حالة الإعتذار عن نشرها.
 8. أن ترسل أولا مذكرة بالفكرة العامة للكتيب وموضوعاته وأهميته على الإستثمار المرفقة لإقتراح كتيب للنشر مصحوبة بالسيرة الذاتية للمؤلف.

9. تقوم هيئة التحرير بمراجعة المادة للتأكد من إستيفائها لشروط النشر. ثم يرسل الكتيب لمتخصص في المجال للمراجعة والتحكيم والتدقيق اللغوي وتحديد مدى صلاحيتها للنشر.

10. يستحق المؤلف مبلغ 8,000 درهم اماراتي بعد استلام التقارير وانجاز أي تعديلات مطلوبة واصدار الكتيب ويستحق المحكم مبلغ 2000 درهم بعد استلام التقرير وكل الملاحظات.

11. مؤسسة زايد الدولية للبيئة غير مسؤولة عن محتويات الكتيب والفكرة المنشورة تعبر عن رأى الكاتب.

12. لا يحق للمؤلف إعادة الطبع إلا بموافقة مكتوبة من مؤسسة زايد الدولية للبيئة التى تحتفظ بحقوق النشر.

13. يحق للمؤسسة توزيع الكتيبات مجاناً أو مقابل سعر رمزي، كما يحق لها ترجمة الكتيب الى لغات أخرى لمخاطبة الناطقين بغير العربية.

14. أن يقوم المؤلف أو المترجم بتعبئة وتوقيع إستمارة المشاركة المرفقة أدناه.

مجالات الكتابة في السلسلة:

كل المجالات التي تتعلق بالبيئة والتنمية المستدامة.

إستمارة إقتراح كتاب للنشر

تهدى مؤسسة زايد الدولية للبيئة تحياتها لكل العلماء والخبراء والباحثين العرب في مجالات البيئة والتنمية المختلفة وتدعوهم للمشاركة في هذه السلسلة بالتأليف والترجمة باللغة العربية أو الإنجليزية مساهمة منهم في توجيه التنمية نحو الإستدامة وحفظ حقوق الأجيال القادمة في بيئة سليمة معافاة. ولمن يرغب في المشاركة الرجاء الاطلاع على قواعد النشر أعلاه وتعبئة القسيمة أدناه وإرسالها بالبريد الإلكتروني إلى:

هيئة تحرير سلسلة عالم البيئة

مؤسسة زايد الدولية للبيئة

ص.ب. 28399 دبي - الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 04 3326666 (+971)

البريد الإلكتروني: ea@zayedprize.org.ae

الإسم:

الدرجة العلمية:

الوظيفة:

العنوان:

.....

الهاتف:..... الفاكس:.....

البريد الإلكتروني:.....

عنوان الكتاب:.....

نبذة مختصرة عن أهمية الكتاب ومحتواه:

.....
.....
.....

إقرار

- **أقر أنا الموقع أدناه** بأنني قد اطلعت على قواعد النشر في سلسلة عالم البيئة وأوافق على حفظ حقوق النشر وإعادة الطبع لمؤسسة زايد الدولية للبيئة حسب الشروط الموضحة في آخر كل كتاب من السلسلة.

التوقيع:.....

التاريخ:.....

- الرجاء التكرم بإرفاق السيرة الذاتية للمؤلف وقائمة المحتويات (أبواب وفصول)